جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريـــــفية

دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية

2015 / 2000

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصّص : السياسات العامة والتنمية

من إعداد الطالبين :

ـ بن شيخ علي

ـ بوعكاز عامر

إشراف الأستاذ :

بن العايب بلقاسم

لجنة المناقشة

الدكتور : كـاس عبد القادر ..... رئيساً ومقرراً

الأستاذ : رمضــاني مفتاح ..... عضوا مناقشاً

الأستاذ : بن العايب بلقاسم ..... مشرفاً

السنة الجامعية : 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وكما قيل من لا يشكر الناس لا يشكر الله فإننا نتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذنا الكريم بلعايب بلقاسم لما بذله من جهد وما قدّمه لنا من نصـائح علمية , كمـا لا ننسى تقديم الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

الإهــداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي وإلى الزوجة الغالية

وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى جميع الأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

بن شيخ

علي

الإهــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وإلى إخوتي وأخواتي . كما لا أنسى الأساتذة الكرام

وإلى جميع الأصدقاء

وإلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو بعيد

وإلى كل طالب علم

بوعكاز

عامر

مـــــقدمة

2 ـ تمهيـــــد :

لقد حضي موضوع التنمية الريفية باهتمامٍ كبيرٍ من طرف الدارسين والمتخصّصين , وعلماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع وحتى علماء التاريخ وكذلك المتخصّصون في الشأن البيئي لكونها تلعب دورا كبيرا في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار والاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفّرة في الريف , وقد ينعكس بصورةٍ إيجابية على التقليل من نسب البطالة , وتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي , والزيادة في كميّة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات , ومحاولة تنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على مصدرٍ واحد , كل هذا قد يُساعد في التخلص من التبعية الاقتصادية للخارج .

تعاني أغلب مجتمعات البلدان النامية اليوم , من مشاكل عديدة نتيجةً لعدم الاهتمام بالإقليم الريفي , حيث انعكس ذلك سلباً على الحياة الاجتماعية للسكان وأدّى إلى تصاعد الهجرة من الريف نحو المراكز الحضرية , وكان لها أثراً بارزاً على الاقتصاد الوطني وعلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لتلك البلدان المتخلّفة .

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني هي الأخرى من معضلة تدهور القطاع الزراعي بشكلٍ عام والريفي بشكلٍ خاص , وربّما يرجع الأمر في الواقع إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي أثّرت بشكلٍ سلبي , على الاقتصاد الوطني وعلى الوضعية العامة للبلاد وربما من جملة الأسباب الخارجية , مشكلة التخلّف التي جعلت الدولة مرتبطة بالتبعية للغرب وبالنسبة للعوامل الداخلية فنلاحظ التراكم الذي خلفته السياسات الزراعية , التي لم تكن في مستوى الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والثروات الطبيعية الضخمة التي تمتلكها الدولة هذا بالإضافة إلى عامل هام جدا ألا هو المشكلة الأمنية التي هزّت البلاد في بداية التسعينات , وأدت إلى ظهور الإرهاب الذي ضرب البنية التحتية للبلاد .

ومع بداية استتباب الأمن واستقرار الوضع الأمن , بدأت الدولة في انتهاج سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي , كان من أبرزها المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق سنة 2000 . وقد أرادت الحكومة من خلاله رسم توجّه جديد لقطاع الفلاحة , وهو من حيث المضمون يضع في حساباته عصرنة القطاع الفلاحي وحماية المنتجات لوطنية وضبط ممارسة النشاط الفلاحي , وتطوير القدرات البشرية وتزويدها بالمهارات الفنية والعلمية والتكنولوجية .

2 ـ أسباب ومبرّرات اختيار الموضوع :

إنّ اختيار أي موضوع للدراسة يأتي نتيجة لبعض الأسباب والمبرّرات والدوافع التي يتأثر الباحث بها من خلال قراءته للموضوع , والبحث فيه من جوانب مختلفة , فيحاول أن يتوصّل إلى بعض النتائج من خلال المبررات والدوافع التي تشمل النقاط التالية :

ـ البحث في الأسباب الحقيقية التي كانت وراء فشل المشاريع التنموية الخاصة بقطاع الفلاحة والوقوف على بعض النماذج التي لم تكمل طريقها , فاضطرّ أصحابها إلى التخلي عنها , وفي أحسن الأحوال بيعها بأبخس الأثمان . رغم التكاليف الباهظة التي صُرفت على مثل هذه المشاريع .

ـ عزوف الشباب والمستثمرين , عن الدخول في الاستثمارات الخاصة بالزراعية في الريف (رغم التسهيلات التي توفّرها الدولة) والتخلي عن النشاطات الخاصة بتربية المواشي واستبدالها بقطاعات أخرى غير الزراعة , فبمجرّد أن يستفيدوا من القروض والمساعدات , ينسون القطاع الزراعي ويشتغلون في مجالات أخرى .

ـ محاولة معرفة الحلول والوسائل التي انتهجتها الدولة , وتمسّكت بها وراهنت عليها من أجل تشجيع الشباب ودفعهم للاهتمام بالتنمية الريفية وبالتالي الاستثمار في الأرياف , ثم توضيح مدى نجاح هذه الحلول أم فشلها .

ومن خلال هذه المبرّرات حاولنا إجراء دراسةٍ ميدانيةٍ قائمةً على التحليل والوصف , نستطيع من خلالها تحديد الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى فشل التجربة الزراعية في الجزائر بصفة عامة , وعدم نجاح مشاريع التنمية الريفية على الصعيد المحلي ثمّ محاولة تحديد العوائق التي حالت دون تحقيق التنمية الريفية لغاياتها الكبرى .

3 ـ أهداف الدراسة :

إنّ الهدف من وراء القيام بمثل هذه الدراسات هو الوقوف على المخططات التنموية , ومحاولة تحديد الغايات والأهداف الكبرى التي حققها التنمية الريفية , وغاية الأمر كلّه هو التوصّل إلى فهم حقيقة التنمية الريفية , ومعرفة أهمّ الفواعل الأساسية التي يمكن أن تؤثّر على التنمية انطلاقاً من الآليات والمخططات التي تم وضعها , قصد النهوض بالريف والاستفادة من طاقاته البشرية ومقوماته الطبيعية المتنوعة , خاصة في الجانب الفلاحي الذي يُعّد من أبرز الأولويات التي وضعتها الحكومات المتعاقبة بهدف التخلّص من التبعية الغذائية , وتمكين سكان الريف من المساهمة في تفعيل الحركة التنموية وذلك بإشراك جميع الفاعلين والمستفيدين منها .

4 ـ أهمية الموضوع :

تأتي أهمية الموضوع من خلال تحليلنا للظروف الاقتصادية والأزمات التي عرفها الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل الوطني الدولة , مما جعل الدولة تفكر في حلول أخرى حيث لجأت إلى انتهاج سياسات جديدة من بينها الاستثمار في القطاع الفلاحي , كخيارٍ حتميٍ فرضته هذه الظروف .

كما تكمن أهمية الموضوع أيضا (التنمية الريفية) في محاولة الحكومة الجادة والفعلية لامتصاص نسب البطالة التي ارتفعت في الفترة الأخيرة بفعل سياسة التقشّف التي انتهجتها الدولة , بسبب أزمة النفط التي ذكرناها آنفاً , فكان أن لجأت الدولة إلى التنمية الفلاحية والريفية كحلٍ من الحلول لأزمة البطالة , التي سيُؤدي تفاقمها إلى مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية , قد تُضاعف من حدة الأزمة واستمرارها .

وهناك أهمية أخرى لسياسة التنمية الريفية كونها جزءاً لا يتجزّأ من التنمية المحلية والتي بدورها تعتبر امتداداً لمسار التنمية الوطنية الشاملة , وذلك وفقاً مخططات التنمية الموضوعة على مختلف المستويات , والتي تعمل الدول على تحقيقها رغم الاختلاف الواضح في توجهاتها الاقتصادية والإيديولوجية , وبناءاً على ما تتوفّر عليه من موارد طبيعية ومالية وقدرات بشرية بحيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون تحقيق تنمية محلية , ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة

دون تحقيق تنمية ريفية , وبالتالي فالتنمية الريفية هي نتاج لتفاعل كل العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والإدارية .

5 ـ الدراسات السابقة :

إن الدراسات التي عالجت موضوع التنمية الريفية غلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي وظلت بعيدة عن حقل العلوم السياسية , فمثلا نجد دراساتٍ اقتصاديةٍ ركّزت على القطاع الفلاحي مبرزةً دور قطاع الفلاحة في تعزيز الاقتصـــاد الوطني , واهتمّت بفشل السياسات التنموية الفلاحية في تحقيـــق التنمية , أمّـــا من الناحية الاجتماعية فنجد بعض الدراسات قد اهتمّت بظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة , وتناولت مسألة النزوح الريفي وأثرها على التنمية الريفية وكذلك تحديد انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ومن أهم هذه **الدراسات :**

<u>أولاً</u> : الكـــتب :

هناك العديد من الكتّاب الذين تناولوا موضوع التنمية في الوطن العربي ومن أهم ما كتبوا :

كتاب (إدارة التنمية المحلية في الجزائر) **لجمال زيدان**[1] **,** وتطرق فيه مؤلفه إلى الأدوار التي تلعبها المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي .

وكذلك كتاب (التنمية) لصاحبه **حسين عبد الحميد أحمد رشوان**[2] . وتناول فيه التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وهناك كتاب بعنوان المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله , ألفه الكاتب **محمد السيّد الإمام**[3] **,** وهو عبارة عن دراسة سوسيولوجية حول الريف والمجتمع الريفي ودوره في التنمية المحلية والقومية .

<u>ثانياً</u> : أطروحات والمذكرات :

---

[1]. ـ جمال زيدان , **إدارة التنمية المحلية في الجزائر** , الجزائر , دار الأمة للنشر , برج الكيفان , 2014 .

[2] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **التنمية** , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 2009 .

[3] ـ محمد السيد الإمام , **المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله** , مصر , المكتبة العصرية للنشر , 2007 .

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب **الهاشمي الطيّب** , بعنوان :

(التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر) والتي شرحت بالتفصيل المراحل التاريخية للتنمية الريفية في الجزائر مبرزة المخططات والبرامج التي قدمتها الحكومة الجزائرية للنهوض بعالم الريف .

أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية للطالبة **فوزية غربي**[1] , بعنوان :

(الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية) حيث لمّحت في دراستها أنّ الأمن الغذائي أصبح هاجسًا بالنسبة للدوّل النامية لكنّها أغفلت جانباً مهماً ألا وهو ضرورة تفعيل التنمية الريفية انطلاقاً من القاعدة ومن خلال إشراك جميع الفاعلين والمستفيدين من هذه العملية .

كما قدم الطالب **رشيد زوزو**[2] , أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع وكان عنوانها كالآتي :

(الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر من سنة 1988 إلى غاية سنة 2008) مبرزة أسباب الهجرة الريفية والآثار المترتبة عنها .

وقدّم الطالب **أحمد التيجاني هيشر**[3] , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان :

(مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني) حاول فيها تقييم دور القطاع الزراعي , من خلال مجموعة من المتغيرات المرتبطة بقطاع الزراعة , ومن خلال الأدوات الإحصائية التي طبّقها أراد توضيح أهمية القطاع في النشاط الاقتصادي , وفي ختام الأطروحة توصّل إلى نتيجة مفادها أنّ قطاع الزراعة ساهم في التنمية الاقتصادية , إلى جانب القطاعات الأخرى .

---

[1] ـ فوزية غربي , **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** , أطروحة دكتوراه في الاقتصاد , جامعة قسنطينة , الجزائر , 2008 .

[2] ـ رشيد زوزو , **الهجرة الريفية في ظل التحولات الجديدة في الجزائر**, أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع , جامعة قسنطينة . الجزائر . 2008 / 2007

[3] ـ أحمد التيجاني هيشر , **مدى مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني** , أطروحة دكتوراه في الاقتصاد , جامعة تلمسان , الجزائر . 2016 / 2015

وهناك أطروحة دكتوراه للطالب **محمد غردي**[1] , في العلوم الاقتصادية حملت العنوان التالي :

(القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة) وقد توصّل الباحث من خلال أطروحته إلى الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة وأكّدت هذه الإجابات بأنّ القطاع الزراعي الجزائري يمتلك إمكانات طبيعية وبشرية تؤهّله للعب دورٍ رئيس في حال استغلالها في التنمية , وتُساعده على تحقيق الاكتفاء الذاتي , وتوصّل إلى نتيجة أخرى وهي محدودية الاستثمار الأجنبي بسبب العراقيل التنظيمية والظروف الأمنية والسياسية , كما أكدّ أيضاً أنّ سياسات الدعم ساعدت على تطوير الأنشطة الفلاحية , وقام أيضا بتحديد المخاطر التي سيتعرّض لها الاقتصاد الوطني في حال انضمّت الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

أمّا فيما يخصّ رسائل الماجستير فقد استعنا بالرسائل التالي :

رسالة ماجستير للطالب **عبد الغاني قتالي**[2] , تحمل العنوان التالي :

(عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر) وهي دراسة سوسيولوجية حاول الطالب من خلالها إبراز آثار النزوح الريفي على المدينة وتحديد أثره على الريف والتنمية بصفة عامة .

وكذلك رسالة ماجستير في العلوم السياسية للطالبة **عياش خديجة**[3] , بعنوان :

(سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) .

والتي بيّنت فيها التوجه الجديد للجزائر بسبب التغيرات الداخلية والخارجية , حيث سعت الحكومة إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وضرورة النهوض بالاقتصاد الوطني , هذه الإجراءات التي طبّقتها الدولة جاءت نتيجة للشروط التي فرضتها المنظّمة العالمية التجارة

---

[1] ـ محمد غردي , **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار** , أطروحة دكتوراه في الاقتصاد , جامعة تلمسان , الجزائر , 2011 / 2012 .

[2] ـ عبد الغاني قتالي , **عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي** , رسالة ماجستير , جامعة الحاج لخضر باتنة , الجزائر , 2009/2010 .

[3] ـ خديجة عياش , **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** , جامعة الجزائر 3 , 2010 / 2011 .

مقابل الانضمام إليها , حيث يتحتّم علي أي دولةٍ تريد الانضمام للمنظمة أن تُطبّق بعض الإجراءات مثل عصرنة القطاع الفلاحي والدخول في اقتصاد السوق .

وهناك رسالة ماجستير للطالب **الأخذاري بن صالح**[1] **,** في العلوم السياسية بعنوان :

(التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق) حيث عالجت هاته الرسالة واقع التنمية الريفية من خلال تحديد مصادر التمويل المخصّصة لعملية التنمية , وقد حاول الباحث في رسالته التركيز على أسباب فشل البرامج في تحقيق التنمية الريفية , وتعود في المقام الأوّل كما ذكر الباحث إلى مركزية التسيير والتمويل وقد وصل إلى نتيجة مفادها تفعيل عوامل ومحددات أخرى للتمويل الريفي المحلي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي وضرورة تنسيق الإنتاج وحماية المنتوج الوطني , وإبراز دور المجالس المنتخبة في إنجاح عمليات التنمية الريفية وقدرتها على تشجيع الاستثمار .

وقد حاولت الطالبة **سلطانة كتفي**[2] , دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأثرة على التنمية الريفية في ولاية قسنطينة من خلال رسالتها المعنونة **ب** :

(تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة) وارتكز عملها على التحليل العميق للأهداف التي سعى المُخطّط الوطني للتنمية المحلية إلى تحقيقها , اعتمادا على تحليل لقوانين والنصوص والبنود التي يقوم عليها المخطّط وحدّدت عوامل ومستويات التحليل والتي تشمل (عدد الفلاحين , المساحة المعالجة الفروع المدعّمة , المستثمرات البلدية , الولاية)وهناك أيضاً رسالة ماجستير للطالبة **ريم قصوري**[3] , بعنوان :

(الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر) وجاء في هذه الرسالة أنّ الجزائر أدخلت عدة تغييرات على القطـاع الفلاحي بشكلٍ عام , وكان هدفها إدخال نوع من التوازن على هيكل

[1] ـ بن صالح الأخذاري , **التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق** , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة الجزائر , 2014 / 2015 .

[2] ـ سلطانة كتفي , **تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة** , رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية , جامعة قسنطينة الجزائر , 2005 / 2006 .

[3] ـ ريم قصوري , **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة** , رسالة ماجستير , جامعة الحاج لخضر باتنة , الجزائر , 2010 / 2009 .

الصادرات والتخلّص من التبعية للخارج حيث تضاعفت الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية من موارد مالية ومادية وبشرية للوصول إلى تحقيق الأهداف .

وبالنسبة لمذكرات الماستر فهناك :

مذكرة ماستر للطالبة **هناء شويخي**[1] , تحمـل العنوان التالي :

(آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر) وقد توصّلت في دراستها إلى النتائج التالية :

أنّ التمويل من أهم المصادر للنهوض بالقطاع الفلاحي , ويُعدّ التمويل البنكي آليةً من آليات التمويل الفلاحي بالإضافة إلى التمويل الذي يأتي من الحكومة , كما أنّ المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية يعتبر وسيلةً من الوسائل الهامة في سياسة الدعم الفلاحي حيث بعث هذا المخطط روح الثقة والأمل لدى المستثمرين , من خلال سياسة منح حق الامتياز , ثم ذكرت في النهاية , أنّ السياسات الفلاحية لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي , إضافةً إلى عزوف

الشباب عن العمل القطاع الزراعي والنظر إلى الفلاح بنظرة دونية من طرف المسؤولين بصورةٍ تعكس إهمال هذه الشريحة من المجتمع .

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أنّ معظمها , كان قائماً على الدراسات الاقتصادية التي تقوم على المنهج الإحصائي الدقيق وليس مجرّد جمع بيانات ومعلومات , واعتمد اغلبها على الجانب المالي في طرح قضية الاستثمار ودعم المخطّطات والسياسات الفلاحية , فكان تناول المواضيع في هذه الرسائل من جانب اقتصادي بحت , دون تناول للجوانب الأخرى , وهناك دراسات لم تهتم بالجانب الاقتصادي وحده لكنّها ربطته بالمنظمات الاقتصادية العالمية , وهناك رسالة للطالبة ريم قصـــوري حـــاولت فيها دراسة المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية , وهو الجانب الذي تلتقي فيه رسالتنا مع هذه الرسالة , حيث ركّزت على الجانب التمويلي ودوره في دعم مشاريع التنمية أمّا نحن فركزنا على مدى نجاعة المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والآثار التي خلّفها على التنمية الريفية .

---

[1] ـ هناء شويخي, **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**, مذكرة ماستر في الاقتصاد , جامعة محمد خيضر, بسكرة , الجزائر, 2013 / 2012 .

6 ـ إشكالية الدراسة :

إنّ المتتبّع لمسار التنمية في الجزائر بصفةٍ عامة , والمتابع لسياسات التنمية الريفية على وجه الخصوص يلاحظ بأنّها ارتبطت بالنظام الاقتصادي الذي كان سائداً فبعد الاستقلال , انتهجت الدولة النظام الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وبناءاً على هذا النهج رسمت الحكومات المتعاقبة سياساتها الزراعية و الفلاحية , حيث وضعت خططاً ومشاريع كبرى وصرفت عليها مبالغ ضخمة , غير أنها لم تراعي في هذه المشاريع خصوصيات المجتمع الجزائري وعاداته , لكن ومع بداية انهيار النظم الشيوعية , وظهور الأزمات العالمية وبعض الأزمات الداخلية (الأزمة الأمنية) . بدأت الدولة تتراجع وتغير من مبادئها , فانتقلت إلى ما يسمى باقتصاد السوق حيث بدأت في وضع وصياغة المخططات وفقاً لهذا النظام الاقتصادي . وكان من أهمّها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

وبناءاً على ما سبق ذكره قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ـ هل جاء هذا المخطّط استكمالاً للسياسات السابقة أم جاء ببرامج ومشاريع جديدة ؟ وهل تمّ انتهاجه نتيجة للفشل الذي وصلت إليه المشاريع التنموية السابقة ؟ ماهي الإسهامات التي أضافها هذا المخطط لتنمية الريف ؟ وما هو المدى الذي وصلت إليه هذه الإسهامات في النهوض بالريف والتنمية الريفية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

ـ ما هو مضمون هذا المخطط وما هي أهدافه وغاياته ؟

ـ ما هي أهم البرامج التي جاء بها والمتعلقة بالتنمية الريفية والنهوض بسكان الريف ؟

ـ هل حقق هذا المخطط أهدافه المحلية والمتمثلة أساساً في تطوير الريف وتنميته وبالخصوص على مستوى المناطق الريفية التابعة لبلدية الإدريسية ؟

7 ـ الحدود المكانية والزمنية للدراسة :

أ ـ الحد المكاني :

سنركز في دراستنا على آثار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية , وتأثيره على التنمية الريفية بالجزائر من خلال تحديد الآثار التي خلّفها المخطّط الوطني للتنمية , انطلاقاً من المناطق الريفية التابعة لبلدية الإدريسية وهي : عين الحجر مطيريحة , والظاية المالحة , وكاف الباز والشعاب , وذلك باستعراض أهمّ المشاريع والبرامج التي استفادت منها هذه المناطق .

ب ـ الحد الزمني :

حُدّدت الفترة الزمنية لهذه الدراسة بثماني سنوات , من سنة (2000 إلى 2015) وهي المرحلة الزمنية التي شهدت الانطلاقة الأولى لهذا المخطّط , وقد عرف عدة برامج ومشاريع نُفّذت على فتراتٍ زمنيةٍ متعاقبة .

8 ـ فرضيات الدراسة :

تُعرّف الفرضية بأنّها :

" تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أحدهما المتغيّر المستقل وهو السبب والآخر هو المتغّير التابع وهو النتيجة " [1] .

" (وقد عرّف الدكتور جابر عبد الحميد وأحمد خيري كاظم الفرض بأنّه " تفسير أو حل محتمل للمشكلة التي يدرسها الباحث " كما عرفه أحمد بدر بأنّه " تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقّتاً لشرح بعض ما يلاحظه من ظواهر " , وقد عرّفه **كيلينجر** بأنّه " جملة تخمينية تُوضّح العلاقة بين متغيرين أو أكثر " ويرجع التخمين في الفرض العلمي طبقاً لما أشارت إليه التعريفات في أنّه يُمكن إثبات صحة الفرض وخطأه) " [2] .

وبناء على ما سبق سوف نطرح الفرضيات التالية :

---

[1] ـ عمار بوحوش , محمد محمود الذنيبات , **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** , الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية , 2007 ص . 46 .

[2] ـ فاطمة عوض صابر , ميرفت علي خفاجة , **أسس ومبادئ البحث العلمي** , الإسكندرية , مكتبة الإشعاع الفنية , ص . 36 .

ـ تتطلّب عملية تحقيق غايات وأهداف المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية ضبط وتحديد القدرات البشرية و المادية اللازمة .

ـ لا يكفي التخطيط وحده لتفعيل التنمية الريفية وإنجاحها .

ـ نجاح برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على المستوى المحلي تزيد من فرص نجاحه على المستوى الوطني .

9 ـ المناهج و الإقترابات المتّبعة في هذه الدراسة :

استعنا في إنجاز هذه الدراسة بمجموعةٍ من المناهج و الإقترابات وهي :

أوّلاً : المناهج :

1 ـ منهج دراسة الحالة :

وهو المنهج المستعمل لدراسة حالة التنمية الريفية على المستوى المحلي , وخاصة على المناطق الريفية لبلدية الإدريسية .

2 ـ المنهج الوصفي :

قمنا بتوظيف هذا المنهج لدراسة أثر هذا المخطّط على التنمية الريفية من خلال التركيز على وصف وتحليل أهم المشكلات والعقبات التي خفّضت من نسب نجاحه ثمّ محاولة طرح واقتراح الحلول المناسبة " كما يهدف هذا المنهج إمّا إلى رصد ظاهرةٍ أو موضوعٍ مُحدّدٍ بهدف فهم مضمونها , أو قد يكون هدفه الأساسي تقويم وضعٍ معيّن لأغراض عملية بشكلٍ عامٍ يُمكن تعريف هذا المنهج بأنّه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافيةٍ ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع مُحدّد من خلال فترةٍ أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثمّ تفسيرها بطريقةٍ موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة " [1] .

[1] ـ محمد عبيدات , محمد أبو نصّار وآخرون , **منهجية البحث العلمي** , ط 2 , عمّان , دار وائل للنشر, 1999 , ص . 46 .

ثانياً : الإقترابات :

1 ـ الاقتراب القانوني :

حاولنا الاستعانة بالاقتراب القانوني وذلك من أجل تحليل ودراسة النصوص التشريعية والتنظيمية والقوانين التي صدرت لتقنين وتنظيم القطاع الفلاحي وملكية الأراضي .

ثالثاً : أدوات جمع المعلومات :

وللتحكّم الجيّد في جمع المعلومات استعملنا الأدوات التالية :

أ ـ الملاحظة :

تُعرّف الملاحظة بأنّها : توجّه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معيّنة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كشف معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر و يُعرّفها **كارتر جود** بأنّها " الوسيلة التي نحاول بها التحقّق من الســلوك وذلك بمشاهدتهم بينما هم يُعبّرون عن أنفسهم في مُختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتُمثّل ظروف الحياة العادية أو لتُمثّل مجموعة خاصة من العوامل " [1] .

هي إحدى القواعد المنهجية التي يقوم عليها البحث العلمي لأنّها تُسهّل لنا رصد وجمع البيانات التي يصعب الحصول عليها من خلال المقابلة , وتمكّننا أيضاً من التقرّب والوقوف ميدانياً على وضعية المشاريع التي جُسّدت في إطار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية .

ب ـ المقابلة :

وهي من أهّم الأدوات التي يستخدمها الباحث قصد الوصول إلى المعلومات والمعطيات ، ومن خلالها قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على بعض المسؤولين والمختصين بملف التنمية الريفية بالإضافة إلى الإحصائيات والتقارير الرسمية المرتبطة بمختلف برامج ومشاريع التنمية الريفية

[1] ـ ناجي عبد النور , **منهجية البحث السياسي** , عمان , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , 2011 , ص . 66 .

حيث استعملنا المقابلة المفتوحة لأنّها تساعدنا في الحصول على كل المعلومات اللازمة التي تتعلق بمجـــال التنمية الريفية , من المسؤولين والمشرفين على عمليات التنمية ,من إطارات

محافظة الغابات , والمهندسين في مديرية المصالح الفلاحية والإداريين في الفرع الفلاحي التابع للدائرة .

10 ـ خطة الدراسة :

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا باعتماد خطة من ثلاثة فصول :

تناولنا في الفصل الأوّل الإطار المفاهيمي للتنمية , تطرقنا فيه إلى الجذور التاريخية والفكرية للتنمية واتجاهاتها النظرية ثم اشرنا إلى مفهوم التنمية الريفية وأبعادها وكذلك تحديد مقاييسها ومؤشراتها .

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه السياسات التي انتهجتها الحكومة للنهوض بالقطاع الزراعي وما رافقها من مخططات ومشاريع تنموية سارت جنباً إلى جنب مع التنمية الصناعية وذلك من الفترة الممتدة من 1962 حتى سنة 2000 ثمّ انتقلنا إلى المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بصفةٍ عامة , من خلال تعريفه وتحديد أهدافه وغاياته , وأهّم محاوره , وبرامجه الكبرى التي جاء بها , ثمّ انتقلنا إلى تحديد الآثار التي خلّفها تطبيق هذا المخطّط .

وبالنسبة للفصل الثالث فقد خصّصناه لدراسة حالة المناطق الريفية التي استفادت من المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الريفية .

11 ـ صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة , التداخل في المهام ونقص البيانات والمعلومات والتقارير الخاصة بتقييم مثل هذه البرامج والمشاريع التنموية التي استفادت منها المناطق الريفية , أمّا الصعوبة الثانية فتمثّلت في قلة الإهتمام والتجاوب واللامبالاة من طرف المسؤولين المحلّيين , وقد واجهتنا صعوبة أخرى لا تقلّ أهمية عمّا سبقها من صعوبات تمثّلت في طغيان الدراسات الاجتماعية (علم الاجتماع الريفي وعلم اجتماع التنمية) على مواضيع التنمية الريفية , في حين أنّها لا تكاد تُذكر في الدراسات السياسية .

الفصل الأوّل

الجــذور التاريــخية والفــكرية للتنمية

تمهيد :

اختلف أغلب المفكرين والباحثين في إعطاء تعريف مُحدّدٍ للتنمية وذلك بسبب اختلاف أبعادها وتباين أهدافه فمنهم من ربطها بالبعد المادي ومنهم من ربطها بالبعد الاقتصادي ومنهم من ربطها بالجانب السياسي وبعضهم ربطها بالبعد السيكولوجي وآخرون ربطـوها بالبعد الاجتماعي وبالعودة إلى نشأة التنمية التاريخية نجد أنّ ظهورها ارتبط بالاقتصاد والقضايا الاقتصادية بفعل كتابات آدم سميث ثم في الفكر الفرنسي , ثمّ ما لبثت أن انتقلت من المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم الاجتماعي المرتبط بالإنسان وذلك بعد أن نالت معظم بلدان العالم استقلالها .

وحتى يتّضح مفهوم ومعنى التنمية بشكلٍ واضحٍ وجلي للعيان , قام بعض المفكرين بدراسة التنمية من خلال تحديد أبعادها البشرية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

وقد حاولنا في هذا الفصل استعراض جملةٍ من التعريفات المختلفة لمجموعة من الكتاب والمفكرين وحرصنا أن يكون هؤلاء الكتاب من العالمين العربي والغربي , ومن الدول المتخلفة والدول المتطورة , ثمّ انتقلنا إلى تحديد مفهومها ونشأتها الفكرية والتاريخية , والتركيز على اتجاهاتها الفكرية والنظرية التي حاولت إعطاء تصوّر واضح وشامل للتنمية , وفي ختام هذا المبحث تطرقنا باختصار إلى مفهوم التنمية المحلية , التي تُعتبر جزءاً مكمّلاً للتنمية الوطنية من خلال التركيز على أهمّ عناصرها وأهدافها , أمّا المبحث الثاني فخصصناه بصفةٍ عامةٍ للتنمية الريفية فذكرنا فيه تعرفها وحددنا أسسها وأهم أهدافها وختاماً لهذا المبحث قمنا بتحديد المقاييس والمؤشرات تُبين بدقة درجات التنمية ومدى نجاحها أو فشلها .

المبحث الأوَل : التطوَر الفكري والتاريخي لمفهوم التنمية

تطرّقنا في هذا المبحث الأوَّل إلى تعريف التنمية لغة واصطلاحاً ثمَّ انتقلنا إلى نشأتها واتجاهاتها الفكرية وتطوّرها ثم ذكرنا أبعادها , وأشرنا بإيجاز إلى مفهوم التنمية المحلية من خلال تحديد مفهومها وخصائصها .

المطلب الأوَل : تعريف التنمية لغةً واصطلاحاً

أوَلاً : تعريف التنمية لغةً :

جاء في المعجم الصافي في اللغة العربية أنّ التنمية من الفعل " نمي : النّماء :الزيادة . نمى ينمي نمياً ونماءاً : زاد وكثُر أنميتُ الشيء ونمّيته : جعلته نامياً . نمى الحديث ينمي : ارتفع . أنميته أذعته على وجه النميمة . نميته: رفعته على وجه الإصلاح " [1] .

ثانياً : تعريف التنمية اصطلاحاً :

يمكننا تحديد مفهوم التنمية من خلال استعراض مجموعةٍ من التعريفات لبعض المفكرين والباحثين .

1 ـ " تعريف الدكتور محمد الجوهري : التنمية بشكل عام عملية تغيّر ثقافي دينامية (أي متصلة وواعية) وموجّهة تتمُّ في إطار اجتماعي معيّن (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع) وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته . أي أنّ التنمية بهذا المعنى تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل ، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حُرمت في السابق من فُرص النُموّ والتقدم " [2] .

2 ـ تعريف الدكتور محمد الكردي : " التنمية هدفٌ عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ، ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكوّنات المجتمع ، وتعتمد هذه العملية على التحكُّم في حجم ونوعية الموارد المـــادية والبشريّة المتاحة

---

[1]– صالح العلي الصالح , أمينة الشيخ سليمان الأحمد , **المعجم الصافي في اللغة العربيّة** , ص . 692 .

[2] – كمال التابعي , **تغريب العالم الثالث** , القاهرة , كتب عربيّة , 1991 , ص . 14 .

للوصول بها إلى أقصى استغلالٍ ممكن ، في أقصر فترة مستطاعة , وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع " [1] .

3 ـ " التنمية : هي مجموعة العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكّم بقدر ما في متضمّنات واتجاهات سرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمعٍ من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته أو هي العملية المقصودة التي تتم عن طريق الجهـود المنظّمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهـدافٍ معيّنةٍ . أو هي عمـلية ديناميكية تتكوّن من سلسلةٍ من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتَحدُث نتيجة للتدخّل في توجيه الموارد المتاحة للمجتمع بهدف رفع مستوى رفاهية الغالبية العظمى من سكان المجتمع وعن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى "[2] .

4 ـ تعريف هيئة الأمم : " وقد نحت هيئة الأمم المتحدة نحواً عملياً حين عرّفت التنمية **(1955)** بأنّها : العملية المرسومة لتقدّم المجتمع جميعه اقتصادياً واجتماعياً معتمداً أكبر اعتمادٍ ممكنٍ على مساهمات المجتمعات المحليّة ومبادآتها ثمّ أضافت الهيئة **(1956)** أنّ التنمية هي : العمليات التي يُمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدُّمها بأكبر قدرٍ مستطاع "[3] .

5 ـ تعريف Jacob vener :" التنمية هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقّق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع , وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد نفسه عن طريق أقصى استخدامٍ للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع .

6 ـ " تعريف Cyril Belsaw : التنمية هي عملية اجتماعية في أساسها , ولكنّها تستهدف في آخر الأمر تحقيق زيادةٍ تراكميّةٍ في معدّلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع الذي تُنفّذ فيه أحد مشروعات التنمية .

---

[1] – **المرجع نفسه** , ص . ص . 14 . 15 .

[2] – محمد السيّد الإمام , **المرجع السابق** . ص 273 .

[3] – إبراهيم عصمت مطاوع , **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي** , ط1 , القاهرة , دار الفكر العربي, 2002 . ص 10.

7 ـ تعريف L . T. Hobhous : " يذهب **هوب هوس** إلى أنّ التنمية مفهومٌ شاملٌ ومعقّد حيث يشتمل على زيادةٍ في الإنتاج , بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع , و وفرةٍ في الخدمات لكل مواطن كما تعني أيضاً دعم العلاقات الإنسانيّة باعتبار أنّ التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد . كما أنّها حركة إرادية تعتمد على مزيدٍ من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسُسٍ علميةٍ ليعُمّ الرّخاء والرفاهية كل الشعوب " [1] .

8 ـ وهناك ثمة اتجاهات حديـــــثة تنظر إلى التنمية من زاوية الآثــار المترتّبة عليها فيُعرّف كلاً من : Oberle. wزملاؤه التنمية بأنّهـــا : (العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمعٍ ما دونما نقصـــان فرص حياة بالنسبة لبعضٍ آخر في المجتمع نفسه) [2] .

9 ـ التنمية : هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التي التخلّف إلى حالة التقدّم .

ومن خلال التعريفات السابقة نصل إلى استخلاص بعض الاستنتاجات , والتي يُمكن حصرها في ما يلي :

. أنّ التنمية عملية تغيّر تُوجّه ضمن إطارٍ اجتماعيٍ معيّن ومحدّد .

. عمومية وشمولية الأهداف التي تسعى التنمية إلى تحقيقها .

. التنمية هي عملية مستمرة من أجل التحكّم في اتجاهات وسرعة التغيّر الثقافي والحضاري للمجتمع وذلك بهدف إشباع حاجاته .

. تركّز التنمية بشكل أساسي على الإنسان باعتباره المحور الرئيس لتحقيق أهدافها وغاياتها .

. التنمية تشمل جميع طبقات المجتمع دون التركيز على طبقة معيّنة .

. حتى تصل التنميةُ إلى النتائج المسطّرة لها يجب توحيد جميع الجهود وأن يكون هناك تعاون مشترك بين الحكومة والمواطنين .

---

[1] – كمال التابعي , **المرجع السابق** , ص . ص 16 . 17 .

[2] ـ إبراهيم عصمت مطاوع , **المرجع السابق** ، ص . 11 .

المطلب الثاني : نشأة التنمية واتجاهاتها النظرية

أوّلاً : نشأة التنمية وتطورها الفكري

" في البداية , عقب الحرب العالمية الثانية (1945) احتكرت التفكير في قضية التنمية – الاقتصادية – تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي .

على الجانب الاشتراكي مثلت النظرية الماركسية , في صورتها الماركسية – اللينينية – الينبوع الأوّل الذي استقى منه التفكير التنموي (الاشتراكي) مضامينه الفكرية . وقد تمّ إثراء هذه المضامين على جبهتين تتمثلان في كلٍ من التجربة السوفييتية والصينية , إلى جانب اجتهادات قويةٍ , على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي , لعدد من الماركسيين , وخاصةً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية , لاسيما وخاصةً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية , لاسيما **(هنري لوفيفر وجورج لوكاش وروجي جارودي)** على الصعيد الفلسفي وكلاً من **(إرنست ماندل وشارل بتلهايم وموريس دوب)** على صعيد الفكر الاقتصادي .

وكانت عملية التنمية في الإطار العريض للفكر الاشتراكي . الماركسي باعتبارها تنميةً اقتصادية في قوّتها الدافعة , تقوم على مفهوم التحوّل الهيكلي من خلال محورية القطاع الصناعي , والتعميق الصناعي . التكنولوجي انطلاقاً من مفهوم (تكرار الإنتاج الموسّع) وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم رأس المال وتعظيم الادخار وتوسّع نطاق الاستثمارات المنتجة , أمّا آلية تحقيق التنمية بهذا المعنى فهي التخطيط القومي الشامل , ذي الطابع المركزي , الذي يستخدم " الخطة " كأداة تكاملية ملزمة لتحقيق أهداف – التحوّل الهيكلي التصنيعي – وما يرتبط به من سياق اجتماعي , في ظل الملكية العامة , أو السيطرة العامة على أدوات الإنتاج : (قطاع الدولة – قطاع الملكية الجماعية والتعاونيات) "[1] .

" ورغم الاختلاف بين سياق الخبر السوفييتية القائم على المفهوم المديني – الحضري , وفق مسار التحديث الذي ترعاه الدولة , وسياق الخبرة الصينية القائم على دور محوري للأرياف

[1] ـ محمد عبد الشفيع عيسى , **مفهوم ومضمون التنمية المحلية** , القاهرة , معهد التخطيط القومي . ص . 3 .

والمزارع الجماعية وعلى قدرٍ من اللامركزية في تطبيق الخطط التنموية – إلا أنّه يظل من الصحيح أنّه لم يتم في الحالين إدماج البعد الاجتماعي المحلي (التنمية المحلية) بعمقه الكامل في عملية التخطيط ومنظومة القوى الإنتاجية بشكلٍ عام .

هذا كلّه عن الفكر الاشتراكي . أمّا فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي , فقد ترك بصماته القوية على نظرية التنمية الناشئة من خلال مفهومين ما يزال لهما دورهما الظاهر حتى الآن برغم التطورات الجذرية في مسار التكوين الفكري لتلك النظرية , وهما المطابقة بدرجاتٍ متفاوتةٍ بين النمو والتنمية من جهةٍ أولى واعتبار مسار التطوّر الأوروبي والغربي عموماً , هو المسار الطبيعي وربما الأمثل الذي ينبغي أن تمر به البلدان الساعية إلى التنمية في إفريقيا وآسيا أمريكا اللاتينية , فيما يُطلق عليه مسار التطوّر الخطي, عبر الترادف بين التنمية والتحديث وتمّ التعبير عن المفهوم الأوّل من خلال الرافدين المختلفين للفكر الاقتصادي الرأسمالي عقب الحرب وهما : **(التيّار الكينزي)** وبالأحرى ما بعد الكينزي , تيار أتباع كينز ثمّ التيار التقليدي المحدث , تيار الكلاسيكيين الجدد (**النيوكلاسيك**) . علماً بأنّه جرت محاولةٌ للتوفيق بين التيارين في السبعينات والثمانينات من خلال الصيغة المسماة (التركيب الكلاسيكي الجديد) .

أمّا المفهوم الثاني فقد عبّرت عنه نظرية مراحل النمو , التي قدّمها **(والت ويتمان روستو)** وتبلورت مفاهيم متنوعة حول النمو والتنمية ومراحل النمو التي قام بها أعلام للفكر الاقتصادي الغربي , خاصةً الأمريكي , على أيدي أعلامٍ من طراز **(آرثر لويس , و كندلبرجر , وجون كينيث جالبريث)** .

وقد قدّر للفكر النيوكلاسيكي والكينزي , فيما بعد , خلال الربع الأخير من القرن العشرين , أن يولد نظريات وروافد نظرية كبرى , كان لها إسهامها الوافر فيما بعد في محاولة الدمج الأكاديمي للبعد المحلي والإقليمي في عملية النمو والتنمية , في الإطار العام للفكر الرأسمالي القائم على آليات السوق وقوة دفع الشركات " [1].

---

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 3 . 4 .

" وعودة إلى المسار التاريخي , نلاحظ في الستينات من القرن المنصرم , محاولة كبيرة لبناء نسيج متكامل لنظرية تنموية , قائمة على ثلاث دعائم , متأثرة بمناهج التفكير الاشتراكي المدفوع بمفاهيم الفائض الاقتصادي والتراكم والتصنيع , والفكر الكينزي القائم على التنمية المدفوعة بجانب الطلب , ولو الطلب المستحدث , أو المخلّق محلياً , عبر تصنيع بدائل المستوردات . وتلك الدعائم الثلاث هي : – التحوّل الهيكلي – باتجاه بناء اقتصاد صناعي – والدفعة الاستثمارية القوية – انطلاقاً من رافدين مختلفين هما **(موريس دوب , وروزنشتاين و رودان)** , وأخيراً فكرة التنمية المتوازنة لقطاعات اقتصادية متضافرة (التي تبناها الاقتصادي السويدي الكبير **نيركسه**) وذلك مقابل فكرة التنمية غير المتوازنة انطلاقاً من – القطاع القائد – أو الرائد للمسيرة التنموية (هانسن) .

إنّ هذا البناء الكلاسيكي الضخم لنظرية التنمية الجديدة , وبتعبير أدق : دعائم الصرح الجديد مع متانته وابداعيته , سيطر عليه الطابع التعميمي للكيان المجتمعي , وطغى عليه البعد الاقتصادي على المحور المركزي , فلم يكن ثمة دور يذكر للقوى الاجتماعية ولحركيتها الخاصة على المستويات اللامركزية والمحلية .

وفيما بعد نما فرع جديد للشجرة الفكرية التنموية من جانبين : الجانب الأوّل هو ما يمكن أن نطلق عليه (فكر النظام الاقتصادي العالمي الجديد) الذي نبت بغزارة من حول الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد منذ أواسط السبعينات إلى أوائل الثمانينات . وأبرز المفاهيم الجديدة على هذا الجانب هي : الحاجات الأساسية كمحورٍ بديل للعملية التنموية , يقف شامخاً في مواجهة المفهوم الاشتراكي – الكينزي الذي ثبتت عدم كفاية مفاهيمه الاقتصادية المحضة واللامركزية , والتخطيطية المتعالية على الجماعات الاجتماعية , ثمّ : الاعتماد على الذات , على جميع المستويات , وأخيراً : التكنولوجيا الملائمة بتشكيلة متنوعة تتكون من تكنولوجيا أجنبية يجري نقلها وتطويعها , وتكنولوجيا داخلية يجري إبداعها وابتكارها وتكنولوجيات تقليدية و محلية يجري إيقاظها من غفوتها وتجديدها في سياق تراثي , حضاري دينامي " [1].

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 4 . 5 .

" حينئذ برز طراز جديد من البحّاثة والمفكرين داعين إلى (إعادة تشكيل النظام العالمي) من أمثال(**يان تنبرجن ومحبوب الحق وإبراهيم حلمي عبد الرحمان)** وبروز دور الجماعة والجماعات الاجتماعية المحلية والقروية , والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية , لتحديد (الحاجات) والاعتماد على الذات وبناء خلطة (التكنولوجيات) .

أما الجانب الثاني للفكر الجديد في السبعينات والثمانينات فهو الفكر(العالم الثالثي) الذي قاده رواد مدرسة (التبعية) وبالأحرى (مقاومة التبعية) من أمريكا اللاتينية وفرنسا والوطن العربي مثل (**أوزفالدو سونكل وسلسو فرتادو وأندريه جوندر فرانك وسمير أمير)** . وقدموا مفهوماً جديداً متمحوراً حول مقاومة نتائج التبعية الاستعمارية على المجتمع , مثل التهميش والاستلاب الحضاري , وليس الاقتصادي فقط , وضرورة العودة للجذور . وكان من الطبيعي أن يأخذ البعد المجتمعي ثقله وعمقه الكامل في البناء الفكري الجديد , ولكنه كان بناءاً ذات طابع دفاعي , أي مركزاً على النقد ومواجهة الضد أكثر منه بناء يعالج تفاصيل الصرح المبتغى فلم أثراً قوياً لما كان يجب أن يكون .

في الثمانينات والتسعينات برزت عناقيد فكرية تواجه تبعات التعثّر الذي كانت تواجهه قوى الإشتراكية ودعاة إقامة نظام عالمي جديد وأنصار (مقاومة التبعية) ورواد نماذج التنمية الوطنية القائمة على الاتجاهات الشعبية وعلى التصنيع والإحلال محل الواردات وكانت تجارب التنمية الجديدة السريعة على أساس التوجه التصديري في شرق آسيا والشرق الأقصى قد أخذت تؤتي أكلها , بينما غرقت البلاد النامية الأخرى في جب الركود وفي مصيدة الديون , وتقدم صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي , وكيلين مندوبين عن النظام الرأسمالي العالمي الذي استرد عافيته بعد أزمة التضخم , في السبعينات وأخذ في مصارعة المعسكر السوفيتي في معركة حتى الرمق الأخير انتهت بسقوط الإتحاد السوفيتي نفسه في مطلع التسعينات .

حينئذ قامت الدول الرأسمالية الصناعية النافذة تعالج أزماتها بدواءٍ جديد هو نشر لواء العولمة وتحرير الأسواق الدولية , من جهة أولى , والتركيز على بناء القدرة التنافسية القومية على المستوى الوطني , من جهة ثانية , وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية " [1] , خلال ولاية

[1] **ـنفس المرجع** , ص .ص . 5 . 6 .

" الرئيس(**بيل كلينتون**) , وحينئذ أيضاً نهضت الشركات عابرة للجنسيات التي أصبحت دعاة التنافسية الجديدة وطنياً وعالمياً , واستثمرت في التكنولوجيا داخلياً , تكنولوجيا – الهاي تك – ومدت مظلتها لتقل الصناعات الأقل تطوراً نسبياً , من الناحية التكنولوجية وخاصة إلى شرق آسيا والصين .وعلى جناحين من قوة الدول الصناعية وعافية الشركات العالمية , مضت المنظمات الدولية قديمها (الصندوق والبنك) وجديدها منظمة التجارة العالمية تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصاديات الراكدة والناشئة ببرامج التكييف الهيكلية في جوٍ ملبد من عواصف الحروب الأهلية والغزوات الأجنبية وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وغرب آسيا وشطر من أمريكا الوسطى والجنوبية . وحينئذ لم تعد قضية التنمية هي الأساس , ولكن تحقيق قدر من التقدّم على طريق مكافحة الفقر والتنمية البشرية , وهنا أثيرت أدوار الجماعات من هذين الميدانين بالتحديد في إطار العولمة .

في مواجهة كل ذلك , برزت في مطلع الألفية الجديدة نقائض العولمة و من خلال حركات مناهضة العولمة والبحث عن البدائل وظهرت قوة المنظمات غير الحكومية , عالمياً وقطرياً , هيئات المجتمع المدني, والمجتمع الأهلي وانطلق الناشطون مستخدمين أدوات الإنترنت , دعوةً وعملاء , للتحرك على الأصعدة كافة , وخاصة من أجل تنمية المجتمعات المحلية . وقد توفرت غزيرة من جراء هذا التحرّك النشيط , مما نرى منه أطرافاً في الفصل الثاني عبر استعراض المعطيات الفكرية للخبرات الميدانية حول تنمية المجتمعات المحلية " [1].

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . 6 .

ثانيا : اتجاهاتها النظرية والفكرية :

1 ـ" الاتجاه السيكولوجي : لجأ بعض العلماء إلى تفسير ما يدرسونه من موضوعات في ضوء علم النفس وفرعه علم النفس الاجتماعي . وعلى ذلك يرتبط هذا الاتجاه بعلم النفس فيركّز على الذات , واتجاهات الفرد وعواطفه , ودوره في الفعل الاجتماعي وبمعنى آخر كيف يفسّرُ الفرد الجماعة , وفي ضوء هذا فإنّ الجماعات ليست موجودة فيزيقياً , وإنّما هي مجرّد حصيلة جمع عددٍ من الأفراد يلعب فيها الفرد دوراً , وتؤثّر هي على سلوكه ... وقد قدّم **إنجلز** عدة خصائص تُميّز الرجل العصري (الإنسان الحديث) وأنّ على الدولة التي تريد التحديث والتنمية أن تكتسب هذه الخصائص وهي: الاستعداد لقبول الخبرات الجديدة , والانفتاح على العالم , مع تقّبّل التحديات والتغيير والميل نحو الديمقراطية , والتعرّف على المشاكل والقضايا الهـــامة , والتصرّف بعقلٍ مفتوح واحترام الغير والثقة فيه , وتقدير الأفراد على أساس العمل ,والأخذ بالتخطيط مع المحافظة على الوقت والمواعيد , والثقة في التقدّم والعلم والتكنولوجيا وتحمّل المسؤولية والميل لتحقيق الاستقلال , والطموح في المجال التعليمي والوظيفي .

2 ـ الاتجاه الاجتماعي : وانطلق **كونت** في آرائه عن الدين من الفكر العلماني و المنهج الوضعي , إذ حوّل الوضعية إلى دين , واعتبر الدين أهمّ الأوضاع الملازمة للمجتمع وانّه إذا تواجد فإنّه يؤدي إلى الأوطان بالنسبة للإنسان . وأطلق على هذا الدين اسم (ديانة الإنسانية) وجعله شعاراً هاماً في الحياة الاجتماعية , وهو يرتكز على ثلاثةِ مبادئ وهي : (الحب هو المبدأ , والنظام هو الأساس , والتقدّم هو الغاية) وجوهر الدين ليس الاعتقاد بإله واحدٍ أو آلهة ولكن جوهره أخلاقي, فهو يسعى إلى تكريس الإيمان بالعلم التجريبي والمنهج العلمي في التفكير وتنظيم الحياة , وتوجيه الأخلاق والسلوك من أجل الخدمة الإنسانية , وتقوية الروابـط الروحية بين أفراد الإنسانية وتحقيق المثُل العليا للإنسانية في الحياة الاجتماعية , والقضاء على الأنانية الفردية التي تتنافى مع المبادئ الإنسانية "[1] .

" يعتبر **هربرت سبنسر** واضع أسس نظرية التطوّر الاجتماعي , وله الفضل في انتشار كلمة التطوّر, وقد صاغ نظريته في التطوّر الاجتماعي التي تتلخّص في : أنّ المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطوّر وفي تطوّره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللامتجانس وقد تأثّر

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **المرجع السابق** , ص . ص . 31 . 32 .

سبنسر في ذلك بداروين . كما أنّ المجتمع يتقدّم , وتستقر إلى حدٍ ما الحياة الاجتماعية وتأخذ الظواهر والنُّظم الاجتماعية في الارتقاء والتطوّر وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصّص , وهي بذلك تتأثر بنوعين من العوامل : العوامل **الداخلية** وهي العوامل التي تمثّل في نظره الناحية الفردية , وهي أمور تتعلق بالتكوين الطبيعي والتكوين العاطفي والتكوين العقلي للأفراد الذين يكوّنون المجتمع كما تتأثّر الظواهر التي تقوم في جو المجتمع بهذه الخواص الفردية بمعنى أنّ الأفراد يشكّلون ظواهر المجتمع والعوامل **الخارجية** هي العوامل التي تُمثّل في نظره البيئة , فالبيئة الجغرافية والطبيعية وظروف المجتمع المناخية وموقعه وما إلى ذلك من الأمور التي تؤثّر بصفةٍ مباشرةٍ على الأفراد , وبالتالي على الظواهر الاجتماعية التي تكون مجرّد نتيجة لأوجه نشاط الأفراد " [1] .

3 ـ الاتجاه المادي : " ويرى ماركس أنّه قد ظهرت عدة صوّر اجتماعية للسيطرة وميّز بين خمس مراحل للتطوّر هي (الجماعة البدائية , ثمّ الرّق , ثمّ الإقطاع , ثمّ الرأسمالية ثمّ الاشتراكية) والصراع الطبقي هو محرّك التاريخ والتطوّر وفي المجتمعات الرأسمالية لا يستطيع معظم الناس المعيشة دون عملهم في سوق العمل , والطبقة الرأسمالية في رأي ماركس نشأت من الأسر الأوروبية الغربية الموفورة الثراء في القرن **السابع عشر**, أمّا طبقة العمال منهم فيستخدمون مقابل أجر, وقد تمّ ذلك على نطاقٍ واسعٍ من أجل إحداث تراكمٍ رأسمالي وهنا ظهر الاقتصاد الرأسمالي ... وهكذا ظهر في المجتمع الرأسمالي طبقتان هما البرجوازية والبروليتارية , والصراع بينها أمر حتمي لا مفرّ منه " [2] .

4 . الاتجاه المثالي : " ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها أنّ القيّم والأخلاقيات الدينية والاقتصادية هي الدعامة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأنّ تغيير القيّم والاتجاهات يُعدّ من المتطلبات الرئيسة لخلق مجتمع حديث ويُعتبر عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر .** المؤسّس الحقيقي لهذا الاتجاه الذي ترك بصماته على كافة الاتجاهات الأخرى وسَنُلْقي الضوء في ما يلي على أهم أفكار وإسهامات ماكس فيبر في هذا الصدد " [3].

---

[1] ـ كمال التابعي , **المرجع السابق** , ص . ص. 114 . 115 .

[2] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **المرجع السابق** , ص . ص . 42 . 43 .

[3] ـ كمال التابعي , **المرجع السابق** , ص . ص . 175 .177 .

ماكس فيبر : يُعتبر ماكس فيبر من الرواد الأوائل الذين أرسوا دعائم الاتجاه المثالي في التنمية وأثّروا بفاعليةٍ في أفكار وآراء كل العلماء الذين انتموا إلى هذا الاتجاه وشاركوا فيه فيما بعد ويُعتبر مؤلّف ((الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)) من أهم مؤلّفات ماكس فيبر التي تعكس هذا الاتجاه , والذي يتناول فيه دراسة طبيعة العلاقة بين القيّم والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية , وذلك من وجهتي نظر أساسيتين **هما** :

الأولى: تأثير الأخلاقيات البروتستانتية الزاهدة على روح الحياة الاقتصادية الحديثة , **والثانية** : العلاقة بين الديانة البروتستانتية والسلوك الاقتصادي , هذا من ناحية , ومن ناحيةٍ أخرى دراسة العلاقة بين وضع الجماعات في النسق الاقتصادي وأنماط معتقداتها الدينية " [1] .

5 . الاتجاه التطوري : " وتُمثّل نظرية **والت روستو** هذا الاتجاه , وصاغ فكرةً مؤداها أنّه لا يُمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجةٍ عاليةٍ من النمو إلا بعد أن يّمر بمراحل معيّنةٍ , وهي مراحل تمت صياغتها في ضوء مراحل النموّ الاقتصادي التي مرّت بها الدول المتقدّمة , وهذه المراحل هي : ـ المجتمع التقليدي ـ مرحلة التهيؤ للانطلاق ـ مرحلة الانطلاق ـ مرحلة الاستهلاك الواسع الوفير .

ويُضيف مرحلة ما بعد الاستهلاك ... ويُقسّم **يانج** مراحل التطوّر إلى خمس مراحل هي :

ـ التوازن التقليدي ـ ظهور قوى مُخلة بهذا التوازن

ـ اختلال التوازن وظـــهور الاضطراب ـ الانطلاق نحو النمو الذاتي المنتظم والمستقر وتحقيق التوازن ـ الوصول إلى النمو والتوازن .

وهذه النظريات جميعها تربط بين التخلّف والدين أو الفكر الغيبي , وبين التقدّم وتحقيق صورة المجتمع الغربي من حيث العلمانية والتفكير الوضعي والنمو الصناعي والحرّية الاقتصادية والاجتماعية .

6 . الاتجاه الانتشاري : يقوم هذا الاتجاه على أساس تقسيم العالم إلى قطبٍ تقليدي يُشير إلى العالم الثالث وآخر حـــديث يُشير إلى العـالم الصناعي الليبرالي , وأنّ البلدان الأولى مشدودة بحتميّة التحديث نحو الثانية , ومن ثمّ فإنّ عملية التّحوّل تجري في اتّجاهٍ واحدٍ من التقليد إلى التحديث فالعناصر الثقافية تنتقل من عواصم الدّول المتقدّمة إلى عواصم الدول النامية "[2] , ثمّ

---

[1] ـ كمال التابعي , **المرجع نفسه** . ص . ص . 175 . 177 .

[2] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **المرجع السابق** , ص . ص . 46 – 48 .

تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية , إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول ويتم ذلك من خلال وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم والسياحة " [1] .

7 . الاتجاه الرأسمالي : " الذي يرى بأنّ التنمية عبارة عن عملية التطوّر والانتقال من دولةٍ ناميةٍ إلى دولةٍ متقدّمة بحيث أنّ مجتمعات الدول النامية مطالبةٌ بالإقتداء بمجتمعات الدول المتقدمة والتي تتبنى النهج الرأسمالي وضرورة نقل القيّم من المجتمعات الغربية إلى المجتمعات المتخلفة " [2] , " ويُؤكّد أصحابه بأنّ الدول النامية تعيش تخلّفاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً والسبيل الوحيد للخروج من محنة التخلّف هو تقليد المجتمعات الغربية التي تَعتبر نفسها صاحبة الفضل في تنمية الدول النامية وهي الوصيّة عليها باعتبار الأخيرة عاجزة على تحريك عجلة التنمية الشاملة نظراً لعدم توفّرها على الموارد المالية والعلمية والتكنولوجية والخبرات اللازمة لتحقيق الأهداف , والتنمية حسب الرأسمالية قائمةٌ على مبدأ الحرية الاقتصادية وضرورة تكريس الحرية الفردية والمنافسة الكاملة دون أي تدخّل حكومي في العملية التنموية وحرية المنافسة هي التي تُساهم في إتاحة فرص الإنتاج وزيادته وخلق مناصب عمل والرفع من الدخل وضمان الاستمرارية في خلق المشاريع التي تخدم المجتمع وتُحقّق كل ما يحتاجه من سلع وخدمات . وقد عرّف الفكر الاقتصادي الغربي التنمية بأنّها : " العملية الهادفة إلى خلق طاقة تُؤدي إلى تزايدٍ دائم في متوسّط الدخل الحقيقي للفرد بشكلٍ منتظم لفترةٍ طويلةٍ من الزمن, وعموماً فالتيار الرأسمالي كما ذكرنا يعتبر الفرد محور العملية التنموية وجوهرها بناءاً على الحرية الفردية , والمنافسة دون تدخّل الدولة إلّا في الضرورة القصوى " [3] .

8 . نظرية التحديث : " ويرى أصحاب نظرية التحديث أنّ المجتمعات سوف تتجاوز الاختلافات الإيديولوجية والعقائدية والدينية بعد تجاوز مرحلة الانطلاق حتى الوصول إلى مرحلة الاستقلال الواسع , وتُصوّر هذه المدرسة التنمية على أنّها مراحل تاريخية طبيعية يجب أن تمر بها المجتمعات وصولاً إلى النمو والتقدّم . وهي تتّخذ من مراحل تطوّر أو نمو هذه المجتمعــات نماذج للمراحل التي تمرّ بها المجتمعات المتخلّفة والآخذة في النمو إذا أرادت

---

[1] – **المرجع نفسه** , ص . ص . 46 – 48 .

[2] – دوخي عبد الرحيم الحنيطي , **التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة** , الأردن , جامعة مؤتة , 2012 , ص. 16 .

[3] – بن صالح الأخذاري , **التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق** , مذكّرة ماجستير , جامعة الجزائر, 2015/2014 . ص. 28.

الوصـــول إلى النمو والتقدّم , فالمجتمع الغربي هو النموذج وليس على المجتمعات إلا أحد أمرين : إمّا اقتفاء أثر المجتمع الغربي في مراحله ونظمه , وإمّا البقاء في حالة التخلّف والركود والفقر .

9 . نظرية التّبعية : ظهرت نظرية التبعية في الستينات من القرن العشرين , ويرى أصحاب هذه النظرية أنّ النُظم الغربية هي سبب البلاء والتخلّف بالنسبة لكل مجتمعات العالم في آسيا وإفريقيا ودول أمريكا اللاتينية , فقد رفضوا أفكار نظرية التحديث باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية , فالاستعمار والإمبريالية استنزفت مستعمراتها وشوّهت اقتصادياتها , وأصابته بازدواجية , وعمّه التخلّف " [1] .

المطلب الثالث : أبعاد التنمية

أ ـ البعد المحلي : " وهي عمليةُ إثراءٍ وتميّز للنشاطات الاقتصادية في منطقةٍ معينةٍ انطلاقاً من التعبئة والتنسيق بين مواردها وطاقاتها , ومثال التنمية المحلية نجده في السياسات المخصّصة للهضاب أو الجنوب الجزائري , وقد ارتبط مفهوم التنمية المحلية بالحكم الراشد المحلي الذي يقوم على التسيير الجيّد والرشيد والاستعمال العقلاني للمال العام والذي يهدف لتحقيق نتائج مرضية بالنسبة للمواطنين المحليين , فهو تمكين للسلطات لمتابعة رؤاها ومشاريعها بطريقةٍ فعالةٍ إلى جانب تزويد تلك الرؤى بآليات الرقابة وإدارة الأخطار والأزمات وهي مهمّة جداً للمواطنين الذين ينتظرون من السلطات ضمان أعلى درجةٍ من الخدمة "[2] .

ب ـ البعد الاقتصادي : " أكّدت الاتجاهات النظرية المفسّرة للتخلّف والتنمية أهمية البعد الاقتصادي في التنمية وأنّه يُمثّل شرطاً أساسياً من شروطها . كما أنّه يتمثّل في العديد من العناصر الاقتصادية مثل الموارد المائية والطبيعية المتاحة والميسّرة والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية التي تخدم التنمية , والمواصلات والنقل والمرافق العامة , والنظام المصرفي والأجور وقوة العمل , وأدوات الإنتاج ورؤوس الأموال والأسواق والطاقة والمياه والمواد الخام والاستثمار والادخار والتنظيم الاقتصادي الفعّال ... إلخ "[3].

---

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **المرجع السابق** , ص . ص .48 . 50 .

[2] ـ مليكة فريمش , **دور الدولة في التنمية ,** أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية , جامعة قسنطينة , 2012 / 2011 , ص . ص . 48 . 49 .

[3] ـ كمال التابعي , علي المكاوي , **علم الإجتماع العام** , القاهرة , دار النشر الإلكتروني , ص . 265 .

" إنّنا ندرك أنّ التنمية حقيقةٌ اقتصادية في المقام الأوّل , ولكنّنا ندرك في نفس الوقت وبنفس القدر من الوضوح أنّ تحقيقها لا يتوقّف على العوامل التكنولوجية والاقتصادية وحدها وإنّما على حسن الأداء الوظيفي للثقافة بكافة عناصرها , وللنظام الاجتماعي برمّته " [1] .

ج ـ التنمية البشريّة : " تُعرّف التنمية البشرية طبقاً لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع اختيارات الناس وهذه الاختيارات نهائية بطبيعتها غير أنّها تتحدّد من الناحية الواقعية بمحدّدات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة إلى ما يُمكن أن يكون متاحاً من سلعٍ وخدمات ومعـارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصّحة والبيئة النظيفة إلى آخره ... إلى التوعية في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع .

وعلى هذا فالتنمية البشرية تتضمّن ثلاثة أبعادٍ كما يقول الدكتور " **رجائي عبد الرسول** " عميد معهد التخطيط القومي هي :

ـ تنمية الناس بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية ـ تنمية من أجل الناس لما نؤكّده من ضرورة العادل لثمارها ـ تنمية الناس بواسطة الناس لأنّها تعمد إلى توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات " [2] .

د ـ التنمية الاجتماعية : " يرى **هوب هاوس** Hop House بأنّ التنمية الاجتماعية هي : تطوّر البشر في علاقتهم المشتركة من خلال التوافق في العلاقات الاجتماعية بإحداث تغيير في المجتمع وتعزيز العلاقات الاجتماعية وتمكين أفراد المجتمع من تحقيقها ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير المعايير التالية :

ـ الحجم السكاني أي العدد السكاني الذي يُساهم في التنمية ـ الكفاية ويعني بها تخصيص وتنسيق الوظائف في خدمة البيئة .

ـ الحرية ويُقصد بها مجال الفكر والشخصية والمبادرة من المجتمع ومشاركته الفعّالة والإيجابية في العملية التنموية .ويُؤكّد على أنّ التنمية هي المعرفة التي يُمكن بواسطتها اكتشاف السيطرة على الموارد البشرية والمادية أو كما يقول للتفاعل بين الجانب الطبيعي والاجتماعي من أجل

---

[1] – كمال التابعي , علي المكاوي , **المرجع السابق** , ص . 265 .

[2] ـ محمد منير حجاب , **الإعلام والتنمية البشرية الشاملة** , القاهرة , دار الفجر للنشر والتوزيع , 2000 , ص. ص 74. 75 .

الرخاء والتقدّم لجميع الأفراد والتنمية من هذا المنطلق فهي قائمةٌ على مبدأ التعاون لتوفير الاحتياجات التي يحتاجها أفراد المجتمع بشكلٍ عادلٍ ودون إكراهٍ على المشاركة فيها أي أنّها تكون من منطلق الإقناع بضرورة الانخراط والمساهمة فيها " [1] .

هـ . التنمية السياسية : " لقد دخلت على أدبيات التنمية محاولات لتحليلها ومن ثمّ تعريفها من منظورٍ سياسي على اعتبار أنّه من مؤشرات التنمية التكامل والانصهار السياسي والديمقراطية , ومنه فقد تعني التنمية بمفهومها السياسي توفير الاستقرار السياسي الذي لا يعني أبداً الجمود وإنّما يرتبط بخلق مناخٍ ملائمٍ للتخطيط وتوجيه مسار التغيّر الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة والقدرة على حسن استخدام الموارد " [2] .

" يُعرّفها **جابريل ألموند** بأنّها : (الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصّص الوظيفي في النظام السياسي والذي يُمكّنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع) ويُعرّفها **لويسيان باي** بأنّها : (زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب) , فمن خلال هذين التعريفين فالتنمية السياسية هي العملية التي بموجبها يتمكن النظام السياسي من الاستجابة لمطالب المجتمع وترجمتها في شكل برامج لحل أزمات المجتمع ومعالجتها في شكل قراراتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ واقتصادية وثقافية والقضاء على الإختلالات التي تُهدّد وجوده واستقراره وبعبارةٍ أخرى فالنظام السياسي يُعالج في إطار التنمية السياسية ستة أزمات والتي حدّدها **لويسيان** كما يلي :

أزمة الهوية وأزمة المشروعية وأزمة التغلغل وأزمة المساهمة وأزمة الإندماج وأزمة التوزيع والتي تتطلّب من النظام السياسي أن تكون له قابلية على حلّها في مختلف المستويات سواءاً المركزية أو الجهوية أو المحلية , وعليه فالتنمية السياسية تتطلّب إشراك كافة الفاعلين الحقيقيين في العملية التنموية من سلطة أو معارضة فهي عملية معقّدة نظراً لتفاعل وتداخل بين البُنى الثقافية والاجتماعية والنخبوية والاقتصادية والبيئية فيما بينها أي أنّها تُؤثّر وتتأثّر ببعضها البعض , ويُؤكّد كل من **(لوسيان باي و جابرييل ألموند) .** أنّ الأنظمة السياسة التي

---

[1] . بن صالح الأخذاري , **المرجع السابق** , ص . 18 .

[2] . مليكة فريمش, **المرجع السابق** , ص . 51 .

تنشد الاستقرار هي تلك الأنظمة القادرة على معالجة الأزمات الستّة التي ذكرناها "[1] .

" ومجمل القول بخصوص هذه النقطة , أنّ التنمية رغم عدم دقتها وصعوبة حصرها , هي عملية متكاملة من الجهود المبذولة , تتكامل فيها جهود كل الأطراف الفاعلة داخل المجتمع كجهد رجل الإدارة , الرجل السياسي الرجل الاقتصادي ... الخ , مع مراعاة بطبيعة الحال ضرورة الفصل في إطار الصلاحيات المُخوّلة لكل واحدٍ منهم وهي لا تقتصر على مجال مُعيّن أو ميدانٍ مُحدّد , بل أنّ التنمية الشاملة تتداخل فيها التنمية الإدارية , والاقتصادية الاجتماعية التنمية الثقافية والفكرية . كلُ هذا من منطلق أنّ الإنسان يعيش أبعاد مختلفة ترتبط بحياته اليومية .

ودون الخروج عن مدلول التنمية , يُمكن تصنيف هذه الأخيرة إلى نوعين هما : تنمية وطنية من اختصاص الإدارة المركزية , وأخرى تنمية محلية , فما المقصود بالتنمية المحلية ؟

يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدّول النامية , بأنّ التنمية المحلية هي : (تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية , لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية , وتحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدّم القومي , وتقـــوم هذه العمليات على عاملين أساسين **هما** :

مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهـــود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقةٍ من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع , وجعل هذه العناصر أكثر فعالية) " [2] .

---

[3] ـ بن صالح الأخذاري , **المرجع السابق** , ص . ص .19. 20 .

[2] ـ جمال زيدان , **إدارة التنمية المحلية في الجزائر** , الجزائر , دار الأمة للطباعة والنشر, برج الكيفان , 2014 , ص . ص . 16 . 17 .

المطلب الرابع :عناصر التنمية المحلية وأهدافها

أوّلاً : عناصر التنمية المحلية

للتنمية المحلية أربعةُ عناصر **هي** :

أ ـ الشمول : بمعنى أنّ التنمية المتكاملة يجب أن تُغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويحية والعمرانية ... الخ , ولجميع فئات المجتمع من رجالٍ ونساءٍ وأطفالٍ وشبابٍ وكبار ... الخ .

ب ـ التوازن : لا يعني التوازن إهمال جانبٍ من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وإلّا انتفى شرط الشمول وإنّما يعني تحديد مُعدّلات الاستثمار في كلِ مجالٍ بالنسب الملائمة , حيث قد يقتضي الأمر في ظرفٍ ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصّحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالطفل...الخ , وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقاً للتوازن الذي يتطلّبه تحريك التنمية في مجتمع ما , كما يتناول أيضاً دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية .

ج ـ التنسيق: ومع صفةِ الشمول والتوازن الأمر يتطلّب مقْداراً مناسباً من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية .

د ـ التعاون والتفاعل الإيجابي : يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية , وألا يترك هذا التعاون للصدفة , بل يتعيّن إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البنّاء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة , حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابياً لدعم بعضها البعض , وليس سلبياً لإعاقة بعضها " [1] .

ثانياً : أهداف التنمية المحلية : " تسعى التنمية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1 ـ شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني .

---

[1] ـ ناجي عبد النور , **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة** , الجزائر , مديرية النشر لجامعة عنابة , 2010 ص . ص. 73 . 74 .

2 ـ عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة , والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية .

3 ـ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة .

4 ـ تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها

5 ـ ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يُساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعم استقلاليتها

6 ـ تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع .

7 ـ تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة .

8 ـ توفير المناخ الذي يُمكّن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع , والاعتماد على الذات , دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها .

9 ـ جذب الصناعات والنشاطات والاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يُساهم في تطوير تلك المناطق ويُتيح لأبنائها مزيداً من فرص العمل .

10 ـ تعزيز روح العمل الجماعي وربط مجهودات الشعب مع مجهـــودات الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً " [1] .

[1] ـ أيمن عودة المعاني , **الإدارة المحلية** , ط1 , عمان , دار وائل للنشر والتوزيع , 2010 , ص . ص . 139 . 140 .

المبحث الثاني : ماهية التنمية الريفية

تناولنا في هذا المبحث مفهوم التنمية الريفية , وحاولنا توضيح معنى كلمة ريف وذلك حتى يتضح مفهوم التنمية الريفي بشكل أوسع واشمل , ثمّ انتقلنا إلى الأسس والأهداف الرئيسية للتنمية الريفية , وفي ختام هذا المبحث وضعنا أهم المؤشرات التي يستعين بها الخبراء في معرفة مدى نجاح أم فشل التنمية الريفية

المطلب الأوّل : مفهوم التنمية الريفية

يتكوّن مفهوم التنمية الريفية من كلمتين أساسيين هما التنمية والريف , وحتّى يتّضح لنا مفهوم التنمية الريفية قمنا بتعريف مصطلح الريف .

جاء في معجم الصافي في اللغة العربية ما يلي :

" **ريف** : الرّيف : الخصب والسّعة في المآكل . الرّيف : ما قارب الماء من أرض العرب وقيل حيث يكون الحضر والمياه , وقيل أرض زرعٍ وخصب , رافت الماشية : رعت الرّيف " [1] .

تعريف الريف : " صفةٌ تُطلق على كلّ ما يتصل بالريف وهو ضد الحضر , وإذا أُطلقت على شخص فمعناه أنّه ساكن الرّيف , أي ممن يقومون بأعمالٍ تتّصل بالزراعة ويُمكن أن نطلق تجاوزاً كلمة ريفي , على بعض الناس الذين لا يشتغلون بالفلاحة وإن كانوا يعيشون في الريف ويستخدم الجغرافيون هذه الكلمة بمعنى خاص ويقصدون بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويُمارسون فيها نشاطهم "[2] .

" يُعدّ مصطلح التنمية الريفية من أهم القضايا التي يُناقشها العلم في العصر الحالي ,وبُؤرة الاهتمام في كلا المجتمعين المتقدّم والنامي . ومفهوم التنمية الريفية لا يختلف كثيراً عن المفهوم العام للتنمية , ذلك أنّ التنمية الريفية لا تتم بمعزلٍ عن إستراتيجية التنمية في المجتمع بوجهٍ عام .

ويرجع الاختلاف بين التنمية الريفية والتنمية القومية إلى الواقع الجغرافي والاجتماعي لسكان الريف , حيث يتّصف الريف في هذا الإطار بالتخلّف النسبي في مجال الخدمات الأساسية .

---

[1] – صالح العلي الصالح , أمينة الشيخ سليمان الأحمد , **المرجع السابق** , ص . 692 .

[2] – عبد الغني قتالي , **المرجع السابق** , ص . 22 .

كما يحتفظ بواقعٍ اجتماعي خاص به يختلف في قيّمه وعاداته وتقاليده عن غيره من المجتمعات في مجال الخدمات الأساسية ... ولا تعني التنمية الريفية مُجرّد إدخال عدد من المتغيّرات وإنّما هي إرادة وإدارة التغيّر التي يسعى بها المجتمع الريفي للانتقال من وضعٍ إلى وضعٍ أفضل .

ولقد تعدّدت تعريفات التنمية الريفية , واختلفت فيما بينها , ويرجع هذا إلى النظر إلى التنمية الريفية من منظورٍ جزئي , وقطاعي . فهناك من يعتبرها عملية تعليمية تستهدف نشر التعليم باعتباره عاملاً مساعداً على نشر الثقافة والوعي والفهم للظروف المتغيّرة ووسيلةً للقضاء على الخرافات والجمود والاتّكالية والتقاليد ويتأتّى ذلك بإنشاء فصولٍ لمحو أمية الكبار, ونوادي للشباب ومراكز للأطفال .

ومن العلماء من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة ونظافة البيئة , وذلك بتوفير الوسائل المؤدية إلى تحسين المستوى الصحي , ذلك أنّ تحسين صحة العمال يزيد من القدرة الإنتاجية للعمال .

تعريف التنمية الريفية :

إنّ التنمية الريفية هي تدعيم التعاون بين الزراعي والطبيب والمهندس والمدرّس والاجتماعي وكذلك المواطنين , بهدف إحداث تغيراتٍ مرغوبٍ فيها , وذلك وفقاً لأهدافٍ محدّدة نابعةٍ من احتياجات الجماهير , وبغرض إشبــاع حاجاتهم .

وعرّف البنك الدولي التنمية الريفية بأنّها : (إستراتيجية مصمّمة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضمّن هذه الإستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية) "[1] .

" عرّفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنّها : (خلق ظروفٍ اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانات والمواد القائمة في المجتمع ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية , ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والعمل

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **علم الإجتماع الريفي ,** ط1 , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 2005 , ص . ص . 229 . 230 . 233 .

على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة) " [1] .

" التنمية الريفية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي , من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية , ووفق سياسةٍ اجتماعية محدّدة وخطّة واقعية مرسومة . وتتجسّد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تُصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي , وفي تزويد القرويين بقدرٍ من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحّة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية " [2] .

" ويرى **روبرت شامبرز** Chambers – أنّ التنمية الريفية هي إستراتيجيةٌ مصمّمةٌ ليكون في مقدور مجموعةٍ من الناس , الرجل والمرأة الريفية الفقيرة للحصول على ما يُريده وما يحتاجه الناس لأنفسهم ولأطفالهم .

وتُعرّف التنمية الريفية كذلك بأنّها عملية تطوير واستخدام المصادر الطبيعية والبشرية والتكنولوجية وعناصر البيئة الأســـاسية والمؤسسات والمنظمات السياسية والبرامج الحكـــومية لتشجيع ودفع النمو الاقتصادي في المنــاطق الريفية

للإمداد بالعمل وتحسين نوعية الحياة الريفية اللازمة للبقاء , فضلاً عن تغيير اتجاهات الناس وتغيير العادات والتقاليد" [3] .

المطلب الثاني : أسس التنمية الريفية وأهدافها

أولاً : أسس التنمية الريفية

تقوم التنمية الريفية على مجموعةٍ من الأسس هي :

أ ـ " ضرورة أن تأتي المبادأة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين. فالمسؤولون عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية يُؤكّدون على أنّه يجب أن تأتي مبادرة التنمية والتطوّر من القرويّين أنفسهم , وأن ينبع الدافع الأساسي للنموّ من داخل عقولهم وذلك

---

[1] – بن صالح الأخذاري , **المرجع السابق** , ص . 70 .

[2] – كمال التابعي , **المرجع السابق** , ص. ص . 35 .36 .

[3] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **المرجع السابق** , ص . 234 .

إستادًا إلى اعتقادٍ مؤدّاه أنّ لدى القرويين مقدرة غير مُحدودة على تشكيل حياةٍ جديدة لأنفسهم إذا أُتيحت لهم المساعدة المناسبة من قبل أجهزة الدولة المعنية بتطوير المجتمع " [1] .

ب ـ " إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى القرويين , يُعدّ الوعي الاجتماعي لدى القرويين من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية . ويقف مستوى الكفاف عثرةً في سبيل تحقيق هذا المبدأ فالعيش في حالة تقرب من الموت جوعاً يواكبها نقص وضعف في الوعي الاجتماعي , كذلك فإنّ العوامل الجغرافية قد تحول دون اجتماع الناس , خاصةً إذا كانت المسافة بين القطاعات كبيرة جدا لدرجة أنّ الناس لا يجتمعون معاً من أجل عملٍ مشترك .

ج ـ ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية , فهي التي تُحرّكهم وتحمسهم وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع , وهذا يتطلب وضع برنامج يكفل توجيه مسار الحوافز الدينية فيما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويُحقّق تغيرات اجتماعية تنهض بالريف .

د ـ يضع خطط التنمية أخصائيون مدربون , بما يكفل مشاركة غالبية الناس , والاستخدام الأمثل لرأس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاية والتدريب , وإدخال نظم جديدة لاستغلال الأرض وطرق الزراعة .

هـ ـ تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية , وتهدف التنمية الريفية بصفةٍ خـــاصةٍ إلى خلق واكتشـــاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصــال بين المسؤولين وأهالي القرية .

و ـ دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية , وذلك لما تلعبه الحركة التعاونية من دورٍ هامٍ في تدعيم موقف الفلّاح ومساندته في مُختلف المواقف الحياتية .

ز ـ النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع : تُمثّل المرأة نصف المجتمع وهي المسؤولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة , كما تتوقّف سعادة الأسرة ورفاهيتها على المرأة حيث هي المسؤولة عن إدارة شؤون الأسرة .

---

[1] – كمال التابعي , علي المكاوي , **المرجع السابق** , ص . 228 .

ح ـ يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية مع المستوى القومي" [1] .

ط ـ " هي عملية قائمة على استغلال إمكانات الريف وقدراته الطبيعية ومؤهلاته البشرية من خلال العمل على توظيفها توظيفا عقلانياً وسليما دون المساس بالبيئة " [2] .

ي ـ " ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية : إنّه من الضروري إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وثقافية حتى يتحقّق النمو الاقتصادي والاجتماعي سريعا ذلك لأنّ النمو الإنساني يأتي نتيجة تفاعل معقّد بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية .

ك ـ ضرورة أخذ الصراعات الاجتماعية القـــائمة في الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الريفية (تميل برامج تنمية المجتمع الريفي إلى التسليم بأنّ القرية مجتمع تنعدم فيه الصراعات وأنّ تجانسه أو اتساقه هو علامة طيبة في طريق تنميته والنهوض به) " [3] .

ثانيا : أهداف التنمية الريفية

بما أنّ التنمية الريفية مكملةٌ للتنمية المحلية , وهي جزء من التنمية القومية , فإنّها تسعى إلى تحقيق أهدافها على المستويين المحلي والقومي , ويمكننا حصر هذه الأهداف في الآتي :

1 ـ " الحد من الهجرة الريفية من خلال توفير وتأمين فرص العمل للمواطن الريفي للقضاء على البطالة وكما هو معلوم فنسبة الشباب هي الأكثر في المجتمع الريفي وضمان الرعاية الصّحية وإتاحة فرص أكبر للتعلّم خاصة بالنسبة للمرأة كذلك توفير الماء والكهرباء والمواصلات وبالتالي يتمسّك الريفي بفكرة الاستقرار وعدم الهجرة نحو المدن للبحث عن فرص العمل لضمان حياةٍ كريمةٍ .

2 ـ هي عملية تهدف إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة ويتجلى ذلك بتمكين سكان الريف من حق الاستفادة والانتفاع من المداخيل التي يتحصّلون عليها نتيجة ممارسة نشاطاتهم الاستثمارية وتوزيعها بشكلٍ عادلٍ مما يجعلهم يحسّون بأنّهم جزءٌ هام وفعّال وبالتالي التمتّع بثقافة المواطنة والولاء التي تتجسّد بالحقوق والواجبات .

---

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **المرجع السابق** , ص . ص . 235 . 237 .

[2] – بن صالح الأخذاري , **المرجع السابق** , ص . 71 .

[3] – كمال التابعي , علي المكاوي , **المرجع السابق** , ص . 234 .

3 ـ تهدف إلى تحقيق التكامل بين مُختلف القطاعات الاقتصادية فتنمية الريف قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل بين القطاع الزراعي والصناعي والرعوي , فعوضاً عن تسويق المنتج الزراعي خـــارج الريف تُقام مصـــانع تستغلّه وتصدّره
كمنتوجٍ مصنّعٍ مثل الطماطم الصناعية , وحتى الثروة الحيوانية . وهذا من شأنه القضاء على البطالة , وتوفير مواردٍ ماليةٍ إضافية تُعزّز فُرص توسعة النشاط الاستثماري في مجالات أُخرى كترقية الصناعات الحرفية وإدماج المرأة في مجال الاستثمار , والاستفادة من الموارد الطبيعية التي يمتلكها الريف وتصنيعها فيه دون الحاجة إلى نقلها كمواد خام لربح الوقت والجهد "[1] .
4 ـ " وضع خطةٍ إنمائيةٍ متكاملةٍ لتنمية المجتمع الريفي : تستهدف التنمية الريفية وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل تطوير وتنمية القرية اقتصادياً واجتماعيا وثقافياً , وتتسم بالواقعية وتُصاغ في حدود الإمكانات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسّرة في المجتمع .
5 ـ إحداث التغيير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي: يتمثل في تغيير الأنساق الاجتماعية والنُظم والعلاقات الاجتماعية , مثل تغيير النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي والإداري والوشائج الاجتماعية التي تربط بين الأفراد واتجاهاتهم وغرس قيّمٍ جديدةٍ في نفوسهم .
6 ـ تمكين المجتمع الريفي من الاندماج في حياة المجتمع القومي : يتّفق المتخصّصون على أنّ التنمية الريفية باعتبارها شكلاً ومستوى من مستويات التنمية , تستهدف تمكين المجتمع المحلي من الاندماج في حياة المجتمع القومي , باعتباره مكوّناً من مكوناته الأساسية " [2] .

[1] – بن صالح الأخذاري , **المرجع السابق** , ص . ص . 71 . 72 .
[2] – كمال التابعي , علي المكاوي , **المرجع السابق** , ص . ص . 225 . 226 .

المطلب الثالث : مشكلات التنمية الريفية و طرق الحد منها

أوّلاً : مشكلات التنمية الريفية

1 ـ المشكلات الاقتصادية

" ـ **قلة الدخل** : أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة .

ـ **أثر البناء الإقطاعي في الريف** : والذي أدى إلى تفتت الملكية التي يحوزها الفلاح الصغير وصغر المساحات التي يزرعها .

ـ **ندرة في رأس المال** : فرأس المال الذي يمتلكه الفلاح يتكون من الأرض والأدوات والمواشي

ـ **ضعف الإنتاج** : وقد أدى ذلك إلى التمسّك بإتباع طرائق الزراعة القديمة واستعمال آلات وأدوات بدائية .

ـ **الاعتماد على محاصيل معينة** : فالاعتماد على محصول واحد وبخاصة إذا كان من المحاصيل التصديرية يجعل المنتج تحت رحمة المنافسة والمضاربة في السوق العالمة وتتأثّر أسعار المحاصيل بالأسعار العالمية .

ـ **فرص العمل المحدودة ونقص الحرف** : ويعود ذلك إلى تزايد السكان بسرعةٍ أكبر من زيادة الموارد للإنتاج .

ـ **قلة الإهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية** : ويرجع ذلك إلى نقص التخطيط لإنتاج الصناعات , مع حاجة الأسواق وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير الصناعات الموجودة والحصول على المواد الخام وتسويق الإنتاج " [1].

2 ـ المشكلات الاجتماعية

" العادات والتقاليد: حيث لا نقصد العادات والتقاليد على الإطلاق فلكل مجتمع عاداته وتقاليده والتي تعتبر جزءاً من تراثه الثقافي ولكن هناك من التقاليد والعادات ما يحد من التطور ويعتبر معوقاً للتنمية .

ـ سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية وانعدام التأثير المتبادل بين الأفراد " [2].

---

[1] ـ ناجي بدر إبراهيم , **علم الإجتماع الريفي** , مصر , جامعة دمنهور , 2015 , ص . 265.

[2] ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان , **المرجع السابق** , ص . 224 .

" ـ سوء فهم بعض تعاليم الدين خصوصاً فيما يتعلق بتنظيم الأسرة وعدم الإقبال على وسائله أو مقاومتها , وما يتصل بأمور الزواج بأكثر من واحدة أو الزواج المبكر , والطلاق .

ـ التمسّك بالقديم وعدم الإقبال على الجديد والحديث والتغيّر في مجالات الحياة المختلفة .

ـ فقدان الريف لعناصر تجديده كنتيجة حتمية للهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة , وخاصةً هجرة المتعلمين والمثقفين وذوي الحرف والمهارات والصناع المهرة .

ـ نقص وسائل الترفيه ومن ثمّ عدم الاستفادة الإيجابية من وقت الفراغ .

ـ إعاقة المرأة الريفية عن القيام بدورها الفعال في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع وخاصةً في مجالات الأسرة وتنظيمها والتربية ومجالاتها المجتمعية من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية

3 ـ المشكلات الثقافية

أ ـ الجهل وانتشار الأمية التي تقف حائلاً أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة إلى الريفيين .

ب ـ ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله .

ج ـ عدم معرفة الطريق الصحيح لأداء الأعمال المختلفة أو أنسبها وأصلحها لتحسين مستوى الحياة الريفية .

د ـ عدم معرفة دور المؤسسات الموجودة بالقرية وخدماتها وإمكانياتها حتى يمكن الحصول منها على الفائدة المنشودة .

هـ ـ عدم ملاءمة المناهج الدراسية – في الغالب – للحياة الريفية . نظام تعليم يُعلّم الفرد القراءة والكتابة , دون أن يُلمّ بمعرفة البيئة الريفية , التي سيعيش فيها كمزارع أو صانع أو مثقف .

و ـ هجرة المتعلمين والمتعلمات من المدارس بعد أن أصبحوا غير قانعين بحياة الريف .

ز ـ تسرّب الأطفال من المدارس للعمل بالحقول أو في مجالات أخرى لمساعدة أسرهم الريفية اقتصادياً .

ح ـ قلة مصادر الثقافة والمعرفة في القرية نسبياً إذا ما قورنت بما هو متاح بالمدينة . ومن هذه المصادر الجرائد والمجلات والكتب , خصوصاً تلك التي تناسب مستوى التعليم في القرية وقدرات الذين محيت أُميتهم " [1] .

---

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 225 . 226 .

4 ـ المشكلات الصحية

" يُعاني المجتمع الريفي من مشكلات الماء , والصرف الصحي , والسكن غير الصحي والذي ينتج عنه انتشار الأمراض المتوطنة ووجود البرك والمستنقعات كمصدرٍ لنشر أمراض البلهارسيا والملاريا والتيفويد وغيرها , والتي تنجم عن التبوّل والتبرّز في مجاري المياه مع استخدام مياهه في الشرب أو الاستحمام وغسيل الخضر والملابس , وتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض كالذباب والبعوض والبراغيث والفئران في أكوام السباخ والفضلات الآدمية في الطرقات والحظائر والمنازل . وفي الريف تقل التهوية بالمساكن وتمتلئ بالدخان الناتج عن الأفران المنزلية مما يؤدي إلى الإصابة بأمراض سوء التهوية مثل السل وأمراض الجهاز التنفسي والأنفلونزا .

ويجهل الريفيون الأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها وهم لا يقبلون التحصين ضد الأمراض ولا يهتمون بها للوقاية منها . ويقل الوعي الصحي بين الفلاحين وهم لا يسرعون في العرض غلى الطبيب حيث الشعور بالمرض , وإنما يلجأون إلى الوصفات وسبل العلاج البدائية .

ويقل حجم الخدمات الصحية الموجّهة للريف مقارنةً بما هو مقدم للمدينة في نفس المجال .

5 ـ المشكلات العمرانية والسكنية

أ ـ عدم وجود تخطيط علم القرية ومساكنها و مساكنها وتوزيعها ومرافقها وانتشارها عشوائياً.

ب ـ ضيق الطرق مع عدم استقامتها مما يعيق حركة السير والنقل داخل القرية .

ج ـ تلاصق المنازل ووجود الحظائر بداخلها .

د ـ الافتقار إلى مياه الشرب النقية ومياه إطفاء الحرائق .

هـ ـ عدم توفر الكهرباء سواء بالطرق أو بالمساكن " [1] .

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 226 . 227 .

ثانياً : طرق الحد منها (الحلـول)

1 ـ علاج المشكلة الاقتصادية :

" يتطلب علاج المشكلات الاقتصادية الإهتمام بالنواحي التالية :

ـ تخطيط السياسة الزراعية ووضع خطة سليمة للإنتاج تمكن من توفر المحاصيل والمنتجات في الميعاد المناسب وبالكميات المطلوبة والمواصفات المرغوبة .

ـ نشر الجمعيات التعاونية ودعم إمكانياتها حتى تستطيع القيام بدورها في توفير البذور المحسنة والأسمدة والآلات الزراعية الحديثة والمبيدات الحشرية وكذا في القيام بعمليات تسويق المحاصيل الزراعية وتقديم القروض في المواسم الزراعية المختلفة .

ـ تحسين الإنتاج الزراعي بمساعدة الدراسة العلمية لأنواع التربة وإمدادها باحتياجاتها من المياه والأسمدة بالكميات المناسبة لكل محصول .

ـ توفير إنتاج البذور المحسنة التي تعطي محصولاً أكبر أو صنفاً أجود .

ـ الإهتمام بعمليات التصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض من الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة والاستفادة من تصنيع وحفظ المنتجات

الزراعية عند توفرها وبيعها أو تصديرها مصنّعةً بأعلى سعر.

ـ الإهتمام بإعداد المحاصيل للتسويق وتعبئتها بطريقة سلمية وتسويقها في الوقت المناسب

ـ زراعة المحاصيل اللازمة لزيادة الإنتاج الحيواني .

2 ـ علاج المشكلة الاجتماعية :

ويتطلب علاجها الإهتمام بالنواحي التالية :

ـ التوعية الاجتماعية ونشر التقاليد الحميدة ومناهضة العادات والأمثلة السلبية بما يقابلها من العادات المرغوبة ونشر الاتجاهات الإيجابية التي تحض على العمل البنّاء .

ـ الإرشاد الديني وتوضيح رأي الدين الصحيح في المسائل الاجتماعية ونشر أراء العلماء المتطورة في تفسير أحكامه .

ـ دراسة المشكلات الاجتماعية بالتمعن الذي يضمن الوصول إلى دوافعها ومصوغاتها وعلاجها على أيدي اختصاصيين متفهمين لظروف القرية وأوضاعها "[1].

ـ إشراك القادة المحليين في حل مشكلات مجتمعهم وموالاتهم بالتدريب والتشجيع والمساعدة .

---

[1] ـ ناجي بدر إبراهيم , **المرجع السابق** , ص . ص . 265 . 266 .

" ـ حث أكبر عدد من القرويين على الاشتراك في العمل والإسهام في المشروعات المختلفة التي تعود عليهم وعلى قريتهم بالنفع .

ـ نشر الأندية الريفية والساحات الرياضية , وتوجيه الريفيين لقضاء وقت الفراغ فيما يفيد ويعود عليهم بالنفع مثل تكوين جمعيات للهوايات في الأندية وتشجيع الشباب على القيام بالأنشطة المختلفة كتربية النحل , الدواجن , وزراعة الخضر .

ـ الإهتمام بتشجيع المرأة الريفية على المشاركة الإيجابية في النهوض بمجتمعنا وذلك بالتعليم والتثقيف وتكوين الأندية واللجان النسائية والاهتمام بتنمية خبراتها وقدراتها في شؤون الأسرة وتنشئة الأطفال وتربيتهم .

3 ـ علاج المشكلات الثقافية :

ويتطلب علاج المشكلات الثقافية الإهتمام بالنواحي التالية :

ـ الإهتمام بتعليم الكبار ومحو أميتهم وتشجيع فتح فصول محو الأمية ومتابعة الملتحقين بها وترغيبهم في الانتظام بها ومنحهم الحوافز المناسبة .

ـ العناية بنشر المكتبات العامة وتزويدها بما يناسب ثقافة الريفيين وما يهمهم من أنواع العلوم والمعرفة .

ـ العناية بالإذاعات والبرامج الموجّهة إلى الريفيين في الإذاعة والتلفزيون .

ـ الإهتمام بالنشرات والمجلات والصحف المحلية التي تتناول ما يهم الريفيين من موضوعات وأخبار .

ـ تكييف نظام التعليم في مدارس القرية بما يناسب البيئة وتعديل مناهجه بما يساعد على إيجاد شريحة مثقفة من الفلاحين والعمال .

ـ الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية وإتاحة الفرصة أمامها للاستزادة من العلم , فقد تكون مشجعاً لبقاء أبناء القرية المتعلمين بها عندما يجدون من بنات القرية الزوجة المتعلمة المناسبة .

4 ـ علاج المشكلات الصحية :

ـ القضاء على مصادر انتشار الأمراض مثل ردم البرك والمستنقعات أو تحويلها إلى مزارع سمكية .

ـ حفظ وتخزين السماد بطريقة تمنع توالد الذباب والحشرات " [1].

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 268 . 269 .

ـ " التخلص من جثث الحيوانات النافقة والفضلات بصورة سليمة تمنع انتشار الأمراض .

ـ انتشار مراكز طبية للكشف عن اللحوم .

ـ تنظيم حملات للدعاية الصحية ونشر الوعي بأنواع الأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها والعناية ببرامج التعليم الصحي والصحة العامة بالمدارس والمساجد .

العناية بتحسين المنازل وإيجاد فتحات للتهوية ونشر استخدام المواقد عديمة الدخان .

ـ توفير الخدمات الصحية الضرورية للقرية ووسائل العلاج والتحصين ضد الأمراض و الأدوية وكذا وسائل الإسعاف السريع والتطهير .

5 ـ علاج المشكلات العمرانية :

يتطلب علاج المشكلات العمرانية الاهتمام بالنواحي التالية :

ـ إعادة تخطيط وبناء القرية سواء كان ذلك بإعادة تخطيط القرية في موقعها الأصلي أو في أرضٍ مجاورة .

ـ دراسة الموقع الحالي للقرية والتوجيه لقيام المنشآت وتشجيع البناء في الاتجاه المناسب للتوسّع على أسس صحية وعمرانية جديدة , يراعى فيها اتساع الطرق وسهولة دخول السيارات وخروجها .

ـ توفير الكهرباء لإضاءة الطرقات والمحال العامة وما يتبعها من توفير الوسائل المنزلية والترفيهية الحديثة وكذا القوى المحركة للآلات الزراعية والصناعية .

ـ تشجيع أهالي القرية وحثّهم على الاهتمام بطرقات القرية وتوسيعها والاعتناء بمداخلها بجهودهم الذاتية وتقديم المساعدات الفنية والمادية لهم .

ـ إنشاء الطرق اللازمة لتربط القرى ببعضها وبالمركز الإداري .

ـ توفير وسائل المواصلات المنتظمة و إنشاء المحطات في نقط ثابتة " [1] .

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 269 . 270 .

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل توصلنا إلى بعض الاستنتاجات منها :

ـ أنّ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية هي قاسم مشترك بين التنمية الوطنية والمحلية والريفية .

ـ إنّ الاستثمار في الريف وتنمية المجتمعات المحلية يساهم بدرجة كبيرة في التنمية الشاملة وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل .

ـ حتى تحقق التنمية الوطنية أهدافها عليها أن تنطلق من أرضية قوية أساسه المجتمع المحلي

ـ هناك ارتباط وثيق الصلة بين كل من التنمية الوطنية والمحلية والريفية ولا يمكن لواحدة منها أن تقوم بمعزل عن الأخرى .

الفصل الثاني
المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

تمهيد :

حاولت الدولة جاهدةً منذ الاستقلال حتى يومنا هذا النهوض بالقطاع الفلاحي , فقامت بتسخير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية والبشرية والفنية , في محاولة جادة منها , للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي , وربما التصدير نحو الخارج , لكن السياسات المتعاقبة والمخطّطات والمشاريع التنموية , طيلة هذه السنوات أثبتت فشلها وعجزها الكامل حتى في سد الحاجات الضرورية للمواطنين , فكانت في كل مرة ترتفع وتيرة الاستيراد من الخارج , بسبب الارتجالية في التسيير واعتماد النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة وانعدام خطط وبرامج واضحة المعالم , بل كان معظمها مستوحى من التجارب الاشتراكية السابقة فأصبحت الدولة تستورد الخطط والبرامج كما تسترد الدواء والغذاء , فكانت تقلّد الدول الاشتراكية الكبرى كالاتحاد السوفييتي والصين التي نجحت فيها هذه التجارب وفشلت في الجزائر بسبب البعد الاجتماعي والفرق الواضح في العادات والتقاليد والدين , ثمّ إنّ إهمال مثل هذه العوامل كانت محصّلته الفشل الذريع الذي عرفه الاقتصاد الوطني وأدى تفاقم الوضع وحصول تراكمات ألجأت الحكومة إلى تبني سياسات ترقيعية للتقليل من هذه الأخطار, فكان من أهم هذه الحلول وضع إستراتيجية جديدة تقطع الصلة بالماضي الاشتراكي وتواكب التغيرات الحاصلة في العالم اليوم فأطلقت ما يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في مطلع سنة ألفين وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل , من خلال **العناصر** التالية :

ـ السياسات والمشاريع التنموية التي طبقت قبل انطلاق المخطط .

ـ سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال :

تعريفه وإطاره القانوني ثم المحاور الكبرى التي جاء بها وبرامجه وكذلك تحديد الآثار التي خلفها بعد تنفيذه .

المبحث الأوّل :

سياسات التنمية الريفية قبل انطلاق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

هذا المبحث خصصناه للسياسات الفلاحية التي طبقتها الدولة في ظل النظام الاشتراكي مثل سياسة التسيير الذاتي وسياسة الثورة الزراعية وسياسة إعادة الهيكلة محاولة منا للتفريق بين هذه السياسات وبين السياسات الجديدة في ظل الاقتصاد الموجه ومتغيرات الدولية .

المطلب الأوّل : التنمية الريفية في ظل النظام الاشتراكي

1 ـ سياسة التسيير الذاتي :

" تختلف تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن غيرها من التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية بأنّها طُبّقت تلقائياً من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة مئات الآلاف من المعمّرين الفرنسيين لمزارعهم ومصانعهم , هادفين من وراء ذلك تقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ما بعد الاستعمار , ولهذا بادر العمال والفلاحون إلى تسيير هذه الوحدات الإنتاجية إيماناً منهم ووعياً بضرورة مواصلة عملية الإنتاج , خصوصاً في تلك الظروف القاسية من جهة , والتي تتمّ بالحماس والعمل الثوري من جهةٍ أخرى .

عُرّف التسيير الذاتي في (المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية) بأنّه : نوعٌ من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يُمثّل محتواه الإيديولوجي السبيل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الإشتراكية والتي تُوفّق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صفّ المنتج الحر المسؤول , بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المعنوي والمادي بثمرة إنتاجهم وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسطٍ من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة وبإخضاع مخطّطات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية " [1] .

1 ـ 1 ـ مراحل التسيير الذاتي : وقد مرّت سياسة التسيير الذاتي بعدة مراحل تتمثّل في :

أ ـ المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة) : " ظهرت هذه المرحلة إثر رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962 , وبالتالي ظهر نوعٌ من الأملاك تبدو كأنّها بدون مالك

---

[1]- محمد السويدي, **مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري** , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , 1990, ص. ص. 120 121 .

فبدأت عملية الاستلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظّمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والإتحاد العام للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين هذا ما دفع السلطـــات المسؤولة أن تتدخّل باسم حماية المصالح العامة وذلك يمنع تهريب المعدات والآليات الزراعية وهذا عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص ردعية كمرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة وفي أكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك " [1] .

" وبحلول سنة 1963 أصبح القطاع الزراعي المسيّر ذاتياً يُمثّل تقريباً نصف مزارع المعمرين التي توزّعت كالآتي: 782000 هكتار من الأراضي الزراعية موزّعة على وحدات إنتاجية تبلغ مســـــاحة الواحدة أكثر من 100 هكتار

و300000 هكتار من الأراضي المستريحة وحوالي 200000 هكتار تُمثّل وحدات إنتاجية تقل مساحة الواحدة منها عن 100 هكتار " [2] .

ب ـ المرحلة الثانية (التأميم الجزئي) :

" وتمتد هذه المرحلة من شهر مارس إلى شهر جوان من سنة 1963 تضمنت هذه المرحلة تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين المقدّرة بحوالي 200000 هكتار تشمل 127 مزرعة مجهّزة بالعتاد الفلاحي وبطرق حديثة بالإضافة إلى أنّ هذه الأراضي صالحة للزراعة .

ج ـ المرحلة الثالثة (التأميم الكامل أكتوبر 1964) :

تميّزت هذه المرحلة باستعادة كامل الأراضي الزراعية التي قُدّرت ب 2632000 هكتار مُسيّرة ذاتياً , وتُعتبر من أحسن الأراضي الخصبة , وهي تقع بسهول متيجة , عنابه , وأعالي الشلف لقد كانت المساحة الزراعية التابعة للقطاع الفلاحي الحكومي بعد الاستقلال , تقدّر بحوالي 2,2 مليون هكتار مقسّمة على 2000 مزرعة مسيّرة ذاتياً بعدما كانت هذه الأراضي موزّعة على 22000 مزرعة كولونيالية بمعدّل 119 هكتار للمزرعة الواحدة في سنة 1950 , أمّا بعد الاستقلال فإنّ متوسط مساحة المزرعة الواحدة ارتفع إلى 1231 هكتار .

---

[1]- هناء شويخي, الجزائر , **المرجع السابق** , ص . 35 . 36 .

[2] - محمد السويدي , **المرجع السابق** , ص . 123 .

حيث تمثل أوّل مخطّط في : المخطط الثلاثي الأوّل خلال الفترة 1967 – 1969 , وهو أوّل مُخطّط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية عهد نظام التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية وإشراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية وكان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9,06 مليار دج , أمّا تكاليف برامجه فكان تقديرها هو 19,58 مليار دج , إذ اهتمّ هذا المخطّط بقطاعات النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعة القاعدية " [1] .

ـ جدول رقم 1: عدد المزارع المسيرة ذاتيا ومساحتها .

الوحدة : هكتار ـ بالمائة

الفئات	عدد المزارع	النسبة	مساحة المزارع	النسبة
أقل من 100 هكتار	**67**	**3,1**	**373000**	**14,1**
من 100 إلى 500 هكتار	**686**	**32,04**	**213000**	**8,1**
من 500 إلى 1000 هكتار	**620**	**28,95**	**443000**	**16,86**
من 1000 إلى 2000 هكتار	**510**	**23,82**	**711000**	**27,06**
من 2000 إلى 3000 هكتار	**236**	**11,02**	**743000**	**28,28**
أكثر من 5000 هكتار	**22**	**1,02**	**144000**	**5,48**
المجموع	**2141**	**100**	**2627000**	**100**

الصدر : شويخي هناء , آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر, مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة بسكرة , ص . **37** .

[1] ـ ريم قصوري , **المرجع السابق** , ص.ص . 122 . 123 .

الأرقام في الجدول توضّح أنّ جميع الأراضي الصالحة للزراعة أصبحت مسيّرة ذاتيا من طرف الدولة والسبب في ذلك يرجع إلى تخوّف الدولة من شيوع النهب والفوضى والتملّك القصري للأراضي والممتلكات التي خلفها الاستعمار وأنّها هي الوحيدة القادرة على ضبط الأمور بالقوة القانونية والمادية .

1 ـ 2 ـ هياكل التسيير الذاتي :

" تمّ الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسمياً بصدور الأمر رقم 68 ـ 653 المؤرّخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثّلة في :

أ ـ الجمعية العامة للعمال : وهي الهيئة العليا في المزرعة ويُحدّد أعضاؤها سنوياً وفق برنامج الإنتاج .

ب ـ مجلس العمال : تنتخبه الجمعية العامة , على أن يكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملاً ويكون ثُلثي أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين .

ج ـ لجنة التسيير : وهي اللجنة المسؤولة على نشاط المزرعة وتضمّ هذه اللجنة ما بين 3 إلى 11 عضواً منتخبين بحيث يكون 2/3 منهم مباشرين في الإنتاج .

د ـ الرئيس : يُنتخب سنوياً من طرف لجنة التسيير بالأغلبية ويُشترط أن يكون من أعضائها.

هـ ـ المدير : تُعيّنه وزارة الفلاحة ولا يُنتخب وهو يُمثّل الدولة في الوحدة الإنتاجية ويُعتبر عضواً في لجنة التسيير .

و ـ الدواوين المساعدة للمزرعة المسيّرة ذاتيا : وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيّرة ذاتياً " [1] .

2 ـ سياسة الثورة الزراعية

" ترددت عبارة الإصلاح الزراعي إلى جانب عبارة الثورة الزراعية، في الكثير من المناسبات الرسمية وغير الرسمية، وهذا يعود إلى الشعور العام عند المواطن بالنهب الذي تعرض له من طـرف المستعمر الفرنسي منذ الاحتلال ، فقد كـانت أخصب مساحاتها قد وزعت على مالكين جدد ، جاءوا من أوربا كان يطلق عليهم المعمرون وبقيت هذه الذكريات تحز في نفوس عدد

[1] ـ هناء شويخي, **المرجع السابق** , ص . ص . 36 .37 .

من الفلاحين الجزائريين؛ لأن زحزحتهم إلى الأراضي الهامشية في الجبال أو الهضاب العليا كانت قد أدت إلى تدهور مستواهم المعيشي و توسع الفقر في وسطهم بشكل كبير وسريع و كانت أمنية الفرد الواحد منهم أن يأتي يوم الذي يستعيد فيه الأرض التي أغتصبت منه " [1] .

2 ـ 1 ـ مراحل الثورة الزراعية : وقد شمل تطبيق الثورة الزراعية المراحل التالية :

ـ " مرحلة التوعية والترشيد وشرح أبعاد الثورة الزراعية ، وتوضيح فكرتها والقصد من وراءها كإصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية .

ـ مرحلة توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس وشروط موضوعية مسبقاً مثل الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تُمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها بدرجة قليلة .

ـ المرحلة الأخيرة ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية , تنظيم القطاع الرعوي وتربية الماشية وتحسين المستوى المعيشي لمربي الماشية وصغار الرعاة .

لقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجّهة للقطاع الاشتراكي ، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقــل من السعر المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33 % وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى " [2] .

" وبالنسبة للسكن الريفي فقد عملت السلطات العليا على تسطير برنامج خاص بالسكن الريفي من أجل تثبيت السكان الريفيين في أراضيهم ومناطقهم الريفية وتشير الإحصائيات أنّ عدد السكنات الريفية التي تمّ إنجازها في الفترة الممتدة من 1967 إلى سنة 1969 بلغ 2373 سكناً بتكلفة تقدر ب 125 مليون دينار خلال المخطّط الثلاثي الأول وكان تمويل إنجازها على عاتق الخزينة العمومية بنسبة مئة في المائة .

---

[1] . خديجة عيّاش , **المرجع السابق** , ص . 64 .

[2]- إيمان معّوش, نسيمة بورحلة , **المرجع السابق** , ص . 34 .

يعدّ المخطّط الرباعي الأوّل (1970 – 1973) البداية الفعلية للحركة التنموية في الجزائر في كافة المجالات وعلى كل المستويات للنهوض بالمجتمع الجزائري ، بتخصيص مبلغ 305 مليون دينار جزائري لإنجاز 40000 سكن ونظرا لكثافة البرامج التنموية المسطرة وتعددها فالخزينة العمومية لوحدها لم يكن بمقدورها تغطية نفقات إنجاز السكن بصفة عامة والريفي بصفة خاصة ، فصارت تساهم بنسبة 50 % لمدة 30 سنة بمعدل فائدة واحد في المائة والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يساهم بنسبة (5 %) لمدة 20 سنة بمعدّل فـــائدة قدره (75. 4 %) وفي المخطّط الرباعي الثاني (1974 – 1977) ارتفعت نسبة مساهمة الخزينة العمومية في تمويل البرامج السكنية إلى 75 % لمدة 40 سنة أمّا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فقد أصبح يُساهم بنسبة 25 % لمدة 20 سنة وبمعدل 4.75 بالمائة وقد تم إنجازُ أربعةٍ وعشرين ألف سكنٍ فقط وذلك في إطار مشروع ألف قرية والذي لم ينجز منه سوى 34 قرية في أواخر سنة 1976 ، لتصل سنة 1979 إلى 131 قرية تتوفّر على جميع متطلبات الحياة , من خدمات صحية وتعليمية وإدارية وبريدية وصرف صحي والتزوّد بالماء الشروب والربط بالكهرباء " [1] .

2 ـ 2 ـ أهداف الثورة الزراعية

" إنّ الثورة الزراعية ليست مجرد عملية تأميم وتوزيع , ولا مجرد عملية تجديد للتقنيات بل تستهدف :

ـ إحداث التغيير الجذري والتحويل العميق للريف .

ـ إعادة توزيع الأراضي وتنظيم المزارعين ووضع شروط ترقيتهم وإدماجهم في مجهود تنمية للبلاد .

ـ قلب الأوضاع السائدة للملكية العقارية الواسعة وضمان حقوق المستغلين الصغار ووضع حد لحالات الإهمال

ـ تصفية الاستعمار والقضاء على أشكال الاستغلال والعمل على أساس مبدأ الأرض لمن يخدمها " [2] .

---

[1] . بن صالح الأخذاري , **المرجع السابق** , ص . ص . 136 . 137 .

[2] . رشيد زوزو, **المرجع السابق** , ص . 155 .

ـ " زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية .

ـ زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة .

ـ القضاء على علاقات الإنتاج القديمة .

وبصفة عامة فإن الثورة الزراعية ترمي للقضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمـار وبالتالي خلق بنية جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية , و وفقا لميثاق الثورة الزراعية ، فقد حُدّدت ثلاثُ طرقٍ لاستغلال الأرض وتتمثل في التالي :

ـ التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور ، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني ملائم .

ـ التعاون في الزراعة وهو نوعٌ من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

ـ الاستغلال الخاص ، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان " [1] .

2 ـ 3 ـ تقييم نتائج الثورة الزراعية :

" وللتقييم نشير إلى أنّ الإصلاحات التي أتت بها الثورة الزراعية بالرغم من التجنيد المادي والبشري الذي حضيت به لم تكن في مستوى الطموحات وربما يعود ذلك إلى الصعوبات والضغوطات التي كان يعانيها الفلاحون من جرّاء الروتين البيروقراطي ، ثم موقف البورجوازية 2من الثورة الزراعية حيث انتقلت بعد تأميم أراضيها إلى الجهاز الإداري وإلى ميدان التسويق فشكلت بذلك عقبة أمام الفلاحين المستفيدين .

ويذهب البعض الآخر إلى أن الثورة الزراعية هي قبل كل شيء عملية سياسية وأيديولوجية من طرف النظام وتستجيب لإرادة السلطة ولا تمثل بأي شكل من الأشكال تحركاً عفوياً للفلاحين . إضافة إلى ذلك هناك سوء تطبيق النصوص والارتجال في إنشاء وتشكيل التعاونيات والجري وراء الكـــم على حساب الفعالية , والواقع أن فشل التجربة كان نتاج عوامل متعددة ومتشابكة

[1] ـ فوزية غربي , **المرجع السابق** , ص . 97 .

وأن مرد هذا الفشل يعود أساسا إلى افتقادها إلى عنصر التمليك والذي يُعدّ أفضل حافز للنشاط الإنساني " [1] .

إنّ اللجوء إلى تطبيق سياسة الثورة الزراعية كان هدفه التعويض عن الفشل الذي وقعت فيه سياسات التسيير الذاتي واستبداله بمخططات جديدة وأهداف أكثر شمولية ووضوحاً , تمثلت في تحقيق الأمن الغذائي من خلال سياسة الاكتفاء الذاتي وتوفير حياةٍ كريمة للمواطن بتوفير السكن المزوّد بالشروط الضرورية للحياة .

لذلك نستطيع القول أنّ الثورة الزراعية حقّقت معظم أهدافها الاجتماعية التي رسمتها , لكنّها بالمقابل لم تحقق الأهداف الاقتصادية , ويُرجع المحلّلون ذلك إلى الأسباب التالية :

ـ النوعية الرديئة لبعض الأراضي .

ـ نقص وسائل التجهيز وكذلك نقص التأطير .

ـ نقص التوعية لدى المستفيدين .

3 ـ سياسة إعادة الهيكلة :

" مست سياسة إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي إثر صدور المنشور الرئاسي رقم 14 الصادر في 14مارس 1981 المتعلّق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين كانت الحكومة الجزائرية تهدف من خلال هذه السياسة إلى :

ـ تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجّلة .

ـ إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية .

ـ استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي , وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين , للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة اتبعت الدولة سلسلة من الخطوات منها :

ـ منح الاستقلالية للقطاع الفلاحي العام بإعادة النظر في بعض ميكانيزمات بعض التعاونيات الزراعية للقطاع العام

ـ تقليص مساحات المزارع الفلاحية الشاسعة بهدف إمكانية استغلالها على أحسن وجه .

ـ تفعيل القوة العاملة الفلاحية بدمج العمال الموسميين كعمال دائمين وإحالة العمال المسنين على التقاعد .

---

[1] ـ رشيد زوزو , **المرجع السابق** , ص . 156 .

ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدّمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أُنشأ بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، بموجب مرسوم يحمل رقم 82 ـ 106 المؤرخ في 13 مـــارس 1982 , ولدعم تمويـــل القطاع الفلاحي وكلت للبنك مَهَمّة تمويل احتياجات القطاع الفلاحي من تجهيزات تسيير المزرعة ، وتقـــديم الخدمات للوحدات التي لها نشاط فلاحي ، وأيضا تمويل بعض المركّبات الصناعية التي لها علاقة مباشرة بالزراعة كمركّب سيدي بلعباس ومركّب قسنطينة لإنتاج الآلات الفلاحية ، حيث مدّها بقروض قصد تحسين وضعيتها ورفع فعاليتها لتكون سنداً قوياً للقطاع الإنتاجي , وحتّى يستطيع البنك احتواء مشـــاكل القطاع الفلاحي توسّـــع في نشـــاطه وفُتحت شبكة من الفروع من أجل تلبية الخدمـــات التي يقدّمها للفلاحين عبر أرجـــاء البلاد ، ففي ســـنة 1982 تمّ فتح 67 وكالة ثم 95 وكالة سنة 1983 ليصل العدد إلى 135 وكالة خلال 1984 " [1] .

" لقد توسّعت إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي لتشمل تنظيم مختلف هيئات الإدارة الفلاحية الفنية و مؤسسات الدعم و الإسناد التي لها علاقة بالفلاحة مثل الدواوين والتعاونيات الفلاحية و في هذا الإطار , نشأت على مستوى الولايات هيئات خاصة بقطاعات التنمية الزراعية كانت تقومُ أساساً بالإشراف والمتابعة الفنية لمختلف الخدمات الزراعية التي تحتاجها المزارع الفلاحية و تتكون قطاعات التنمية الزراعية الجديدة من مهندسين و فنيين ، و كل قطاع كان يضم مجموعة من المزارع يتراوح عددها من 30 إلى 40 مزرعة .

أما مؤسّسات الدعـم و الإسناد , فإنّه على إثر إعادة تنظيم هذه المؤسّسات التي لهـا علاقة بالفلاحة ، فقد أصبحت تتكوّن من :

- الدواوين الجهوية للحليب ، في الوسط والغرب والشرق .
- دواوين إنتاج الزيتون في الشرق و الغرب و الوسط .
- الديوان الوطني لإنتاج أغذية الأنعام في الغرب و الشرق و الوسط .

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات ، فقد نشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار و المشاتل و تربية النحل" [2] .

---

[1] ـ أحمد التيجاني هيشر , **المرجع السابق** , ص . ص . 50 . 51 .

[2] ـ خديجة عيّاش , **المرجع السابق** , ص . ص . 65 . 66 .

المطلب الثاني : واقع القطاع الفلاحي بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي

ـ التنمية الريفية في ظل الإصلاحات (90 / 99) :

تُعتبر هذه المرحلة مرحلةً جوهريةً في التاريخ السياسي الجزائري والسياسة الاقتصادية , حيث بدأت بالتخلي عن نظام الأحادية الحزبية القائم على المبادئ الاشتراكية والانتقال إلى التعددية الحزبية وفقاً للأنظمة الديمقراطية وتطبيق نظام اقتصاد السوق وفي نفس الفترة أيضاً وجدت الجزائر نفسها غارقة في مديونية كبيرة وكذلك تدهور الوضع الأمني مع فشل السياسات التنموية السابقة , وبالرغم من ذلك فقد تمكنت الحكومة من تحقيق بعض الإنجازات وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

" **الجدول رقم 2 :** عدد السكنات الريفية المنجزة .

السنوات	عدد السكنات الريفية المنجزة
1995	48087
1996	32523
1997	26751
1998	33946
1999	39209
المجموع	215009

المصدر : مقال من **مجلة دفاتر اقتصادية** , العدد 6 , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير , جامعة زيان عاشور بالجلفة مارس 2013 , ص . 38 .

من خلال هذا الجدول يتّضح لنا أنّ الحكومة الجزائرية وبالرغم من التحديات الاقتصادية والأمنية بقيت ملتزمة بسياساتها التنموية اتجاه الريف فالعدد المذكور أعلاه للسكنات المنجزة يشير إلى سعي الدولة نحو إبقاء سُكـّـان الريف في مناطقهم بدلاً من الهجرة نحو المدن ومحاولة إعمار هذا الإقليم , إلاّ أنّ الوضع الأمني منع من استغلال هاته السكنات وأصبحت عرضةً للإهمال والتخريب .

" جاءت إصلاحات 1990 كمحاولةٍ لإيجاد مناخٍ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990 ، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشـامل لها ووضعها على نفقة مالكها ، وكذلك فتح المجـال أمـام اقتصاد السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي ، وإذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعـادة الأراضي المؤمّمة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنصّ عليه الإصلاحات الاقتصادية , فهذا القانون وضـع شروطاً بإعادة الأراضي المؤمّمة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وبأن الميراث لا يكون إلا للورثة " [1] .

الجدول رقم 3 : نسبة مساهمة القطاع العام والخاص من الإنتاج الفلاحي.

الوحدة : بالمائة

السنة	1998	1999	2000	2001
القطاع العام	0,27	0,4	0,45	0,39
القطاع الخاص	99,73	99,60	99,59	99,61

المصدر : شويخي هناء , **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** , مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة بسكرة , ص . 44 .

[1] ـ إيمان معوش, نسيمة بورحلة , **المرجع السابق** , ص . 37 .

نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الفلاحي مقارنة بالقطاع العام , وهذا يدلّ دلالةً واضحةً على نجاح القطاع الخاص رغم تجربته القصيرة في هذا المجال , وكذلك الصعوبات والعراقيل التي واجهها في بداياته الأولى .

المبحث الثاني : ماهية المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

المطلب الأوّل : نشأة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و وضعيته القانونية

أوّلاً : نشأة وتطوّر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد جاء المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل إحداث قطيعة نهائية بين طرق التسيير المركزي التي كانت سائدة من قبل , وبين طرق التسيير الخاص , ويرجع الأمر في المقام الأوّل إلى التحولات الاقتصـــادية الداخلية (التحول نحــو الرأسمالية والانفتاح نحو اقتصاد الســوق) والخـــارجية (الاتفاقيات الموقّعة مع المؤسسات المالية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية , وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي) . وهذه القطيعة لا تتمّ إلاّ من خلال وضع إستراتيجية تقوم على تحفيز ودعم المستثمرين والفلاحين , بُغية إحداث نموّ اقتصادي فعّال للقطاع الزراعي , يُساهم في تحقيق الأمن الغذائي .

" قامت الدولة إبتداءاً من سنة 1999 والعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي , بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية . توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين , بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد . وسمحت المجهودات الهامة المبذولة في إطار الميزانية أيضاً بزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية احتياجات القطاع , واصلت التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكييفها مع الطلبات الجديدة والمتنوعة للمنتجين" [1] .

[1] ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق** , الجزائر , ماي 2012 , ص . 3 .

" لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 , لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجةً لذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية , وهكذا تم قطع مرحلة جديدة . ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية , حددت أهداف أوسع وأكثر لإدخال :

1 – تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي 2 – تثمين كل الموارد المتاحة 3 – حماية البيئة .

كما تضمنت هذه الأهداف الموسّعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الريف الأكثر فقراً قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب . فقد تمّ إيلاء أهمية خاصة لدعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب , الهضاب العليا , الجبال) .

بعد انتخابات مايو 2002 أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعين وزير منتدب للتنمية الريفية . كانت المرة الأولى التي تم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى في وزارة مكلفة بالفلاحة لوضع تصور وتنفيذ سياسة وأدوات خاصة للتنمية الريفية .

كان منتظراً من إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي أعدّها الوزير المنتدب للتنمية الريفية بداية 2004 ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم . كما حددت لنفسها أيضاً كهدف إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسؤولية الموسّعة إلى السكان والمصالح اللامركزية لقد أرسى إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان **2008** في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , أسس التنسيق بين مؤسسات التنمية الفلاحية والريفية والانسجام في كيفيات تنفيذها وتضافر الجهود في وضعها حيّز التنفيذ . ثمّ تعزّز ذلك فيما بعد ب :

1 ـ المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08 – 16 المؤرّخ في 3 غشت سنة 2008 الذي يسطّر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفةٍ عامةٍ .

2 ـخطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري 2009 ببسكرة الذي وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي " [1] .

---

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 4 . 5 .

ثانياً : الوضعية القانونية للمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

" و نقصد هنا الإطار القاعدي الأساسي الذي يحكم السياسة الزراعية في الجزائر منذ سنة 2000إلى يومنا هذا و يتمثل في مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا القطاع وأهمها :

1 ـ القانون رقم 99 / 11 المؤرّخ في 15 رمضان 1420 الموافق ل 23 ديسمبر 1999 يتضمّن قانون المالية لسنة 2000 لاسيما الماد 54 .

هذا النص القانوني هو بمثابة الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج الذي سيكون له نتائج معتبرة فيما بعد ، سواءاً على مستوى هذا القطاع أو على مستوى الاقتصاد الوطني .

وبداية من هذه السنة فإنّ كل ما يتم برمجته في إطار المخطّط نجد ما يُقابله في قانون المالية لكل سنة .

" ففي السنة المالية لسنة 2007 تم تخصيص غلاف مالي قدره 21.342.869.000 **دج** . فقط كميزانية تسيير للقطاع الفلاحي .

وهنا يجب الاعتراف بأنّ المجهودات المبذولة لتزويد بلادنا بنظام تشريعي و تنظيمي , يهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من المزايدات و الأطماع ومن أجل أن تساير المسار التنموي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة و يمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام أساسية :

أ ـ حيازة الملكية العقارية الفلاحية .

ب ـ استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة .

ج ـ التوجيه العقاري .

د ـ استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز.

هـ ـ الأراضي الفلاحية الوقفية " [1] .

2 ـ " قانون التوجيه الفلاحي 08 – 16 المؤرّخ في 3 غشت سنة 2008 الذي يسطّر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفةٍ عامةٍ .

3 ـ القانون رقم 10 – 03 المؤرّخ في غشت سنة 2010الذي يحدّد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة "[2] .

---

[1] ـ خديجة عياش , **المرجع السابق** , ص . ص . 76 . 77 .

[2] ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , **المرجع السابق** , ص . 27 .

4 ـ " المرسوم التنفيذي رقم 10 – 326 المؤرّخ في 23 ديسمبر الذي يُحدّد كيفيات تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة .

5 ـ المرسوم التنفيذي رقم 11 – 06 المؤرّخ في 10 يناير سنة 2011 الذي يُحدّد كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمُخصّصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية .

6 ـ القرار المؤرّخ في 29 مارس سنة 2011 والمتضمّن المصادقة على دفتر الشروط الذي يُحدّد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة

7 ـ صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 191 المؤرّخ في 29 مارس سنة 2011 والمتعلق بنزع أراضي فلاحية لإنجاز تجهيزات عمومية . يضع هذا المنشور نظاماً يسيّر نزع الأراضي الفلاحية لاستعمالها كأوعية عقارية لإقامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة

8 ـ صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرّخ في 23 فبراير سنة 2011 والمتعلّق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات .

9 ـ إرسال للولاة المذكرة رقم 246 المؤرّخة في 24 مارس 2011 والمتعلقة بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات .

10 ـ صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرّخ في 6 يونيو سنة 2011 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية – تأمين عقاري للمستثمرين – لقد جاء هذا المنشور لاستدراك التأخير المسجّل لإنهاء إجراءات تسليم العقود للمستثمرين المستفيدين من نظام حيازة الملكية العقارية الفلاحية وتطهير الوضعية "[1] .

[1] ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , **المرجع نفسه** , ص . 27 .

المطلب الثاني : محاور وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه

1 ـ المحاور الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

أ ـ " أدوات التوجيه الفلاحي ، والتي تشمل مخططات التوجيه الفلاحي ومخططات و برامج التنمية الريفية وأدوات التأطير العقاري للتحكّم في العقار الفلاحي وتنظيمه وعدم التلاعب به واستغلاله استغلالا عقلانيا في نشاطه الأصلي دون تغييره وتشجيع نظام الاستغلال عن طريق الامتياز .

ب ـ محور متعلق بكيفيات وشروط استغلال المراعي وتهيئتها والمحافظة عليها وحمايتها من كل أشكال التعرية والتصحر والعمل على تجديدها بصفة دورية .

ج ـ محور يتعلق بالتدابير الهيكلية الخاصة بالإنتاج الفلاحي لتثمينه وترقيته لتغطية الطلب الوطني على الغذائي ودخول المنافسة في الأسواق العالمية وفق معايير الجودة العالية، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي .

كما أكد على أهمية الثروة الحيوانية ، وحماية الصحة الحيوانية والنباتية لتحقيق الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي ، مع تفعيل دور المخابر والبياطرة في عمليات المعاينة والمراقبة مع استخدام التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى ضبط المنتجات الفلاحية والتحكّم فيها وتنظيمها ، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وحماية مداخيل الفلاحين والحفـــاظ على القدرة الشرائية للمستهلك وتسقيف الأسعـــار بما يخدم المنتج والمستهلك والعمـل على تحفيز الفلاحين ومنحهم إعفاءات ضريبية , وتسهيل عمليـــات النقل والتخزين والتسويق ، وتأمين المستثمرين من الأخطار والكوارث التي قد تُهدّد نشاطاتهم أو منتجاتهم وتقديم التعويضات ، وكذلك الإهتمام بالتأطير والتكوين والإرشاد الفلاحي ، في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية وتعزيز دور أجهزة الرقابة على مختلف المستويات ، وتنظيم المستثمرات والتعاونيات وفق التشريعات والنظم المعمول بها , وتنظيم النشاط المهني للفلاحين من خلال الجمعيات والتعاونيات والغرف الفلاحية "[1] .

[1] ـ بن صالح الأخذاري , **المرجع السابق** , ص . 148 .

2 ـ برامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية :

" تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة ، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلة في ما يلي :

أ ـ دعم تكييف أنظمة الإنتاج :

يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين ، حيث يقدم هذا النظام دعمًا مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط ، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها و وحداتها ، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

ب ـ دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع :

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع ، خصّص المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية ، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية , بذور شتلات والفحول الحيوانية ، للمحافظة على الموارد الوراثية ، كما أنّها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات ، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعدًا إستراتيجيًا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج ، وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تُؤمّن مداخيل آنية أو على المدى المتوسط للفلاحين من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية

ج ـ دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز :

يهدف هذا البرنامج أساساً إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة ، عن طريق منح الامتياز , وذلك بمنح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية "[1] .

[1] ـ محمد غردي , **المرجع السابق** , ص . ص . 136 . 137 .

" السهبية والجبلية , بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق والحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة ، وقد تبنّت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وتوفير 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاثة سنوات .

د ـ دعم البرنامج الوطني للتشجير :

بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة ، فهذا البرنامج يهدف إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون ، التين ، اللوز الكرز، الفستق ، النخيل .. الخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية ، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها ، 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه ، و 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم ، و 156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها ، و 30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية و 18000هكتار للعناية بالأشجار , و 1500 هكتار للتحسين العقاري " [1] .

هـ ـ دعم استصلاح الأراضي بالجنوب :

" لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب ، من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية ، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة ويتم ذل عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ ، كالنخيل التي تعتبر مصدراً مهماً وجالباً للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية ، أمّا الإصلاحات الكبرى التي تتطلّب وسائل مادية ومالية ضخمة , إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطوّرة , فيُفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية , ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيا المتطوّرة المرتبطة بإعطاء دفعٍ استثماري معتبر يتلاءم مع الظروف البيئية " [2] .

---

[1] ـ **المرجع نفسه** , ص . ص . 136 . 137 ..

[2] ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** , نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 2000 , ص . 77 .

3 ـ أهداف المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية :

" كان يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ الوهلة الأولى لتطبيقه , إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف والغايات الإستراتيجية الآتية :

ـ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (حبوب أشجار مثمرة لحوم حمراء وبيضاء) .

ـ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتـــلك المهدّدة بالجفـــاف (المخصّصة حالياً للحبوب أو متروكة بوراً وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية .

ـ تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافةً وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجّهة للتصدير .

ـ الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي .

ـ تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في الناطق المعزولة .

ـ تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية .

ـ العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الامتياز " [1] .

ـ مكافحة التصحّر وحماية الغابات .

ـ رفع مستوى الإنتاجية باستعمال كل الإمكانات الوطنية وهذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة وذلك بالالتزام بالقيود الطبيعية والمحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة .

[1] ـ ريم قصوري , **المرجع السابق** , ص . ص . 140 . 141 .

ـ " ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي .
ـ العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة ، والرفع من الصادرات الفلاحية "
ـ ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفّرة وتثمينها .
ـ توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية .
ـ توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية ، وتهيئة والفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة , وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية " [1] .

المطلب الثالث : آثار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية

حاولنا في هذه الجداول وضع مقارنة بسيطة بين الإنتاج في السنوات التي سبقت تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والسنوات التي تم فيها تطبيق برامج المخطط الوطني وكانت المقارنة في إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه ثم في الإنتاج الحيواني .

أوّلاً : الإنتاج النباتي :

" والجدير بالذكر أنه في سنة 2001 تمّ حرث وبذر مساحة 3197000 هكتار ، منها 1414000هكتار للقمح الصلب ، ونحو 832000 هكتار للقمح اللين ، ونحو 894000 هكتار للشعير ، ونحو 57000 هكتار أعلاف وتمثّل كل المساحات في مجملها ما يعادل 92 %ممّا تمّ حرثه وزرعه خلال الموسم السابق والتي بلغت 3483000 هكتار , مع العلم أنَّ المساحات المزروعة من الحبوب وإن كانت تتركّز في شرق البلاد وغربها ، فإنَّ أكثر من الثلثين يتركّز في الهضاب العليا , ومن جهة أخرى فقد تقلّصت المساحات التي كانت مخصّصةً لزراعة الشعير ، والتي هي متواجدة بالمناطق الرّعوية والسهبية ، وقد تخلّى عنها المزارعون بسبب إنتاجيتها الضّعيفة ، وعدم تلقي الدعم عنها من طرف الدولة لزراعتها في تلك المناطق .

[1] ـ محمد غردي , **المرجع السابق** , ص . 136 .

وفيما يتعلق بحملة الحصاد والدرس خلال شهر أوت 2001 فقد تمّ حصاد ما يقرب عن 2402400 هكتار من مساحة بلغت 3197000 هكتاراً , تمّ حرثها وبذرها , وتُقدّر المساحة التي لم يتم حصادها بنحو 794600 هكتاراً وتمثل نسبة 24.8 % من المساحة الإجمالية ويعود الأمر في عدم حصادها للعوامل التالية :

ـ البرد الذي أصاب بعض المناطق وكان في حدود 10000 هكتار.

ـ الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد وكانت في حدود 200 هكتار.

ـ حرائق موسم الصيف طبيعية أو بفعل فاعل في حدود 700 هكتار.

ـ الجفاف وشمل المساحة الباقية والمقدّرة بحوالي 729100 هكتار . " [1] .

الجدول رقم ـ 04 : يوضح إنتاج الحبوب من سنة (1988 / 2005)

الوحدة : (قنطار)

النوع / السنة	قمح	شعير	خرطال	ذرى
89/88	8133490	7898820	595610	4240
90/89	5549460	8333560	412810	2310
91/90	12917890	18099580	1281420	5000
92/91	13455310	13982900	928900	6620
93/92	7960650	4080230	272460	2250
94/93	5624280	2340670	152040	1850
95/94	11886700	5849800	531000	4190
96/95	20345700	18002220	1171740	4460
97/96	4554640	1908920	168150	2570
98/97	15000000	7000000	450000	3100
99/98	9000000	5100000	400000	5370
00/99	4863340	1632870	81700	15560

[1] ـ فوزية غربي , **المرجع السابق** , ص . ص . 120 . 121 . 123 .

10870	436610	5746540	12388650	01/00
8370	334950	4161120	9509670	02/01
9810	775460	12219760	18022930	03/02
6790	890000	12116000	20017000	04/03
/	/	10328200	24147300	2005

المصدر: فوزية غربي ,الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية , أطروحة دكتوراه , في العلوم الاقتصادية , جامعة منتوري قسنطينة , الجزائر , 2007 / 2008 , ص . 127 .

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الإنتاج كان مرتفعاً من سنة 1988 حتى سنة 1976 ثم بدأ بالنزول بداية من سنة 1996 بسبب اشتداد الأزمة الأمنية ليعود للارتفاع من سنة 1999 بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد عرفت سنوات 2003 و2004 و2005 أعلى مستوى .

الجدول رقم ـ 05 : تطور إنتاج الخضر من سنة (1989 / 2004).

الوحدة (هكتار / قنطار)

البيان / السنة	المساحة	الإنتاج
1990/ 1989	298790	22607550
1991/ 1990	330620	29371790
1992 / 1991	319720	30665210
1993 / 1992	296130	29638050
1994 / 1993	279150	25706200
1995 / 1994	293360	32000000
1996 / 1995	290750	31467000
1997 / 1996	267060	30093740

1998 / 1997	267440	32859130
1999 / 1998	275450	33158300
2000 / 1999	274930	33081560
2001 / 2000	277400	33622030
2002 / 2001	290690	38374160
2003 / 2002	320100	49088610
2004 / 2003	345558	54800000

المصدر : فوزية غربي , المرجع السابق , ص . ص . 151 . 152 .

نلاحظ ارتفاع الإنتاج من سنة 1999 حتى سنة 2004 والتي بلغ فيها الإنتاج النصيب الأكبر وهذا يرجع إلى نجاعة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وربما يرجع إلى الميزانيات التي صرفت على القطاع الفلاحي في هذه الفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط وما رافقها من برامج زراعية مكثفة ساهمت في رفع الإنتاج الفلاحي .

جدول رقم ـ 06 : المساحة المغروسة و إنتاجها من الفواكه من سنة (1989 / 2004)

الوحدة : (هكتار / قنطار)

البيان / السنة	المساحة المغروسة هكتار	الإنتاج قنطار
1990/1989	115000	1722000
1991/1990	115000	256000
1992/1991	115000	2581000
1993/1992	115000	3146000
1994/1993	114000	2505000
1995/1994	112000	2859000
1996/1995	113000	3730000
1997/1996	112000	2902000

1998/1997	113000	3278000
1999/1998	115000	4095000
2000/1999	118000	3980000
2001/2000	142000	4276000
2002/2001	173000	5031000
2003/2002	206000	5706000
2004/2003	236000	6191000

المصدر: فوزية غربي , المرجع السابق , ص . ص . 157 . 158 .

البيانات توضح أنّ إنتاج الفواكه عرف تصاعداً خاصة في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة للدعم الذي خصص لهذا القطاع مثل تشجيع غرس الأشجار المثمرة والفواكه بينما تراجع سنة 1990 و1994 و 1997 نتيجة للظروف الأمنية وكذلك بسبب الظروف المناخية . إضافة إلى ذلك فقد عرفت المساحة الزراعية ارتفاعاً لا بأس به .

ثانياً : الإنتاج الحيواني :

نحاول من خلال الجدول التالي أن نبين تطور الثروة الحيوانية للفترة الممتدة بين (1989 / 2001) .

الجدول رقم ـ 7 : تطور الثروة الحيوانية من سنة (1989 إلى 2001)

الوحدة (رأس)

النوع	بقر	غنم	ماعز	خيول	إبل
1989	**1405330**	**17316100**	**2403780**	**86000**	**121730**
1990	**1392700**	**17697350**	**2471990**	**81020**	**122450**
1991	**1300180**	**16891180**	**2484540**	**82260**	**126270**
1992	**1333730**	**17722780**	**2775130**	**76940**	**114300**
1993	**1313820**	**18664640**	**2683310**	**72800**	**114380**
1994	**1269130**	**17841840**	**2543790**	**66510**	**114120**
1995	**1266620**	**17301560**	**2779790**	**62160**	**126350**
1996	**1227940**	**17565400**	**2894770**	**60000**	**136000**
1997	**1255410**	**17387000**	**3121500**	**52370**	**150870**
1998	**1317240**	**17984940**	**3256580**	**45990**	**154310**
1999	**1579653**	**17988480**	**3061660**	**45980**	**217370**
2000	**1595259**	**17615928**	**3026731**	**43828**	**234170**
2001	**1613027**	**17298786**	**3129400**	**42342**	**245484**

المصدر : فوزية غربي , المرجع السابق , ص . ص . 172 . 173 .

" يُشكل الإنتاج الحيواني جزءاً مهماً من الإنتاج الزراعي سواءاً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة وأهّم ما تمتلكه الجزائر من ثروة الحيوانية يشمل (الأبقار . الأغنام

الماعز .الخيول . الإبل) بالإضافة إلى الأسماك والدواجن حيث يوضّح الجدول الموالي أهم تطورات الإنتاج الحيواني , خلال سنوات (2003 , 2004 2005) " [1] .

الجدول رقم ـ 8 : الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لسنوات (2003 ـ 2004 ـ 2005)

الوحدة (رأس ـ طن)

النوع	2003	2004	2005
بقر	64296	64530	62460
إبل	24998	27320	26860
أغنام	1739700	1829330	1890910
ماعز	335800	345018	359000
إنتاج اللحوم			
لحوم حمراء	11008	8480	7795
لحوم بيضاء	15200	15330	16257
منتجات أخرى			
حليب	158800	170910	168211
عسل	221	279	299

المصدر: هناء شويخي , آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر , جامعة محمد خيضر بسكرة , 2013 , ص 78 .

من خلال المعطيات المذكورة في الجدول نلاحظ أنّ الزيادة في حجم الثروة الحيوانية كان بنسبةٍ قليلةٍ نوعاً ما لم تتجاوز 3000 رأس من الإبل وحوالي 5000 رأس من الماعز , والزيادة

[1] ـ هناء شويخي , **المرجع السابق** , ص . 78 .

المعتبرة الوحيدة كانت في الأغنام حيث وصلت إلى مائة ألف رأس من الغنم , وبالنسبة للأبقار نجد أنّها ارتفعت قليلاً بحوالي 250 رأساً سنة 2004 لتعود إلى النزول سنة 2005 , وكذلك كان الأمر بالنسبة للإنتاج الحيواني من اللحوم والحليب حيث عرف تذبذباً من سنةٍ إلى أخرى هذه النتائج لم تكن في مستوى الطموحات والأهداف التي رسمتها الحكومة , والتي سعت إلى تحقيقها عن طريق المُخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .

خلاصة الفصل:

من خلا ما سبق ذكره في هذا الفصل من سياسات زراعية تعود للعهد الاشتراكي وسياسات عصرية حديثة تتماشى مع الحصر الحالي , نلاحظ أنّ معظم السياسات كانت عبارة عن برامج مقلّدة أو بالأحرى نسخاً مستوردة , ولم يراعى في تنفيذ هذه السياسات الأبعاد الاجتماعية والثقافية لا عادات وتقاليد المجتمع الجزائري ولا حتى خصوصياته , فالحكومة لم تنطلق من تطوير القطاع الفلاحي من خلال ما تركه الاستعمار الفرنسي من برامج وخطط بل حاولت إحداث قطيعة بين تركة الاستعمار وبين ما ستنجزه الحكومة الجديدة في ظل الاستقلال .

وعموما فقد قامت الجزائر بإصلاحات هامة شملت إعداد بعض المخطّطات كالمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية الذي حاولت فيه جاهدة عصرنة القطاع الفلاحي وتحويله إلى قطاع منتج يساهم إلى جنب القطاع الصناعي وقطاع المحروقات في الدخل الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليص من البطالة لذا فإننا نلاحظ أنّ هذا المخطط جاء بعدة برامج ساهمت في رفع الإنتاج المحلي من الزراعة وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي مقارنة بالسنوات السابقة وخير دليل على ذلك , نقص حجم استيراد الحبوب خاصة القمح الصلب في السنوات التي الأخيرة التي شهدت تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

غير أنّ هذه الإصلاحات جاءت بهدف تحديث القطاع لم تسلم من بعض المآخذ و منها :

ـ النظام البيروقراطي الموروث عن الاستعمار الذي يدير التعاونيات الفلاحية , أدى إلى فشل هذه السياسات .

ـ هيمنة كبار ملاك الأراضي على مساحات شاسع من الأرض بفعل قدرتهم وقوتهم ونفوذهم المتغلغل داخل هذه الأجهزة الإدارية .

ـ ظاهرة الفساد التي استفحلت في الآونة الأخيرة مع البحبوحة المالية .

ـ الاستفادة من قروض فلاحية واستثمارها في قطاعات أخرى غير الفلاحة .

الفصل الثالث

الجـانب التطبيـقي

دراسة حالة المناطق الريفية ببلدية الإدريـسية

تمهيد :

حاولنا في هذا الفصل دراسة حالة للمناطق الريفية التابعة لولاية الجلفة من خلال تحديد منطقة الإدريسية وما يتبعها من مناطق فلاحية كحالة للدراسة , حيث ركّزنا على الفترة الممتدة من سنة **2000** وهي السنة التي عرفت انطلاق مشروع المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ووصلنا إلى غاية سنة **2010** وقد حاولنا في هذا الجانب التطبيقي التركّيز على البرامج الفلاحية التي نفذت على مستوى أرياف مدينة الإدريسية وقد شملت أوّلاً سياسة الدعم الفلاحي وكانت تهدف في الأساس إلى محاولة جعل سكان الأرياف يتمسكون بمناطقهم الريفية وعدم الهجرة نحو المدن ودفعهم إلى العمل في القطاع الزراعي نظراً لخصوصية المنطقة الفلاحية حيث لم تراع هذه السياسة في بدايتها الأولى تحسين الإنتاج الفلاحي والحيواني ومحاولة النهوض به , ثم جاءت سياسة التنمية الريفية المندمجة , كل هذه البرامج جاءت في إطار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي استفادت منه أغلب جهات الوطن وكان هدفه تنمية المجتمعات الريفية ودفعها إلى المشاركة والمساهمة في تفعيل الإنتاج الوطني والرفع من إنتاجيته وكفاءته بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاولة لتنويع مصادر الدخل الوطني التي كانت رهينة لقطاع المحروقات , حيث ارتبط مؤشر التنمية الوطنية بمؤشر النفط , فإذا زاد هذا الأخير زادت معه مستويات التنمية وإذا قل قلّت معه مستويات التنمية .

وقد تناولنا في هذا الفصل أيضاً الموارد الطبيعية و البشرية للمناطق الريفية ثم الآثار والنتائج التي خلفتها هاته البرامج من خلال الجداول والبيانات والتحليل المعطيات .

المبحث الأوّل : برامج التنمية الريفية ببلدية الإدريسية

قبل التطرّق إلى البرامج والمخطّطات التي استفادت منها بلدية الإدريسية في إطار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية ومدى نجاعة هذه السياسات أم فشلها والصعوبات التي رافقتها والظروف التي أحاطت بها , نبدأ أوّلاً بتحديد الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها المنطقة , فنركز على الموقع الجغرافي ونبيّن عدد السكان ثمّ ننتقل إلى الموارد المالية ومعرفة أهم المداخيل التي تستفيد منها البلدية وبعد ذلك نستعرض مدى أهمية هذه الموارد في تحقيق التنمية الريفية على مستوى البلدية , وعلى مستوى الولاية بصفة شاملة .

المطلب الأوّل : دراسة تشخيصية لمدينة الإدريسية

1 ـ موقع البلدية ومواردها المالية :

أ ـ الموقع الجغرافي : تقع بلدية الإدريسية غرب ولاية الجلفة يحدها من الغرب بلدية سيدي بوزيد التي تتبع ولاية الأغواط إدارياً , ويحدّها من الشرق كلاً من بلدية الشارف وبلدية بن يعقوب , أمّا من الشمال فتحدّها بلدية القديد ومن الجنوب نجد بلدية الدويس وبلدية عين الشهداء .

تبلغ مساحتها حوالي 375 كم ^{2} . وهي تبعد عن مقر ولاية الجلفة بحوالي 100 كم وبالنسبة للمناخ فهو شبه جاف , حار صيفاً وبارد شتاءاً , كما تتميّز أيضاً بقلة تساقط الأمطار .

تُعتبر بلدية الإدريسية من أقدم بلديات الولاية . فقد تأسّست سنة 1959 , وبموجب التقسيم الإداري الجديد انتقلت من بلدية إلى دائرة سنة 1984 , وقد بلغ عدد سكانها حوالي 32900 نسمة . يتكوّن مجلسها البلدي من أحد عشر مقعداً . وتضم خمسة مناطق ريفية هي : عين الحجر ومطيريحة وكاف الباز والشايفة والظاية المالحة .

ب ـ الموارد المالية للبلدية :

أهمّ مورد مالي للبلدية يأتي من الخزانة العامة الدولة , من خلال ميزانية التجهيز والتسيير وكذلك من مساهمات الصندوق المشترك , أمّا بقية الموارد التي تتحصّل عليها البلدية فهي تكاد تكون محدودة , ويتمّ تحصيلها عن طريق الرسوم من مراكز الذبح وعمليات التطهير ومنح رخص البناء , وأيضاً من خلال عائدات تأجير السوق الأسبوعي وكراء بعض المحال التجارية التابعة للبلدية .

هذا بالإضافة إلى المشكلة الكبرى التي تُعاني منها معظم بلديات الوطن , والمُتعلّقة في تهرّب بعض التجار والمستفيدين من كراء وتأجير المحلات والمساحات التجارية , من دفع المستحقات المترتبة عليهم , فمنذ سنوات لم تحصّل البلدية هذه المستحقات .

2 ـ الإمكانات الطبيعية والبشرية و الثروة الحيوانية للبلدية :

" **أ ـ الطبيعية** : تتربّع مدينة الإدريسية على أراضٍ خصبةٍ صالحةٍ للزراعة تبلغ مساحتها بحوالي 8450 هكتارا , منها 2252 هكتاراً تمّ استصلاحها في إطار سياسات الإصلاح الزراعي و375 هكتارا منحت عن طريق الامتياز وهناك 84 هكتارا خصصت للمستثمرات الفلاحية "[1].

هذه المساحات الصالحة للزراعة تتوزع على أربعة مناطق فلاحية كبرى تشمل كلاً من : كاف الباز والظاية المالحة وعين الحجر والقاعة , كما تتوفّر المنطقة علة مساحات كبيرة للرعي تُقدّر ب 21600 هكتار تتميّز بوفرة نبات الحلفاء والشيح والديس , غير أنّ هذا الغطاء النباتي أصبح عرضةً للزوال والتدهور بسبب الرعي العشوائي والاستغلال المفرط من قبل الرعاة وكذلك عمليات الحرث العشوائية غير المنظمة هذه العوامل قد تُعرّض المنطقة لمخاطر التصحّر والجفاف .

والجدول التالي يعطينا بالتفصيل مساحة الأراضي ونوع ملكيتها :

[1] ـ الفرع الفلاحي التابع لدائرة الإدريسية , **تقرير عن مشاريع التنمية الريفية لبلدية الإدريسية** , 2010 .

جدول رقم ـ 9 : مساحة الأراضي الزراعية ونسبتها

الوحدة : (هكتار ـ بالمائة)

الأراضي الصالحة لزراعة	المساحة	الأراضي القابلة للسقي	الأراضي الجافة
استصلاح	2552 هكتار	1157	7293
امتياز	375 هكتار		
مستثمرات فلاحية	84 هكتار		
مجموع الأراضي	3011 هكتار		
النسبة	% 100	% 13,7	% 86,3

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير الفرع الفلاحي لدائرة الإدريسية 2010 .[1] .

ب ـ البشرية : يبلغ عدد سكان منطقة الإدريسية حوالي 32900 نسمة منهم حوالي 14900 يتجاوزون سن الثامن عشر أي قادرين على العمل , منهم حوالي 7063 إمرأة , أما بالنسبة للأفراد الذين يُزاولون النشاطات الفلاحية فقد بلغ حوالي 5190 فرداً يعيشون على مستوى المناطق الريفية التابعة لكلٍ من:عين الحجر ـ ومطيريحة ـ والظاية المالحة ـ كاف الباز والشايفة .

" وبالنسبة للسكان الرحّل أو ما يُعرف بالبدو الرحل فبلغ عددهم حوالي 260 فرداً , وهم في تنقّلٍ مستمرٍ ودائم بحثا عن الكلأ والعشب والمرعى الخصيب لحيواناتهم , فينتقلون من الشمال إلى الجنوب والعكس في رحلاتٍ موسمية .

[1] ـ الفرع الفلاحي التابع لدائرة الإدريسية , **مرجع سابق** .

ج ـ الثروة الحيوانية : تمتلك مدينة الإدريسية ثروةً حيوانية معتبرة تتمثّل في ما يلي: 219000 رأس غنم بالإضافة إلى 16900رأس ماعز و960 بقرة حلوب " [1] .

د ـ الثروة المائية : قليلة جدا ولا تكفي على الإطلاق لسقي الأراضي الفلاحية المزروعات وعلى العموم فالثروة المائية لمدينة الإدريسية تتمثل في : 144 بئراً عميقة يمتلكها الأفراد و17 بئراً عميقة تابعة للبلدية , بالإضافة إلى 216 حوضاً مائياً خاصا , 10 أحواض واحد فقط تمتلكها البلدية .

هذه الإحصائيات بناءاً على تقرير الفرع الفلاحي التابع لمقر الدائرة , والجدول يوضح ذلك .

الجدول رقم ـ 10 : عدد الآبار وكمية الضخ ل/ ثا .

نوع البئر	العدد	ل/ ثا
آبار عميقة خاصة	144	853
آبار عميقة عمومية	17	250
آبار تقليدية خاصة	197	52
عيـــــــــون	1	2
أحواض عمومية	10	4300 $م^3$
أحواض خاصة	216	21600 $م^3$

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير الفرع الفلاحي التابع لدائرة الإدريسية , 2010

نشير من خلال المعطيات في الجدول أنّ الآبار المستعملة في أعمال السقي والري هي فقط 137 بئراً عميقة خاصة من عددها الكلي البالغ 144 كما ظاهر في الجدول , وبئر عميقة عمومية واحدة فقط .

[1] ـ الفرع الفلاحي التابع لدائرة الإدريسية , **المرجع نفسه** , 2010 , ص . 03 .

بالإضافة إلى الآبار السابقة التي تتوفر عليها البلدية فإنّها تمتلك أيضا بعض نقاط المياه الرعوية وسنوضحها في الجدول التالي :

الجدول رقم ـ 11 : عدد النقاط المائية .

نقطة المياه الرعوية	العدد	السعة / العمق
الجباب	01	630 م^3
آبار عميقة رعوية	04	220 م/ ط
آبار تقليدية رعوية	11	07 م/ ط
ينابيع رعوية	04	02
برك مائية	02	1000 م ^{3}
المجموع	22	/

المصدر : من إعداد الباحثين , بناءاً على تقرير الفرع الفلاحي للدائرة سنة 2010 . [1] .

وبالنسبة للبنية التحية فالبلدية تتوفّر على شبكات طرق مهترئة , ولا تصلح وقد تدهورت بفعل عوامل الزمن وعدم قدرة البلدية على إعادة فتح طرق جديدة , هذا بالإضافة إلى انعدام وسائل الاتصال الحديثة التي لم تعرفها المنطقة إلا في السنوات القليلة الماضية , دون أن ننسى العامل الأمني الذي لعب دوراً كبيرا عي عملية الهجرة والنزوح الريفي نحو المدن , مع بداية الأزمة الأمنية وما خلّفته من نتائج كارثية .

وبالحديث عن التنمية الريفية في مناطق الإدريسية نلاحظ تأخّر انطلاقة المشاريع التنموية وبعد انطلاقها سارت بوتيرة بطيئة جداً , حتى أنّها لم تكن في المستوى المطلوب , واستمرّت بهذا الشكل حتى تم تنفيذ سياسات التجديد الريفي و الفلاحي . فالنشاط الزراعي في المنطقة كان يعتمد على الطرق البدائية التقليدية المتوارثة , وكانت تُستخدم فيه الأدوات البسيطة

[1] ـ الفرع الفلاحي التابع لدائرة الإدريسية , **المرجع نفسه** , 2010 .

كالمنجل والمحراث اليدوي , ويعود ذلك إلى قلة الإمكانات , ويُضاف إلى ذلك غلبة الطابع الرعوي على الطابع الزراعي والفلاحي , وهذا ما أدى إلى تراجع نسبة الإهتمام بالأنشطة الزراعية .

وبالنسبة للصحة فقد كانت متدهورة أيضاً, حتى وإن كانت هناك قاعات علاج ومراكز صحية إلا أنها كانت تفتقر إلى الكوادر الطبية والفنية وخصوصا النقص الفادح في الأجهزة الطبية المتطورة , هذا ما دفع بالمواطنين إلى التنقّل إلى الولاية من اجل العلاج .

المطلب الثاني : البرامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية المنفذة في بلدية الإدريسية

قبل البدء في تحديد أهم البرامج التي استفادت منها مدينة الإدريسية والناطق الريفية التابعة لها وكذالك البلديات التابعة لها (عين الشهداء – الدويس) وهي أيضاً مناطق ذات طابع ريفي وهي بدورها استفادت من مشاريع التنمية الريفية المخصصة لدائرة الإدريسية , نحاول أن نوضح مبالغ الميزانيات التي رصدت لهذه المشاريع والعمليات التنموية المختلفة المسيرة من طرف البلدية .

الجدول رقم ـ 12 : العمليات التنموية المسيّرة من طرف بلدية الإدريسية .

الوحدة : (دينار جزائري)

مصدر التمويل	عدد العمليات التنموية	المبلغ الممنوح	المبلغ المستهلك	نسبة الاستهلاك المالي
المخطط البلدي للتنمية	26	242237303.77	82672724.93	%34
ميزانية الولاية	02	31800000.00	15596070.75	49%
الصندوق المشترك للجماعات المحلي	07	27046050.00	3447866.39	%13
ميزانية البلدية	56	328399953.00	72699255.46	%22
البناءات المدرسية	05	24000000.00	9566696.34	%40
المجموع	96	653483307.04	183982613.87	%28

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

الجدول رقم ـ 13 : عمليات المخطّط البلدي للتنمية لبلدية الإدريسية

الوحدة : (دينار جزائري)

العمليات	عدد العمليات	الغلاف المالي	الاستهلاك	النسبة
العمليات المنتهية	**08**	**21354000.00**	**19941732.33**	**%93**
عمليات في طور الإنجاز	**10**	**107331000.00**	**62730992.60**	**%58**
العمليات المتوقفة	**/**	**/**	**/**	**/**
عمليات لم تكتمل إجراءاتها الإدارية	**08**	**113552303.77**	**/**	**/**
المجموع	**26**	**242237303.77**	**82672724.93**	**%34**

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

1 ـ برنامج الدعم الفلاحي : قبل البدء في تنفيذ وتفعيل المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية قامت المصالح الفلاحية لولاية الجلفة بالتنسيق مع مديرية أملاك الدولة , بالإشراف على عملية تنظيم العقار الفلاحي وهذا في إطار قانون المستثمرات الفلاحية , وقد كان نتاج هذا العمل المشترك استحداث " 15 مستثمرة فلاحية , ليرتفع العدد فيما بعد إلى 270 مستثمرةً فلاحية استفاد منها حوالي 400 شخص , بصيغة فردية وجماعية , وكانت هذه العملية بإشـــراف الوالي وكذلك رئيس الدائرة وفي إطار مشاريع الدعـــم الفلاحي خصّص الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية غلافاً مالياً مقداره **35** مليار سنتيم " [1] , وذلك بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي في البلدية وتحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تم إنفاق هذه المبالغ في الآتي :

ـ " تجهيز مشتلةٍ تكون قادرة فيما بعد على إنتاج شتلات الفواكه .

ـ البدء في غراسة 54 هكتار بالأشجار المثمرة ذات النواة مثل (المشمش واللوز والخوخ) وغرس حوالي 156 هكتاراً بالأشجار ذات النواة البذرية مثل (التفاح والإجاص , والرمان) .

ـ غرس **138** هكتاراً من أشجار الزيتون .

ـ بناء غرفتي تبريد سعة الواحدة 500 م^3 .

الجدول رقم ـ 14 : مساحة الأرض المزروعة , ونوعية الأشجار المزروعة فيها .

الوحدة : (بالهكتار)

نوع الزراعة	المساحة المزروعة	مجموع المساحة
أشجار الفاكهة	239,75 هكتار	638,95 هكتار
الخضروات	186,5 هكتار	
زراعة محمية	12,45 هكتار	
الأعلاف	200 هكتار	

[1] ـ الفرع الفلاحي التابع لدائرة الإدريسية , **المرجع السابق** , ص . 05 .

المصدر : مأخوذ من تقرير الفرع الفلاحي بالدائرة سنة 2010 .

ولم يتوقف الصندوق عند هذا الحد بل قام بتمويل مشاريع الري وبناء الأحواض وفي هذا المجال قام الصندوق ب :

ـ بناء 180 حوض لسقي المزروعات .

ـ حفر 105 بئراً تقليديةً و 73 بئراً عميقة .

ـ شراء أدوات للسقي والرش المحوري بلغ عددها حوالي 160 مجموعة .

ـ توفير السقي بالتقطير وتجهيز 345 هكتارا بهذه الوسيلة (الرش بالتقطير) .

ـ اقتناء حوالي **3** هكتارات من البيوت البلاستيكية ولوازمها .

كل هذه التجهيزات والوسائل استفاد منها حوالي 42 فلاحاً , وقد رُصد لهذه العملية مبلغ 10 ملايير سنتيم .

والجداول التالية توضح بالتفصيل المبالغ المالية التي صرفت في إطار الدعم الفلاحي وخصصت لشراء تجهيزات الري عن طريق الرش وتجهيز بعض الآبار وبناء الأحواض من أجل السقي وشراء البيوت البلاستيكية وشراء عتاد يستعمل في الحرث والنقل كالجرار بالإضافة إلى تهيئة بعض الحظائر والإسطبلات المخصصة للماشية خاصة إسطبلات الأبقار.وهذه العمليات كانت على فترات زمنية تمتد من سنة (2009 / 2015) وهي مرتبة بالتفصيل حسب البلديات التابعة لدائرة الإدريسية وفقاُ للجداول التالية :

1 ـ بلدية الإدريسية :

ـ الشعبة : اقتصاد الماء في الري وعمليات أخرى

الجدول رقم ـ 15: تجهيزات الري والسقي

الوحدة : (دينار جزائري)

العملية	الكمية	المبلغ المدعّم
تهيئة إسطبل للأبقار	1	488925.00
بناء حوض	6	900000.00
تجهيز بئر	12	2112558.00
وحدة رش	13	1405500.00
حفر بئر	5	3247125.00
السقي بالتقطير (مجموعة)	27	6734935.80
بيوت بلاستيكية	4	180000.00
وحدة رأسية للسقي	10	357000.00
المبلغ الإجمالي	/	15426043.80

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير صادر عن مديرية المصالح الفلاحية .

ـ الشعبة : اقتناء آليات فلاحية

الجدول رقم ـ 16: اقتناء آليات فلاحية

الوحدة : (دينار جزائري)

العملية	الكمية	المبلغ المدعّم
جرار	10	6919263.00
المبلغ الإجمالي	/	6919263.00

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير صادر عن مديرية المصالح الفلاحية .

2 ـ عين الشهداء :

ـ الشعبة : اقتصاد الماء في الري وعمليات أخرى .

الجدول رقم ـ 17 : تجهيزات الري والسقي .

الوحدة : (دينار جزائري)

العملية	الكمية	المبلغ المدعّم
تجهيز بئر	1	120000.00
وحدة رش	1	87125.00
السقي بالتقطير	1	116994.50
وحدة رأسية للسقي	1	35700.00
المبلغ الإجمالي	/	359819.50

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير صادر عن مديرية المصالح الفلاحية .

ـ الشعبة : اقتناء آليات فلاحية

الجدول رقم ـ 18 : اقتناء آليات فلاحية .

الوحدة : (دينار جزائري)

العملية	**الكمية**	**المبلغ المدعّم**
جرار	05	2890485.00
المبلغ الإجمالي	/	2890485.00

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير صادر عن مديرية المصالح الفلاحية .

3 ـ الدويس :

الشعبة : اقتناء آليات فلاحية .

الجدول رقم ـ 19: اقتناء آليات فلاحية

الوحدة : (دينار جزائري)

العملية	الكمية	المبلغ المدعّم
جـــرار	04	2502103.50
المبلغ الإجمالي	/	2502103.50

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير صادر عن مديرية المصالح الفلاحية .

وفي إطار التنمية الغابية استفادت الإدريسية من غرس حوالي 75 هكتار على مستوى منطقة الشايفة و50 هكتار أخرى على مستوى منطقة العطف و 75 هكتاراً على مستوى بلدية الدويس والجدول التالي يوضّح ذلك .

الجدول رقم ـ 20 : مساحة الأرض التي تمّ تشجيرها .

الوحدة : (بالهكتار)

السنة	القطاع	المنطقة	العملية	الحجم المقرر	الحم المنجز
2012	**قطاع الغابات**	الإدريسية			
		الشايف1	غرس جديد	75 هكتار	75 هكتار
		الشايفة 2	غرس جديد	75 هكتار	75 هكتار
		العطف 1	صيانة غرس	50 هكتار	50 هكتار
		العطف 2	صيانة غرس	50 هكتار	50 هكتار
		الدويس			
		(الرواقيب 1)	غرس جديد	75 هكتار	37 هكتار
		(الرواقيب 2)	غرس جديد	75 هكتار	75 هكتار
		عين الشهداء			
		عرقوب السبع	غرس جديد	100 هكتار	معارضة
		عرقوب السبع	غرس جديد	100 هكتار	الموالين

		عرقوب السبع	غرس جديد	100 هكتار	

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

كما استفادت أيضا بمشاريع إيصال الكهرباء إلى المناطق الريفية وتعبيد الطرقات وإصلاح بعضها وإنجاز قنوات لتصريف المياه كما هو مبيّن في الجدول التالي :

الجدول رقم ـ 21: قيمة العمليات التنموية التي أنجزها قطاع الفلاحة وقطاع الأشغال العمومية

الوحدة : (دينار جزائري)

القطاع	العملية	السنة	قيمة العملية	المبلغ المستهلك
قطاع الفلاحة	دراسة إنجاز مقر فرعي للفلاحة	2011	1259567.80	1259567.80
	إنجاز مقر الفلاحة	2012	21906048.65	6715919.53
	توصيل الكهرباء الفلاحي عين الحجر وكاف الباز	2013	/	/
قطاع الأشغال العمومية	إنجاز قنوات تصريف المياه	2011	74262708.00	/
	تقوية طريق كافا الباز الإدريسية	2014	/	/
	إعادة إصلاح الطريق الولائي 122 مسافة 8 كم	2014	/	/

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

كما استفادت أيضا من بعض المنشآت الفنية وإصلاح الطرقات قصد فك العزلة عن بعض المناطق الريفية مثل منطقة عين الحجر وقد صرفت على هذه المنشآت مبالغ مالية ضخمة وهذا ما يتضح من خلال الجداول التالية :

الجدول رقم ـ 22 : الوضعية المالية لعمليات المخطط البلدي للتنمية لبلدية الإدريسية سنة 2012 .

الوحدة : (دينار جزائري)

العملية	الغلاف المالي	الاستهلاك	المبلغ الباقي	قيمة الاتفاقية
إنجاز منشأ فني بعين الحجر	21000000.00	19312671.64	1687328.36	20228717.34
إنجاز طري وبناء منشأ فني	29888000.00	22975875.00	6912125.00	28311016.50
إنجاز مجمع للشباب	28756000.00	16430163.17	12325836.83	25710777.50
المبلغ الإجمالي لعام 2012	79644000.00	58718709.81	20925290.19	النسبة المالية %74

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

وفيما يخص توفير سكنات ريفية لائقة توفر الشروط الضرورية للحياة الكريمة للإنسان وتتناسب مع ظروف العيش لسكان الريف , " فقد أُسندت عملية بناء هذه السكنات إلى

الصندوق الوطني للسكن وذلك بعد أن تتمّ دراسة الملفات على مستوى الدائرة , وفي هذا الإطار تم بناء 90 سكناً ريفياً في الفترة من 2002 إلى 2004 , ثم تواصلت العملية حيث تم بناء **330** مسكناً بناءاً على المخطط الخماسي 2005 / 2009 . والجدول التالي يوضح بالتفصيل عدد السكنات التي أنجزت والتي لا تزال في طور الإنجاز وهي كالتالي :

الجدول رقم ـ 23 : السكنات الريفية المنجزة على مستوى بلدية الإدريسية .

الوحدة : (وحدة سكنية)

البرنامج	عدد السكنات المسجلة	السكنات المنجزة	في طور الإنجاز
إعانة 2004/2002	90	90	/
إعانة 2009/2005	330	330	/
الهضاب العليا 2007/2006	235	233	2
المجموع الجزئي	655	652	2
2010	145	124	21
2011	170	69	101
إضافي 2011	150	57	93
2013	60	/	/
المجموع الجزئي	525	250	215
المجموع الكلي	1180	903	217

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

كما استفادت بلدية الدويس من حصص السكن الريفي المقدرة إجمالاً ب620 إعانة مفصلة تبعاً للجدول التالي :

الجدول رقم ـ 24 : السكنات الريفية المنجزة على مستوى بلدية الدويس .

الوحدة : (وحدة سكنية)

البرنامج	عدد السكنات المسجلة	السكنات المنجزة	في طور الإنجاز
إعانة 2004/2002	60	60	/
إعانة 2009/2005	250	244	6
الهضاب العليا 2007/2006	50	49	1
المجموع الجزئي	360	353	7
2010	65	56	09
2011	105	45	60
إضافي 2011	40	17	23
2013	50	/	/
المجموع الجزئي	260	118	92
المجموع الكلي	620	471	99

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

واستفادت بلدية عين الشهداء أيضاً من حصص السكنات الريفية الموجهة لسكان الأرياف في إطار برنامج الدعم الفلاحي , قدرت بحوالي 845 سكناً ريفياً وهي موضحة بالتفصيل في الجدول الآتي :

الجدول رقم ـ 25 : السكنات الريفية المنجزة على مستوى بلدية عين الشهداء .

الوحدة : (وحدة سكنية)

البرنامج	عدد السكنات المسجلة	السكنات المنجزة	في طور الإنجاز
إعانة 2004/2002	50	50	/
إعانة 2009/2005	260	259	1
الهضاب العليا 2007/2006	80	79	1
المجموع الجزئي	590	588	2
2010	70	60	10
2011	95	44	51
إضافي 2011	40	19	21

2013	50	/	/
المجموع الجزئي	255	123	82
المجموع الكلي	845	711	84

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية المشاريع التنموية المسيّرة من طرف بلديات الدائرة والمشاريع القطاعية .

2 ـ برنامج التنمية الريفية المستدامة والمندمجة :

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية , فقد جاء بفكرة أنّه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفّل بها الفاعلون المحليون , بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية , تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد . فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان .

وقد انطلق هذا البرنامج بداية من سنة 2009 بعد خطاب رئيس الجمهورية من ولاية بسكرة الذي حدّد الخطوط الرئيسية لسياسة التجديد الريفي والفلاحي. وقد شمل برنامج التنمية الريفية المستدامة والمندمجة عدة مشاريع نفذت على مستوى بلدية الإدريسية وهي مبينة كالتالي :

استفادت منطقة **مطيريحة** من :

ـ غرس مصدات رياح بقيمة : 256410.00

واستفادت منطقة **عين الحجر** من :

ـ تهيئة منبع مائي بقيمة : 641026.00

ـ غراسة الزيتون بقيمة بلغت : 5128200.00

ـ أشغال المحافظة على الماء والتربة بقيمة بلغت : 3419000.00

واستفادت منطقة **الشايفة** من :

ـ إنجاز جب بلغت قيمته : 5641026.00

ـ أشغال المحافظة على الماء والتربة بقيمة بلغت : 13676000.00

واستفادت منطقة **كاف الباز** من :

ـ غرس مصدات الرياح بلغت قيمتها : 128205.00

ـ أشغال المحافظة على الماء والتربة بقيمة : 13676000.00

منطقة **الظاية المالحة** استفادت من المشاريع الإنمائية التالية :

ـ فتح مسلك زراعي بلغت قيمته : 29145301.00 .

ـ تهيئة بئر وتجهيزه بمبلغ وصل إلى : 430000 .

هذه المشاريع التي تم إنجازها على مستوى دائرة الإدريسية والمناطق الريفية التابعة لها كبلدية الدويس وبلدية عين الشهداء وباقي المناطق الريفية التابعة لها , كان تمويلها من بعض الصناديق وذلك بسبب المبالغ المالية الضخمة التي يحتاجها تمويل مثل هذه المشاريع , ومن أهم هذه الصناديق التي مولت هذه المشاريع نجد :

ـ صندوق مكافحة التصحر وحماية الاقتصاد الرعوي والسهوب .

ـ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي.

هذه المشاريع تمّ إنجازها على فترات زمنية متعاقبة بحسب احتياجات كل منطقة وحسب أهمية كل مشروع وقد بدأت من سنة 2010 واستمرت حتى سنة 2013 .

الجدول رقم ـ 26 : مشاريع تنموية مولها صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي .

الوحدة : (دينار جزاري)

البرنامج	عنوان العملية	سنة التسجيل	مبلغ العملية	مبلغ الصفقة/الاتفاقية
برنامج التنمية الريفية	غرس مصدات الرياح	2010	256,410.00	256,410.00
	التقاط وتهيئة منبع مائي		641,026.00	641,026.00
	فتح مسلك زراعي		29,145,301.00	29,145,301.00
	انجاز جب		5,641,026.00	5,641,026.00
	أشغال المحافظة على المياه و التربة		13,676,000.00	13,676,000.00
	أشغال المحافظة على المياه و التربة	2011	1,709,500.00	1,709,500.00
	غراسة الزيتون		5,128,200.00	5,128,200.00
	غرس مصدات الرياح	2012	128,205.00	128,205.00
	تهيئة و تجهيز بئر	2013	430,000	430,000
	أشغال المحافظة على المياه و التربة		3,419,000	3,419,000

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير حول وضعية سير المشاريع على مستوى بلديات الدائرة .

الجدول رقم 27 : يوضّح مشاريع مختلفة مولتها الصناديق والمخطط البلدي للتنمية .

المنطقة	المشروع	الوحدة	طبيعة المشروع	مصدر التمويل	المتابعة والتنفيذ
عين الحجر	الكهرباء الفلاحية	15,55 كم	قطاعي	الفلاحة	سونلغاز
مطيريحة		19,11 كم			
عين الحجر مطيريحة كاف الباز والظاية المالحة	السكن الريفي	465 سكن	قطاعي	الصندوق الوطني للسكن	فرع السكن والتجهيزات العمومية
الشايفة	غرس وصيانة الغابات	75 هكتار	قطاعي	ص مكافحة التصحر وحماية الاقتصاد الرعوي والسهوب	
العطف					
كاف الباز	غرس مصدات الرياح	60 هكتار			
عين الحجر	منشاة فنية (جسر)	/	المخطط البلدي للتنمية	المخطط البلدي للتنمية	فرع الأشغال العمومية

المصدر : من إعداد الباحثين , بناءا على تقارير حول وضعية سير المشاريع على مستوى البلديات .

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أنّ تمويل المشاريع جاء من الصناديق الوطنية , وبالتالي غياب أي تمويل من جانب المجالس البلدية المنتخبة , مما يجعل هذه المشاريع رهينة لهذه الصناديق وبالتالي الرجوع إلى المركزية في التسيير .

أمّا دور البلدية فقد اقتصر على بناء جسر يربط بين منطقة عين الحجر ومطيريحة وبين مقر الدائرة وكان يهدف إلى فك العزلة عن هذه المناطق وتم إنشاء الجسر وفقا للمخطّط البلدي للتنمية .

الجدول رقم 28 : يبين المشاريع التي أُنجزت على مستوى بلدية الشايفة وعين الحجر وعدد المناصب التي وفرتها .

المنطقة	العملية المساحة	المساحة	مبلغ العملية	الجهة التي موّلت المشروع	عدد مناصب الشغل
الشايفة	صيانة المغروسات الغابية	100 هكتار	59850000,00	ص مكافحة التصحّر وحماية الاقتصاد الرعوي والسهوب	054
عين الحجر	بناء سد	سد 1	6000000,00		025
	تصحيح الماء والتربة	2500 م^3	10000000,00		125
	إنجاز سواقي	2000 متر	6000000,00		015
	الدراسة والمتابعة	/	480000,00		002
المجموع	/		/		221

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على تقرير الفرع الفلاحي التابع للدائرة .

من خلال المعطيات في الجدول نلاحظ أنّ المشاريع لازال تمويلها يأتي من الصناديق الوطنية بالإضافة إلى انعدام العدالة في توزيع المشاريع بين البلديات ونضيف ملاحظة أخرى وهي قلة المشاريع وبالتالي لا تساهم في التنمية الريفية المنشودة , وبالنسبة لمناصب الشغل التي وفرتها لم تكن بصفة دائمة وإنّما كانت ظرفية أي أنّها تنتهي بانتهاء المشاريع .

المبحث الثاني : تقييم آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في منطقة الإدريسية

في هذا المبحث سنحاول تبين بعض الآثار الإيجابية والسلبية التي تركها تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ببلدية الإدريسية , من خلال تحديد الصعوبات والتحديات التي اعترضت سبيله , ثم ذكر أهمّ الاقتراحات والحلول التي تُسهم في تحقيق التنمية .

المطلب الأوّل : الصعوبات والتحديات

بناءاً على ما تمّ ذكره من معطيات وملاحظات في المبحث السابق يتضح لنا أنّ عمليات التمويل لمعظم المشاريع كانت تتسم بالمركزية في التسيير , بسبب ارتباطها بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة المالية والصناديق الوطنية خاصة صندوق مكافحة التصحّر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ، و الصندوق الوطني للسكن والبنوك مثل وبنك الفلاحة والتنمية الريفية , وحتى المجال الرقابي كان يتسم أيضاً بالمركزية في القيام بأدواره , هذا التوجّه المركزي كان العامل الرئيسي الذي اضعف دور المجالس المحلية المنتخبة , فصارت مهام هذه المجالس جزئية لاتصل إلى المستوى المطلوب .

كما أنها لم تُمارس دورها الرقابي في تنفيذ هذه البرامج التنموية على مستوى التجمعات الريفية التابعة له وذلك رغم وجود منتخبين اثنين يمثلون هذه المناطق حسب توزيعها الجغرافي على مستوى تراب البلدية .

ومن السلبيات التي ميّزت هذه المرحلة هو الغياب التام للدراسات التقييمية والتصحيحية التي تبين النقائص , وتقيّم السلبيات وتحاول تحديد العوامل التي ساهمت في الحيلولة دون نجاح هذا المشاريع , ويُضاف إلى ذلك عدم وجود مراكز وهيئات للإحصاء والتخطيط والدراسة سواءاً على مستوى البلدية أو الولاية , كما أنّ غياب الدراسات الميدانية لخصوصية المنطقة ساهم في إفشال المشاريع الاستثمارية , وبسبب العراقيل الإدارية والمحاباة والرشوة والمحسوبية , قـــام أغلب المستثمرين الخواص بتغيير نشاطاتهم أو تركـــها والانتقال إلى مناطق أخرى حتى أنّ بعض أعضاء المجالس المحلية المنتخبة كان لهم تأثيرا سلبياً على العملية التنموية من خلال تدخلهم في طبيعة المشاريع واستغلالها لخدمة مصالحهم الشخصية بما يمتلكونه من نفوذ .

وعن عملية إدماج المرأة الريفية في المشروع الجواري للتنمية الريفية فإنّه لم يؤخذ بعين الاعتبار حيث تمّ تهميش دور المرأة الريفية كشريك وعامل في عمليات التنمية , ولعلّ ذلك يعود إلى طبيعة وخصوصية الأسر الريفية .

وفي صياغ الحديث عن التنمية بصفة عامة , نجد أنّ البرامج التي تمّ تنفيذها لم تضع في حسبانها عمليات تمويل مربي الماشية ولم تُقدّم أي إعانات لأصحابها لمساعدتهم على بناء الحظائر, واقتناء التجهيزات والمعدات الخاصة بجمع الحليب ربحاً للوقت والجهد وتخفيف التكاليف مقارنة بالطريقة التقليدية .

فالصندوق أهمل الثروة الحيوانية ولم يهتم بها بالرغم من أنها عامل هام في التنمية الريفية وهذا ما دفع مربي الماشية إلى الاعتماد على أنفسهم والتكفل بتوفير العلف لحيواناتهم وضمان الكلأ والمتابعة البيطرية على حسابهم الخاص فازدادت تنقلاتهم بحثاً عن المراعي .

أما بالنسبة للسكنات الريفية فنلاحظ غياب دراسة تشمل كيفية تصميم مثل هذه السكنات التي يراعى فيها الخصوصية الاجتماعية للمنطقة والمعروفة بطابعها الريفي , كما أنّ عملية بناء هذه السكنات كانت عشوائية ولم تراعى فيها بعد المنطقة أو قربها عن النشاط الفلاحي , ومدى

سهولة أو صعوبة تزويده بالمرافق والخدمات الضرورية كالكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحي وحتى الغاز , هذا بالإضافة إلى غياب المرافق الصحية الضرورية والتي تعتبر العصب الحقيقي للتنمية , هذه الطرق العشوائية للتخطيط وانعدام الدراسات الجدية للمشاريع ساعدت على ظهور عدة مشاكل مازالت تُعاني منها المنطقة حتى يومنا هذا .

ومن أهمّ الصعوبات التي واجهتها التنمية الريفية نجد غياب القيادة وعدم بروزها وقيامها بدور محوري وفعال في اقتراح المشاريع أو القيام بالتنسيق بين سكان الريف والهيئات المعنية بتنفيذ برامج التنمية فهذه القيادة ليست لديها القدرة على بلورة أفكار سكان الريف أو المساهمة في تنفيذ المشاريع .

المطلب الثاني : الاقتراحات والحلول التي تساهم في تحقيق التنمية

لاحظنا من خلال التحديات والعوائق التي ذكرت والتي وقفت حائلاً دون إتمام عمليات وبرامج التنمية المحلية وبالخصوص التنمية الريفية , أنّ السبب الرئيس هو العنصر البشري هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت إلى جانب العنصر البشري في سد الطريق أمام تحقيق التنمية لأهدافها المعلنة , لذلك ينبغي الاهتمام بالإنسان باعتباره عنصرا حيوياً وعاملاً ضروريا للتنمية بالاعتماد على التكوين العلمي للأفراد وعن طريق إرشادهم بالملتقيات والمؤتمرات وإشراكهم في عمليات التنمية , حتى ترسخ في أذهانهم فكرة أنّ الإنسان هو المحور الأساسي للتنمية فلأجله توضع المشاريع ولخدمته تنفذ البرامج .

ثم إن التنمية الريفية , تحتاج إلى تعاون وتآزر الجميع من مواطنين وفاعلين حقيقيين ولتحقيق ذلك ينبغي دراسة ومعرفة الإمكانات والقدرات والبشرية التي تزخر بها المنطقة واستثمارها استثماراً حقيقياً من خلال الدراسات التي تتوفر على الإحصائيات والدقيقة للتركيبة الاجتماعية للسّكان وعدد الأسر والفئات العمرية وتحدّد الإمكانات الطبيعية كالثروة المائية التي تعتبر عماد التنمية الريفية , و الثروات الحيوانية وحصرها وتوضيحها بالأرقام والبيانات وتحديد نوعية النشاطات السائدة بالتفصيل الدقيق , فيكون التخطيط بناءا وتأكيداً على ما توفره هذه الدراسات ولا يقف الحد عند هذا بل يجب فرض القوانين الصارمة وتطبيقها بحذافيرها على المقصّرين والممتنعين عن تنفيذها أو المتلاعبين بعمليات تنفيذ المشاريع التنموية , والحثّ على التنافس المثالي بين المستثمرين , والبحث عن الموارد المالية اللازمة , ولا يتم ذلك إلا عن طريق فتح المجال أمام المساهمات الشخصية في سياسات التمويل والاستثمار , ومن الحلول التي قد تكون مناسبة جدا هو إعفاء المستثمرين الذين يساهمون في توفير الإنتاج ويحققون قفزة نوعية على مستوى مستثمراتهم الفلاحية من دفع الضرائب لمدة معينة وهذا للمساهمة في تشجيع المستمرين الجدد وجلب الاستثمارات , وللقيام بهذه العملية ينبغي توفّر التأطير الحسن والمنسّق الذي يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات على مستوى الولاية كالنمو المتزايد للسكان وبالتالي ارتفاع نسبة احتياجاتهم من السلع والخدمات , بالإضافة إلى تسهيل الإجـــراءات الإدارية فيما يخصّ الوثائق اللازمة للقيام بالاستثمار, ومحـــاولة تقريـــب البنوك من المستثمرين وتسهيل الإجراءات الخاصة بذلك وهناك إجراء ضروري وهام لكنه يتطلّب الإرادة والعزيمة ويتمثّل هذا

الإجراء في فتح مكاتب خاصة بالاستثمار تعتمد على ما يسمّى بالشباك الواحد والورقة الواحدة وهذا تقليصاً للوقت والجهد والتكاليف التي يتطلبها الاستثمار بفعل كثرة المكاتب التي يجب أن تمرّ عليها المعاملات والوقت الذي تتطلبه لاستكمال الإجراءات .

بالإضافة إلى ما سبق يمكننا أن نطرح بعض الحلول والاقتراحات التالية :

محاولة تحديد اختصاصات الأطراف المسؤولة عن عملية التنمية وتوضيح صلاحيات الهيئات المعنية بمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية بكل دقة وذلك بواسطة إرشادات وقوانين تُحدّد صلاحيات ومجال تدخّل كل هيئة ، وفتح المجال أمام المجالس المنتخبة للتدخّل في التنمية الريفية , ومحاولة على الفوارق الجهوية بين مختلف المناطق الريفية وذلك لخلق التكامل فيما بينها , والعمل على متابعة نشاطات المستثمرات الفلاحية ومنع المستفيدين منها من تحويل أو تغيير نشاطها الأصلي , وفي الأخير تشجيع مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية واستثمار طاقاتها في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية وذلك من خلال بتوفير الدعم المالي والتشجيع المستمر.

خلاصة الفصل :

لاحظنا من خلال دراستنا لحالة المناطق الريفية ببلدية الإدريسية عدة نقاط أساسية ولعلّ من أهمها ما يلي :

ـ نقص التوعية والإرشاد بخصوص أهمية القطاع الفلاحي بسبب تفشي الأمية في أوساط الفلاحين

ـ غياب الإهتمام بالإنسان ومحاولة الاستثمار في قدراته ومكتسباته

ـ غياب تام للرقابة بكافة أشكالها , حتى وإن وجدت فهي شكلية فقط أي تدرج تجاوزات وانتهاكات و خروقات بسبب بعض المقصرين لكن لا نجد تطبيق صارم للعدالة , وللقوانين بصفة عامة , هذا التقصير في تطبيق القانون جعل هؤلاء لا يرتدعون , وعلى سبيل المثال قام بعض المستفيدين من المشاريع الفلاحية ببيعها أو إهمالها دون محاسبتهم .

ـ غياب دور المجالس المحلية في التنمية الريفية . وعدم مقدرتهم على جلب الاستثمار .

ـ عدم وجود مؤسسات مالية وصناديق خاصة تمول المشاريع الخاصة بتنمية الريف بشكل خاص نظراً لما تتطلبه من أموال ضخمة .

ـ نقص الاستثمار في القطاع الزراعي من طرف الخواص , ومشاركته الضعيفة في التنمية الريفية , ربما بسبب الخوف من الاستثمار في قطاع الأرباح فيه غير مضمونة .

الخـــــاتمة

الخـــــــــــاتمة

حتى تصل التنمية إلى تحقيق أهدافها كان لزاماً على المسؤولين وصنّاع القرار تحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيشها المجتمع , ثم وضع مخططات تحمل حلولاً جذريةً لهذه المعوقات , التي تقف حائلاً دون تحقيق التنمية .

هذه المخططات ينبغي أن تكون واضحة وأن تتّسم بالفعّالية و أن تكون قائمة على الركائز العلمية والمعلومات الدقيقة والإحصاءات الصحيحة , التي تتوافق مع معطيات وخصوصيات المجتمع الذي يُراد للتنمية أن تنجح فيه , مع مراعاة الإمكانيات والقدرات البشرية التي يتوفّر عليها الريف , ويجب على هذا التخطّيط المبني على قاعدةٍ سليمة ومتينة , أن يسير جنباً إلى جنب مع التخطيط الإقليمي الذي يراعي التوازن بين الريف والمدينة , والتخطّيط الذي لا يهتّم بتثمين الموارد الطبيعية ولا يحضّ على استغلالها بصفة عقلانية ورشيدة يكون تخطيطاً فاشلاً في أغلب الأحيان وقلّما ينجح , ولأجل لذلك يسعى إلى تفعيل أدوار الفاعلين المؤثرين وغير المؤثرين في سياسات التخطّيط , عن طريق القوانين , ودون أن ينسى الجانب المالي الذي يُعتبر قوام العملية التنموية وبدونه لن تتحقق المشاريع , وحتى تتوفّر السيولة المالية والتمويل اللازم , فإنّه يعمل على تنويع مصادر التمويل .

وهناك دورٌ هام جداً لا يختلف عليه اثنان , ألا وهو إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية نظراً للأدوار الهامة لهذه القطاع , وإسهاماته في الاقتصاد الوطني ستُخفّف من الضغط على الحكومات ومن هــذا المنطلق يجب على الدولة أن تُبادر إلى تشجيع القطاع الخاص وتفتح له المجال وتزيح كل العقبات التي قد تعترض طريقه , بما فيها من عراقيل إدارية وسياسية ومالية .

وفي صياغ حديثنا عن إشراك جميع الأطراف في التنمية , ينبغي أن ننوّه إلى الدور الهام الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وبالخصوص في المناطق الريفية , والمتمثّل في نشر التوعية والتحسيس بأهمية التنمية ونتائجها الإيجابية على الفرد والمجتمع , ونشر روح المبادرة والتعاون والإخلاص في العمل , بين أوساط الفلاحين ونبذ اللامبالاة والاتكال على الدولة والعمل على

تشجيعهم للمشاركة في التنمية , ومن بين الوسائل التي قد تستعملها منظمات المجتمع المدني في ذلك , الملتقيات والمؤتمرات وتوزيع المنشورات والمنتديات العلمية .

ومن مميزات التنمية الناجحة , ضرورة التفكير في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريبها من المواطن على مستوى البلدية ومقراتها , والعمل على تنويع المشاريع وعدم ربطها بمجال واحد كالزراعة مثلاً , والاهتمام بالمشروعات التي تُدّر الأرباح كالصناعات الغذائية ومستخلصات الزيوت , وتربية النحل والصناعات الحرفية والتقليدية .

وهناك خصائص أخرى للتنمية الريفية الناجحة نجملها في الآتي :

- العمل على وضع مخططات عمرانية تراعي الخصوصية الجغرافية والبيئية للمناطق الريفية بشكل منتظم يساعد على التواصل بين سكان الريف في مختلف مناطق الوطن .

- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية والرعاية الاجتماعية والنقل , وتمكين ساكني الريفي من الاستفادة منها بشكل متساوي .

- التركيز على برامج التكوين والتأطير المهني للفلاحين عن طريق المعاهد المتخصّصة وتشجّيع البحث العلمي والاستفادة من مختلف الأبحاث والدراسات , وتوظيفها لصالح النهوض بالتنمية التنمية الريفية .

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ الحكومات المتعاقبة استثمرت في جميع جوانب التنمية ولكنّها أغفلت عنصرا هاماً يعتبر محوراً رئيسياً من محاور التنمية ولن تتحقق إلا من خلاله , ألا وهو العنصر البشري الذي يعتبر قوام العملية التنموية .

قـــــائمة المراجع

قـــــــائمة المراجع :

أوّلاً : المعـــــــــاجم :

1 ـ صالح العلي الصالح , أمينة الشيخ سليمان الأحمد , المعجم الصافي في اللغة العربية , المملكة العربية السعودية .

ثانياً : الكتب باللغة العربية :

1 ـ أيمن عودة المعاني , الإدارة المحلية , دار وائـــل للنشر والتوزيع , عمـــان الأردن ط1 , 2010 .

2 ـ إبراهيم عصمت مطاوع , التنمية البشرية بالتعليم والتعلّم في الوطن العربي , دار الفكر العربي , القاهرة , مصر 2002 .

3 ـ إبراهيم ناجي بدر , علم الإجتماع الريفي , جامعة دمنهور , مصر , 2015 .

4 ـ أحمد حافظ نجم , محمد ماهر الصوّاف , أسامة محمد كامل عمارة , دليل الباحث , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الأردن 1988 .

5 ـ جمال زيدان , إدارة التنمية المحلية في الجزائر , دار الأمة للطباعة والنشر , برج الكيفان الجزائر , 2014 .

6 ـ دوخي عبد الرحيم الحنيطي , التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة , جامعة مؤتة , الأردن 2012 .

7 ـ حسين عبد الحميد رشوان , التنمية , مؤسسة شبـــاب الجامعة , الإسكندرية , مصـــــر 2009 .

8 ـ حسين عبد الحميد أحمد رشوان , علم الاجتماع الريفي , مؤسسة شباب الجـــــامعة الإسكندرية , مصر , ط 1 , 2005 .

9 ـ كمال التابعي , تغريب العالم الثالث , كتب عربية القاهرة , مصر , 1991 .

10 ـ كمال التابعي , علي المكاوي , علم الاجتماع العام , دار النشر الالكتروني القـــاهرة مصر , (دون ستة نشر)

11 ـ محمد السيّد الإمام , المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع , مصر , 2007 .

12 ـ محمد السويدي , مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري , ديوان المطبوعات الجـامعية الجزائر , ط 1 , 1990 .

13 ـ محمد عبيدات , محمد أبو نصار و آخرون , منهجية البحث العلمي , دار وائـــل للنشر عمان , 1999 .

14 ـ محمد عبد الشفيع عيسى , مفهوم ومضمون التنمية المحلية , معـــهد التخطيط القومي القاهرة , (دون دار نشر ودون سنة نشر) .

15 ـ ناجي عبد النور , منهجية البحث العلمي , دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان الأردن 2011 .

16 ـ ناجي عبد النور , الدور التنموي للمجالس المحلية في إطـــار الحوكمة , مديرية النشر لجامعة عنابة , الجزائر , 2010 .

17 ـ عمار بوحوش , محمد محمود الذنيبات , مناهج البحث العلمي وطرق إعـــداد البحوث ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2007 .

18 ـ سليمان باروك , المديونية وانعكاساتها على التشغيل والتنمية , (بدون دار نشر وبدون تاريخ نشر) .

19 ـ فاطمة عوض صـــــــــابر , ميرفت علي خفاجة , أسس ومبادئ البحث العلمي مكتبـــــــة الإشعاع الفنية الإسكندرية , مصر .

ثالثاً : الأطروحات والرسائل غير المنشورة :

أ ـ أطروحات الدكتوراه :

1 ـ أحمد التيجاني هيشر , مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد , جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان , الجزائر 2016

2 ـ محمد غردي , القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة الجزائر 3 , الجزائر , 2012 .

3 ـ مليكة فريمش , دور الدولة في التنمية , أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة منتوري , قسنطينة , الجزائر 2012 .

4 ـ فوزية غربي , الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد , جامعة منتوري , قسنطينة , الجزائر , 2008 .

5 ـ رشيد زوزو , الهجرة الريفية في ظل التحوّلات الجديدة في الجزائر , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع , جامعة منتوري , قسنطينة , الجزائر , 2008 .

6 ـ رياض طالبي , التنمية الريفية المستدامة في إطار استخدام الموارد الطبيعية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر 2011 .

ب ـ رسائل الماجستير :

1 ـ بن صالح الأخذاري , التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر , الجزائر 2015 .

2 ـ سلطانة كتفي , تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية , جامعة قسنطينة , الجزائر 2006 .

3 ـ عبد الغاني قتالي , عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الحاج لخضر باتنة , الجزائر , 2010 .

4 ـ ريم قصوري , الأمن الغذائي والتنمية المستدامة , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية , جامعة باجي مختار , عنابة , الجزائر , 2012 .

5 ـ خديجة عياش , سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , جامعة الجزائر 3 , 2011 .

ج ـ رسائل الماستر :

1 ـ إيمان معوّش , نسيمة بورحلة , واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد , جامعة البويرة , الجزائر 2015

2 ـ هناء شويخي , آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر , مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد , جامعة محمد خيضر , بسكرة , الجزائر و 2013 .

رابعاً : الوثائق الرسمية والتقارير:

1 ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية , الجزائر , 2000 .

2 ــ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية , مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق الجزائر , مـــــــاي 2012 .

3 ـ ولاية الجلفة , دائرة الإدريسية , الفرع الفلاحي التابع للدائرة , تقرير عن مشاريع التنمية الريفية لبلدية الإدريسية 2010 .

خامساً : الموسوعات :

1 ـ إسماعيل عبد الكافي , الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية , (بدون دار نشر وبدون تاريخ نشر) .

2 ـ كمال روابنية , تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية , العدد الحادي عشر , جامعة بسكرة 2007 .

سادسا : المواقع الالكترونية :

1 ـ رياض طالبي , عبد الرحمان القري , إستراتيجية التنمية الريفية كأداة للحد من ظاهرة البطالة .

IEFpedia / Arabe . com

الملاحـــــق

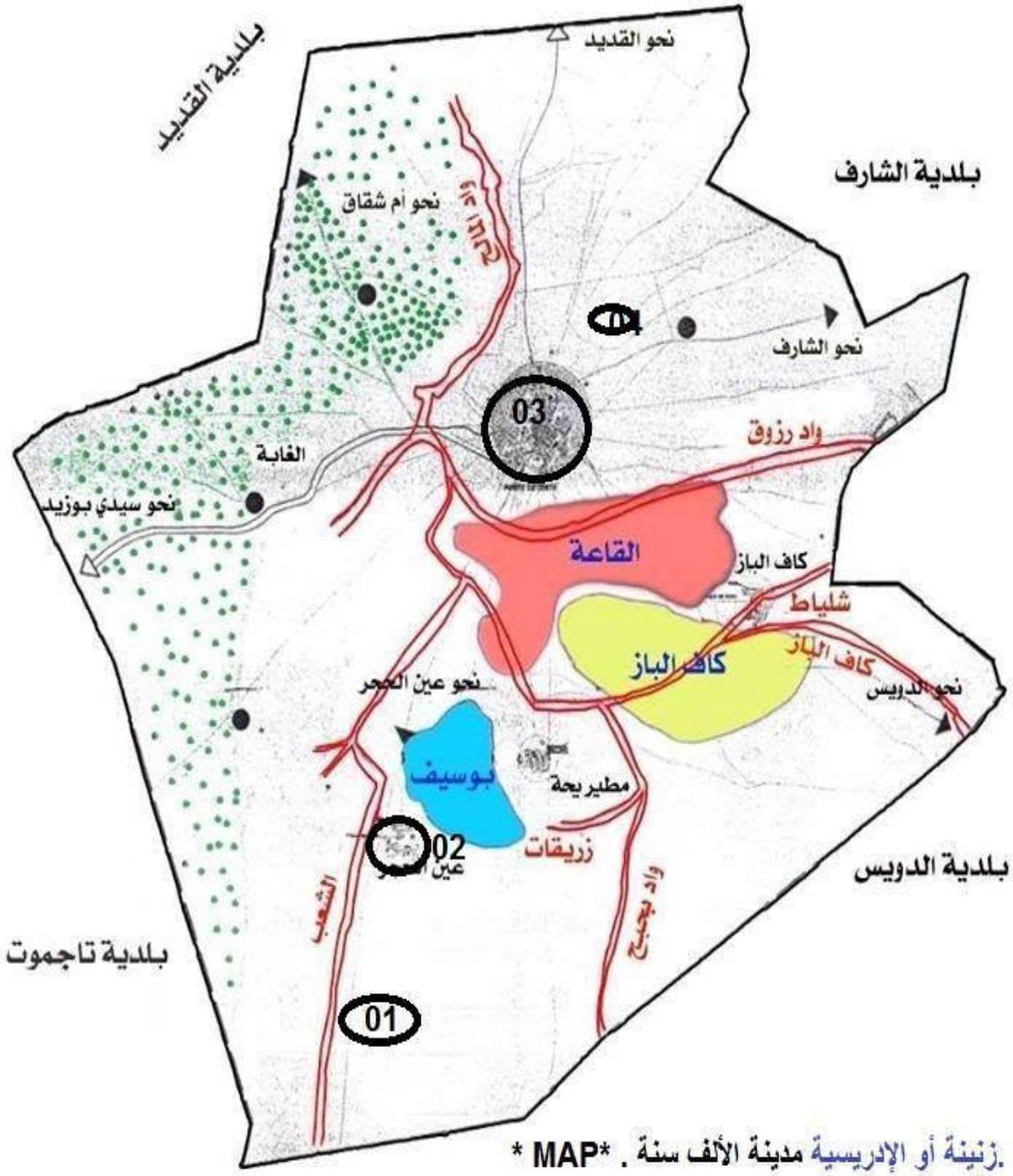

خارطة رقم ـ 1 : تبيّن المناطق الريفية التابعة لبلدية الإدريسية

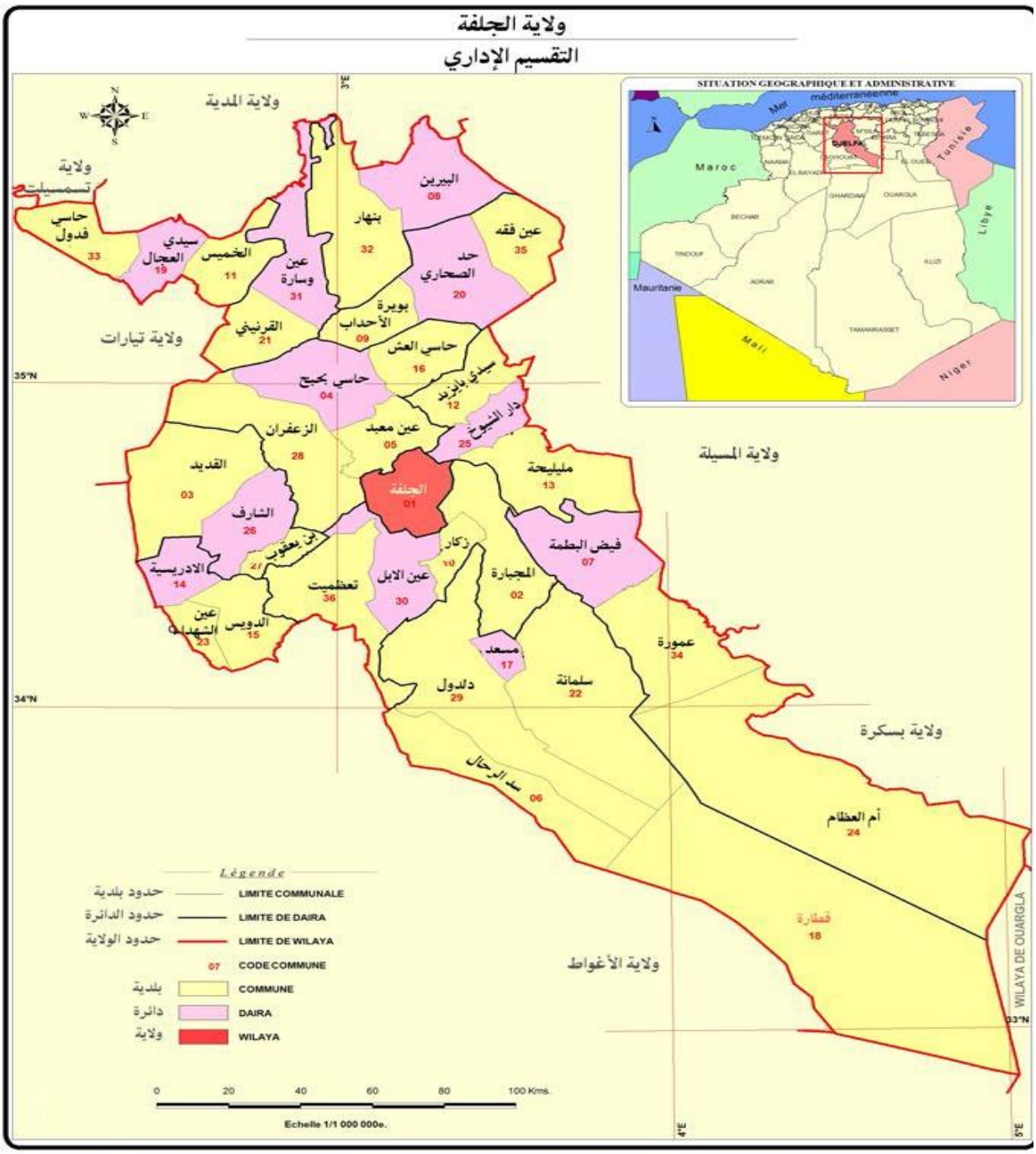

خارطة رقم ـ 2 : توضّح التقسيم الإداري لولاية الجلفة

فـــهرس الجـــداول والأشكـــال

فهرس الجداول والأشكال

1 ـ فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	عدد المزارع المسيّرة ذاتياً ومساحتها	53
2	عدد السكان الريفية التي بنتها الحكومة (1995 / 1999)	60
3	نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الوطني	61
4	كمية إنتاج الحبوب (1988 / 2005)	71
5	تطور إنتاج الخضر (من 1989 / 2004)	72
6	مساحة الأرض المغروسة وإنتاجها من الفواكه	73
7	تطور الثروة الحيوانية (1989 / 2001)	75
8	الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني (2003 / 2005)	76
9	مساحة الأرض الزراعية ونسبتها المئوية	83
10	عدد الآبار وكمية ضخها للمياه	84
11	عدد نقاط المياه المخصّصة للماشية	85
12	العمليات التنموية المسيّرة من طرف بلدية الإدريسية	86
13	العمليات التي نفذها المخطّط البلدي للتنمية	87
14	مساحة الأرض المزروعة , ونوعية الأشجار المزروعة فيها	88
15	تجهيزات الري والسقي	90
16	اقتناء آليات فلاحية	90
17	تجهيزات الري والسقي	91
18	اقتناء آليات فلاحية	91

19	اقتناء آليات فلاحية	92
20	مساحة الأرض التي تمّ تشجيرها	92
21	قيمة العمليات التنموية التي أنجزها قطاع الفلاحة وقطاع الأشغال العمومية	93
22	الوضعية المالية لعمليات المخطط البلدي للتنمية لبلدية الإدريسية سنة 2012	94
23	السكنات الريفية المنجزة على مستوى بلدية الإدريسية	95
24	السكنات الريفية المنجزة على مستوى بلدية الدويس	96
25	السكنات الريفية المنجزة على مستوى بلدية عين الشهداء	97
26	مشاريع تنموية مولها صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي	101
27	يوضّح مشاريع مختلفة مولتها الصناديق والمخطط البلدي للتنمية	102
28	يبين المشاريع التي أُنجزت على مستوى بلدية الشايفة وعين الحجر وعدد المناصب التي وفرتها	103

فـــهرس المحتويـــات

فهرس المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
	إهـــــداء	
	شكر وعرفان	
	مـــــقدّمة	أ – س
الفصل الأوّل	الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية . الجذور التاريخية والفكرية للتنمية	16
	تمهيـــــــد	17
المبحث الأوّل	التطوّر التاريخي والفكري لمفهوم التنمية	18
المطلب الأوّل	تعريف التنمية لغةً واصطلاحاً	18
	أوّلاً : تعريفها لغة	18
	ثانياً : تعريفها اصطلاحاً	18
المطلب الثاني	نشأة التنمية واتجاهاتها الفكرية والنظرية	21
	أوّلاً : نشأة التنمية وتطورها الفكري	21
	ثانياً : اتجاهاتها النظرية والفكرية	26
المطلب الثالث	أبعاد التنمية	30
المطلب الرابع	عناصر التنمية المحلية وأهدافها	34
	أوّلاً : عناصر التنمية المحلية	34
	ثانياً : أهداف التنمية المحلية	34
المبحث الثاني	ماهية التنمية الريفية	36
المطلب الأوّل	مفهوم التنمية الريفية	36
	تعريف التنمية الريفية	37
المطلب الثاني	أسس التنمية الريفية و أهدافها	38
	أوّلاً : أسس التنمية الريفية	38
	ثانياً : أهداف التنمية الريفية	40

المطلب الثالث	مشكلات التنمية الريفية وطرق الحد منها	42
	أوّلاً : مشكلات التنمية الريفية	42
	ثانياً : طرق الحد من مشكلات التنمية الريفية	45
الفصل الثاني	المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	49
	تمهيد	50
المبحث الأوّل	سياسات التنمية الريفية قبل انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	51
المطلب الأوّل	التنمية الريفية في ظل النظام الاشتراكي	51
	1 ـ سياسة التسيير الذاتي	51
	2 ـ سياسة الثورة الزراعية	54
	3 ـ سياسة إعادة الهيكلة	58
المطلب الثاني	واقع القطاع الفلاحي بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي	60
	ـ التنمية الريفية في ظل الإصلاحات 90 / 99	60
المبحث الثاني	ماهية المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	62
المطلب الأوّل	نشأة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و وضعيته القانونية	62
	أوّلاً : نشأة وتطوّر المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	62
	ثانياً : الوضعية القانونية للمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	64
المطلب الثاني	محاور وبرامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه	66
	1 ـ المحاور الكبرى للمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	66
	2 ـ برامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	67
	3 ـ أهداف المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	69
المطلب الثالث	آثار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية	70
	أوّلاً : الإنتاج النباتي	70
	ثانياً : الإنتاج الحيواني	74
الفصل الثالث	دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية	79
	تمهيد	80
المبحث الأوّل	برامج التنمية الريفية ببلدية الإدريسية	81

المطلب الأوّل	دراسة تشخيصية لمدينة الإدريسية	81
	1 ـ موقع البلدية ومواردها المالية	81
	أ ـ الموقع الجغرافي	81
	ب ـ الموارد المالية للبلدية	82
	2 ـ الإمكانات الطبيعية والبشرية والثروة الحيوانية للبلدية	82
	أ ـ الطبيعية	82
	ب ـ البشرية	83
	ج ـ الثروة الحيوانية	84
	د ـ الثروة المائية	84
المطلب الثاني	برامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية المنفذة في بلدية الإدريسية	86
	1 ـ برنامج الدعم الفلاحي	88
	2 ـ برنامج التنمية الريفية المستدامة والمندمجة	99
المبحث الثاني	تقييم آثار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية في بلدية الإدريسية	105
المطلب الأوّل	الصعوبات والتحديات	105
المطلب الثاني	الاقتراحات و الحلول التي تساهم في تحقيق التنمية	107
	الخـــــــاتمة	110
	قائمة المراجع	113
	الملاحـــق	119
	فهرس الجداول والأشكال	122
	فهرس المحتويات	125

ملخص :

تعتبر التنمية من أهمّ المواضيع التي شغلت المفكرين والباحثين , ويتّضح ذلك من خلال تصوراتهم وآرائهم حول أسس وأبعاد التنمية الريفية , والعوامل التي تُؤثّر فيها .

وقد عملت الدول باختلاف أنظمتها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية على الاستثمار في القطاع الفلاحي وبالخصوص تنمية الريفية .

والجزائر مثل باقي الدول عملت على تنمية الريف من خلال مجموعة من السياسات المتمثلة في سياسة التسيير الذاتي وسياسة الثورة الزراعية ثم سياسة إعادة الهيكلة , ثم لجأت إلى بعض المخططات في الفترة الأخيرة بداية من سنة 2000 , شملت المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية وقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز آثار المخطط الوطني في تحقيق التنمية الريفية , باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية , والتركيز على أهداف هذه التنمية للوصول إلى فهم حقيقة التنمية , انطلاقاً من الآليات والبرامج التي تم وضعها للنهوض بعالم الريف .

وللوصول إلى هذه الغاية قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ـ هل جاء هذا المخطّط استكمالاً للسياسات السابقة أم جاء ببرامج ومشاريع جديدة ؟ وهل تمّ انتهاجه نتيجة للفشل الذي وصلت إليه المشاريع التنموية السابقة ؟ ماهي الإسهامات التي أضافها هذا المخطط لتنمية الريف ؟ وما هو المدى الذي وصلت إليه هذه الإسهامات في النهوض بالريف والتنمية الريفية ؟

وبناءاً على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

ـ تتطلّب عملية تحقيق غايات وأهداف المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية ضبط وتحديد القدرات البشرية و المادية اللازمة .

ـ لا يكفي التخطيط وحده لتفعيل التنمية الريفية وإنجاحها .

ولاختبار هذه الفرضيات قمنا باستعمال المنهج الوصفي التحليلي , وذلك لتحليل العلاقة التي تنشأ بين عملية التخطيط والتنمية الريفية , ثم منهج دراسة الحالة الذي يساعد على دراسة حالة التنمية الريفية .

وحتى نتمكّن من الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بانتهاج الخطة التالية :

قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول , الفصل الأوّل تناولنا فيه الجذور التاريخية والفكرية للتنمية من خلال تحديد مفهوم التنمية بصفة عامة ثم الانتقال إلى التنمية الريفية بشكل خاص , أما الفصل الثاني فتناولنا فيه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بنوع من التفصيل , حيث ذكرنا السياسات التنموية السابقة للمخطط الوطني .

أمّا الفصل الأخير وهو الجانب التطبيقي فخصصناه لبرامج المخطط الوطني للتنمية الريفية , التي طبقت على الريف الجزائري , واختيار منطقة الإدريسية كحالةٍ للدراسة , وركزنا فيه على أهم المشاريع ووقفنا على العراقيل والصعوبات .

وفي ختام هذه الدراسة توصّلنا إلى مجموعة من الاقتراحات والنتائج من أهمها :

ـ محاولة تحديد اختصاصات الأطراف المسؤولة عن عملية التنمية بكل دقة وذلك بواسطة إرشادات وقوانين تُحدّد صلاحيات ومجال تدخّل كل هيئة ، والقضاء على الفوارق الجهوية بين مختلف المناطق الريفية , والعمل على متابعة نشاطات المستثمرات الفلاحية ومنع المستفيدين منها من تحويل أو تغيير نشاطها الأصلي , وفي الأخير تشجيع مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية واستثمار طاقاتها .

ـ العمل على وضع مخططات عمرانية تراعي الخصوصية الجغرافية والبيئية للمناطق الريفية .

ـ توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية والرعاية الاجتماعية والنقل .

ـ التركيز على برامج التكوين والتأطير المهني للفلاحين , وتشجّيع البحث العلمي والاستفادة من مختلف الأبحاث والدراسات .

Résumé

Le développement est des sujets les plus importants qui ont eu lieu les chercheurs, illustrés par leurs me le reste des pays ont travaillé sur le développement rural à travers certaines politiques, comme la politique de révolution agricole et les politiques de planification au début de 2000, qui comprenait le Plan national de développement agricole .
Nous nous sommes concentrés dans cette étude, basée sur l'identification des programmes qui ont été formulés .
Pour atteindre ce but, nous avons introduit le problème suivant:
Avez-vous venu compléter les politiques précédentes ou de nouveaux programmes sont venus? Quelles sont les contributions ajoutées par ce régime pour le développement rural? Quelle est la mesure dans laquelle perceptions sur les bases de développement rural et les dimensions .
États ont travaillé dans divers systèmes, économiques et de l'orientation sur le développement du secteur rural .
L'Algérie a été commes contributions à l'avancement des zones rurales?

Sur la base de ce problème, nous avons formulé les hypothèses suivantes:
Le processus de réalisation du Plan national pour les objectifs de développement agricole exigent l'identification des capacités financières et humaines.
La planification seule ne suffit pas pour activer le développement rural et le succès .
Nous avons utilisé l'éventail des approches et des approches proches :

L'approche descriptive et la méthodologie de l'étude de cas de l'approche juridique .

Nous avons adopté le plan suivant :

Divisé en trois chapitres, le premier chapitre, nous avons traité avec les racines historiques et le développement intellectuel, puis déplacé vers le développement rural, tandis que le deuxième chapitre est venu le Plan national de développement agricole, et le dernier chapitre dédient aux programmes de développement rural au niveau des zones rurales, et nous avons choisi la zone Idrissides comme étude de cas de ce régime.

A l'issue de cette étude, nous avons atteint des résultats:
Déterminer la compétence de chaque partie est responsable du développement

de la précision, l'élimination des disparités régionales entre les zones rurales et de travailler sur l'activité de suivi pour empêcher les investisseurs paysans changer l'activité agricole.
Les travaux sur le développement des systèmes urbains prennent en compte l'environnement rural.
Mise à disposition de la santé, des services éducatifs et administratifs et la fourniture de moyens de transport .

Mettre l'accent sur la formation professionnelle et de la supervision des agriculteurs, et d'encourager la recherche scientifique .

وبعون الله تمّت